الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 45 قالمة

08 th May 45-Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة وعلـــوم التسييـــر

M/330.050

مذكـرة تخـرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص: نقود ومالية

الموضوع:

إصلاح المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها على الدول النامية
- دراسة حالة الجزائر -

من إعداد الطالبة: معيزي جزيرة

لجنة المناقشة :

1-أ . د . بن عصمان محفوظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	رئيسا
2-د . شطاب نادية	أستاذة محاضرة	جامعة عنابة	مقررة
3- د . جبار محفوظ	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا
4-أ . أومدور عبد الغاني	مكلف بالدروس	جامعة قالمة	مناقشا

السنة الجامعية: 2004/2003

بسم الله الرحمن الرحيم

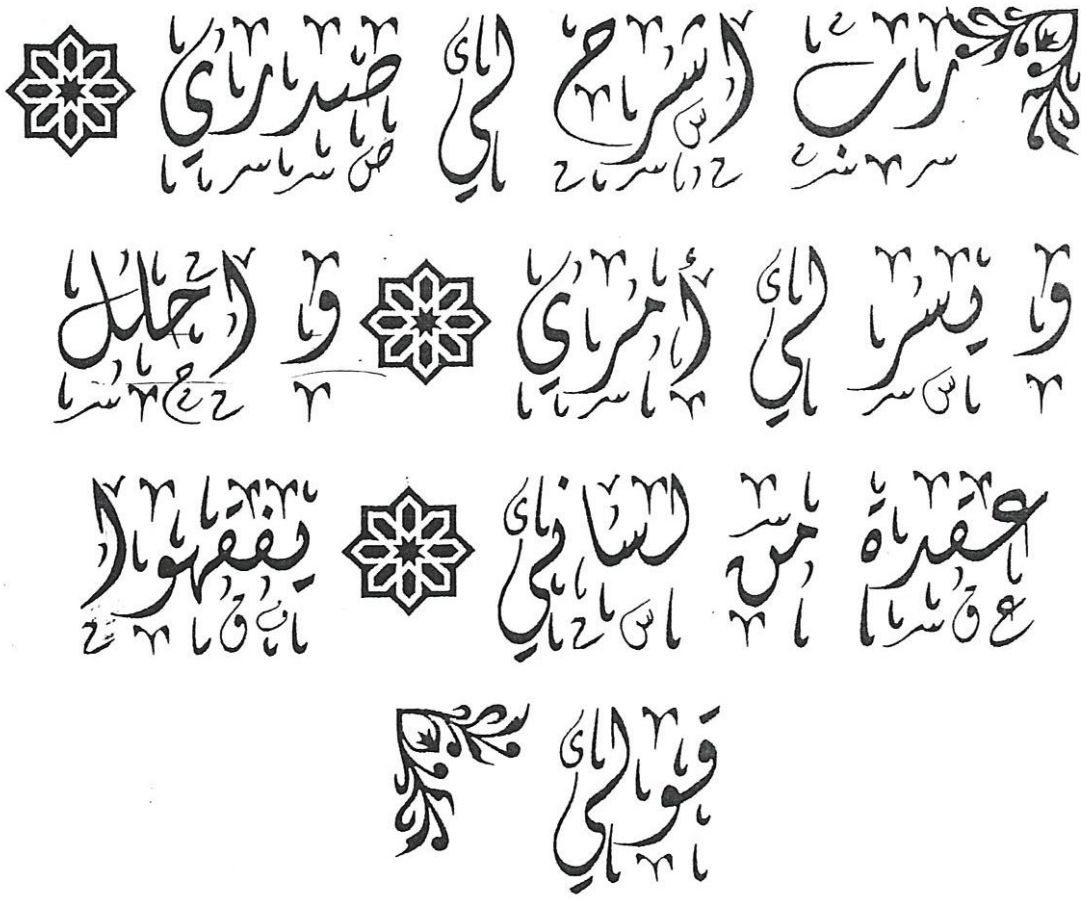

صدق الله العظيم

سورة "طه" الآيات: 25، 26، 27، 28 .

التشكرات

نحمد الله ونشكره أن وفقنا وأمدنا بالقوة لإنجاز هذا البحث.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان من صميم الفؤاد إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة : شطاب نادية ، التي تحملت معنا مشاق البحث إلى آخر لحظة وخصصت لنا الكثير من وقتها الثمين رغم كثرة إنشغالاتها في إثراء البحث العلمي ، حيث عملت على تزويدنا بالتوجيهات اللازمة و النصائح القيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة التي بذلت جهدا عظيما في الإطلاع على هذه الرسالة لإثرائها بالنقاشات القيمة و المفيدة التي تزيد من مكانة البحث و المتكونة من :

- أ . د . بن عصمان محفوظ
- د . جبار محفوظ
- أ . أمدور عبد الغاني

إلى كل أساتذتي خاصة الأستاذ الدكتور معطى الله خير الدين الذي كان يعيش معنا فترة إنجاز هذه الرسالة لحظة بلحظة وكان له الفضل الكثير في إنجاح وإتمام مشوار ما بعد التدرج على أكمل وجه.

الإهـــداء

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم ،نافعا لقارئـه

أهدي ثمرة جهدي إلى :

-والدي الكريمين ، أطال الله في عمرهما

- إلى اخوتي وأخواتي

- إلى كل صديقاتي وزملائي

- إلى كل من يحبني ويحترمني

- إلى كل طالب علم .

خـــــــطة المذكرة

المقدمـــــــة.

الفصل الأول: مؤسسات بروتن وودز

I- من ميلاد نظام بروتن وودز إلى انهياره:

1- قاعدة الذهب الدولية.

2- نظام بروتن وودز.

3- تحليل أزمة نظام بروتن وودز.

II- صندوق النقد الدولي: كمؤسسة نقدية عالمية:

1-صندوق النقد الدولي.

2-الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

3-موارد الصندوق و أساليب رقابته و أشكال مساعداته.

III- البنك الدولي: كمؤسسة مالية دولية:

1-البنك الدولي.

2-المؤسسات المكملة للبنك الدولي.

3-معايير تمويل المشروعات و الأدوار الرئيسية للبنك الدولي.

الفصل الثاني: مراحل تطور المؤسسات المالية الدولية و الإصلاحات التي شهدتها:

I- مرحلة الاستقرار و التوسع الاقتصادي:1945-1970:

1-السمات الأساسية للنظام العالمي للفترة(1944-1970).

2-دور صندوق النقد الدولي للفترة(1944-1970).

3-دور البنك الدولي للفترة (1944-1970).

II- مرحلة انفجار الأزمة الهيكلية للنظام الاقتصادي: 1971-1998:

1-النيوليبرالية: القاعدة النظرية للمؤسسات المالية الدولية.

2-المديونيـــة: أساس قوة صندوق النقد و البنك الدوليين.

3-دور صندوق النقد و البنك الدوليين و التحديات التي واجهتهما.

III- عدوى الأزمات المالية و عولمة الفقر: من 1999 حتى الآن:

1- الأزمات المالية و دور المؤسسات المالية الدولية.

2- تقييم أداء المؤسسات المالية الدولية.

3- عولمة الفقر و إصلاح الاقتصاد الكلي.

الفصل الثالث: سبل اندماج الجزائر في المؤسسات المالية الدولية

I- الدول النامية: من تطبيق سياسات التعديل الهيكلي إلى ما بعد التعديل:

1- غموض مضمون سياسات المؤسسات المالية الدولية.

2- الدول النامية ما بعد التعديل.

II- تطبيق سياسات التعديل الهيكلي (PAS) في الجزائر:

1- تطور المديونية الخارجية.

2- إعادة الجدولة و إعادة الهيكلة في الجزائر: عولمة بدون تفاوض.

3- الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامجي التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي في الجزائر.

III- وضعية الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي:

1- الأسواق المالية مغلقة.

2- الشراكة الجزائرية الأوروبية.

3-واقع الاستثمار و برنامج الخصخصة في الجزائر.

الخاتمة العامة.

قاموس المصطلحات(glossaire).

قائمة المراجع.

قائمة الجداول.

قائمة المخططات.

قائمة الرسوم البيانية.

الفهرس.

المقدمة

يعيش العالم تحولات جذرية في جميع المجالات منذ انتهاء الحرب الباردة وسيادة النظام الليبرالي، وفرض الهيمنة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، تحت شعار العولمة الليبرالية.

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، يقتضي إجراء إصلاح اقتصادي هيكلي، وهو لم يكن خيارا بقدر ما كان شرطا تفرضه المؤسسات الدولية، يتصدرها الثالوث الذي يقود الاقتصاد العالمي، قاعدته المنظمة العالمية للتجارة(OMC)، وأضلاعه كل من: صندوق النقد الدولي(FMI)، والبنك الدولي (BM).

إن جل هذه المؤسسات تنتمي وتشرب من مدرسة فكرية واحدة، هي مدرسة اقتصاد السوق، والتي تلزم الدولة بوظائفها "الطبيعية" كما حددها لها فقهاء الاقتصاد السياسي نهاية القرن التاسع عشر، والتي فرضت هيمنتها على الدول النامية المثقلة بالديون تحت غطاء الإصلاحات الاقتصادية(برنامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي).

أهمية هذه المؤسسات لا تكمن في ظل الظروف التي نشأت في ظلها ولا في الواقع الذي رأت فيه النور، بقدر ما تمكن في الوظيفة التي أوكلت لها، والدور التي تكلفت بلعبه.

سيتم التركيز في هذا البحث على المؤسسات المالية الدولية الأكثر أهمية وتأثيرا على الساحة الدولية: صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وذلك حصرا لنطاق البحث ومضامينه وتحديدا لها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي فشلت في محاولات التعديل الذاتي، لجأت لهذه المؤسسات للتخفيف من أزمة ديونها. وبالتالي عرف الاقتصاد الجزائري تحولات عميقة تندرج في إطار التحولات العالمية.

أمام المستجدات و التطورات في مسار العلاقات الاقتصادية، النقدية، المالية والتجارية الدولية، أضحى من الضروري تقويم دور المؤسسات المالية الدولية بعد أكثر من نصف قرن من إنشائها، وما رافقها من إخفاقات، إنجازات، إصلاحات و تحديات حالية ومستقبلية.

وفي نفس الوقت، زادت التساؤلات حول: فعالية المؤسسات المالية الدولية في التصدي للتحديات المالية العالمية، وحول هيكلتها، أولوياتها، نهج عملها، ومرونتها.

ومهما اختلفت الآراء بشأن هذه التساؤلات، فإن حكومة الرئيس بوش تقوم برسم سياساتها حيال هذه المؤسسات في الأشهر المقبلة، لذلك من الضروري الوصول إلى بلورة معالم الإصلاح، وتحديد خطوات التكيف التي تجعل من هذه المؤسسات في خدمة المجتمع الدولي بأكمله بصورة عادلة ومتوازية.

وعليه: ماذا ينبغي أن يكون دور صندوق النقد الدولي؟ وكيف يجب أن يغير البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية عملياتها لكي تصبح أكثر فعالية في البيئة الجديدة؟

للإجابة على هذه الإشكالية، نتناول في الفصل الأول الظروف والأنظمة النقدية السائدة خلال القرن التاسع عشر، والتي مهدت لميلاد نظام بروتن وودز، الذي كان بمثابة حجر الزاوية لتأسيس كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1944. و يتطرق إلى البنية الهيكلية والتنظيمية لمؤسسات بروتن وودز، أهدافها، أولوياتها، نشاطاتها، ومواردها ...الخ. بهدف التعرف عن قرب أكثر فأكثر على هذه المؤسسات، التي أضحت ذات شهرة عالمية.

أما فيما يخص الفصل الثاني فسوف نستعرض التناقضات في الإصلاحات التي عرفتها المؤسسات المالية الدولية، والتي تتناقض مع روح اتفاقية "بروتن وودز". وكيفية هيمنة هذه المؤسسات على سياسات وقرارات الدول النامية، عن طريق فرض النيوليبرالية والتوجه نحو العولمة. ونتيجة للآثار المخيبة للآمال التي عاشتها الدول النامية، ازدادت الانتقادات اللاذعة على هذه المؤسسات ليس فقط على صعيد الدول النامية، بل تتعداها إلى داخل شعوب الدول المتقدمة الرافضة لسياسات الاستبداد وللتسلط، فلن تجدا إذا مكانا مريحا لاجتماعاتها.

وأخيرا يتناول الفصل الثالث كيفية معايشة الإصلاحات التي عرفتها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة. فقد كان سجل الاقتصادي الجزائري يدعو للإعجاب والاعتزاز خلال عقدي الستينات والسبعينات، حيث ركزت السلطات آنذاك على مواجهة التخلف والتبعية عن طريق الاستثمارات سواء في التنمية الصناعية أو في البنية التحتية للاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. إلا أنه بعد منتصف الثمانينات بدأ التراجع الاقتصادي يثير قلقا عميقا، ودخل الاقتصاد في مأزق حقيقي نتيجة لارتفاع مستويات المديونية الخارجية. فبعد فترة طويلة من الكساد الاقتصادي، انتهت البلاد إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية، مع التزامها بإجراء سلسلة من الإصلاحات المبرمجة من قبلها، بهدف استعادة النمو الاقتصادي، والتحاقها بصف الدول المتقدمة. إلا أن المناخ الاقتصادي لا يزال بعد الفترة الممتدة(1989-2004) من بدء بتنفيذ الإصلاحات يفتقر إلى الوضوح والثبات، ذلك أن

الأداء الاقتصادي ظل سجينا للآمال ومثيرا للتساؤلات مقلقة عن مدى فعالية جهود السياسات الإصلاحية الرامية إلى انفتاح على العالم.

لكي ننجز هذه الفصول ارتكزنا على الفرضيات التالية:

* أدى انهيار نظام بريتن وودز والفكر الكينزي إلى صعود الليبيراليين الجدد.
* شكلت الوصايا العشرة لوفاق واشنطن، الجيل الأول لبرنامج التعديل الهيكلي.

اعتمدت الدراسة على المنهج النقدي، من خلال إبراز التناقضات في الإصلاحات التي مرت بالمؤسسات المالية الدولية IFI، بالإضافة إلى إبراز كذلك أثار الإصلاحات الاقتصادية. وكذلك التعرض إلى جدوى الخضوع إلى تعاليم المؤسسات المالية الدولية، إذا كانت الحصيلة النهائية السقوط في دوامة التخلف التبعية والتفاوت الاجتماعي الصارخ.

خطة الفصل

الفصل الأول: مؤسسات بروتن وودز

I . من ميلاد نظام بروتن وودز إلى انهياره

1- قاعدة الذهب الدولية.

2- نظام بروتن وودز.

3- تحليل أزمة نظام بروتن وودز.

II. صندوق النقد الدولي: كمؤسسة نقدية عالمية

1-صندوق النقد الدولي.

2-الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

3-موارد الصندوق و أساليب رقابته و أشكال مساعداته.

III. البنك الدولي: كمؤسسة مالية دولية

1-البنك الدولي.

2-المؤسسات المكملة للبنك الدولي.

3-معايير تمويل المشروعات و الأدوار الرئيسية للبنك الدولي.

الفصل الأول:مؤسسات بروتن وودز:

مقدمة الفصل:

يعتمد أية نظام نقدي يظهر على المسرح الدولي على جملة من: القواعد، الأعراف، الأدوات، و مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة و توجيه هذه الأنظمة.

حيث عرف العالم خلال القرن الماضي قرابة ثلاثة أنظمة مختلفة تتمثل في: نظام قاعدة الذهب الدولية السائدة من منتصف القرن 19 م حتى بداية العشرينات، ثم نظام بروتن وودز ساد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينات، أخيرا نظام التعويم المدار.

تشكل هيكل كل نظام حسب الأوضاع الاقتصادية و السياسية السائدة، و معرفة عمل هذه الأنظمة و تطورها التاريخي، و نوعية الظروف التي نجحت هذه الأنظمة في ظلها و تلك التي ساهمت في انهيارها، لاستخلاص الدروس و العبر من تجارب الماضي و تخطيط للمستقبل نظام نقدي دولي فعال.

- فما هي طبيعة هذه الأنظمة التي شهدها العالم؟
- ما طبيعة المنظمات الدولية التي عملت على إرساء قواعد بروتن وودز؟

I. من ميلاد نظام بروتن وودز إلى إنهياره:

1- قاعدة الذهب الدولية:

يعد الذهب معيارا فريدا في تاريخ التجارة و العلاقات النقدية الدولية، فقد ساد في فترة اتسمت بكبر شبكة التجارة الدولية، ازدهار المبادلات الداخلية و الخارجية، حرية تحويل العملات إلى الذهب، فأصبح العالم بأسره يتبع قاعدة الذهب.

وفقا لهذا النظام فإن الذهب يعد بمثابة غطاءا مطلقا لجميع العملات، فكمية النقود المتداولة كانت على شكل عملات معدنية، أما القسم الأكبر فهي عبارة عن أوراق نقدية حكومية استحوذت على صفة القبول لدى الجمهور بسبب توفر عنصر الثقة باعتبارها مغطـــاة بالذهب.[1] [هدسون ، هرندز،1987].

يتداول الذهب بين المجتمعات بصفته الوسيلة العالمية للدفع، حيث تملك كل دولة احتياطات ذهبية لاستخدامها في المبادلات التجارية. و طبقا لهذا النظام فالتوازن الخارجي يتحقق تلقائيا، فعند زيادة الواردات عن الصادرات، أي وجود عجز في الميزان التجـــاري، يؤدي إلى تصدير الذهب، و بالتالي تتقلص احتياطات الدولة، يقود ذلك إلى انخفاض في الأسعار فتصبح أكثر منافسة في الأسواق الخارجية، إلى أن يتحقق التوازن في الميزان التجاري، و بالتالي الرجوع إلى سعر التعادل السابق. أما في حالة الفائض فيحدث العكس. و يشترط لتحقيق التوازن التلقائي لابد من توفر حالة المنافسة التامة، عدم تدخل الدولة لإعاقة حرية النشاطات الاقتصادية، و حرية تصدير و استيراد الذهب.

عموما اتخذ نظام قاعدة الذهب ثلاثة أشكال رئيسية تتمثل في:

- ✓ نظام المسكوكات الذهبية
- ✓ نظام السبائك الذهبية
- ✓ نظام الصرف بالذهب.

ساد نظام المسكوكات الذهبية المملكة المتحدة و عددا كبيرا من الدول، فقد تبنت بريطانيا هذا النظام من بداية القرن الثامن عشر باستثناء الفترة من 1797-1821 بسبب الحروب النابولونية، كما أنه لم يكن متبعا بشكل عام في أوربـــا إلى غاية الربع الأخير من القرن 19. لكن معظم الدول تخلت عن نظام المسكوكات بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914، فزادت النفقات العسكرية بشكل كبير، مع قلة الموجودات الذهبية في العالم، عندها قامت معظم الدول بإصدار نقود ورقية و معدنية إلزامية بديلة للذهب .

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عانت اقتصاديات العالم من حالات التضخم النقدي، مما دفعها إلى التفكير في العودة إلى نظام الذهب الذي يقود إلى استقرار العملات، و منه ظهر نظام جديد أطلق عليه اسم "السبائك الذهبية"، و في ظل هذا النظام لم يعد الذهب هو العملة المتداولة بين الجمهور بل استعملت النقود الورقية و المعدنية المساعدة بديلا لها في المبادلات، و يحتفظ البنك المركزي بالسبائك الذهبية في خزائنه سواء بصورة جزئية أو كلية، و هذا ما يعرف بالاحتياطي الكلي أو الجزئي. و تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة استطاعت العودة إلى نظام الذهب خلال عام 1919 نظرا لوضعها الاقتصادي المتقدم، إذ أن حصتها من الذهب ارتفعت من24% من الرصيد العالمي للذهب عام 1913 إلى 44% عام 1923 . [2][فليح حسن خلف,2001].

أدى تطور المبادلات العالمية إلى التخوف من ندرة الذهب، سمح بإنشاء قاعدة جديدة تمثلت في "قاعدة الصرف بالذهب"، في ظل هذا النظام يتم اختيار بعض عملات دولية تدعى بـــ:"عملات مركزية"، و تم تفضيل الجنيه الإسترليني و الدولار الأمريكي. فأصبحت العملة النقدية العالمية ثنائية القطب. يقوم هذا النظام على سعر صرف ثابت، بتثبيت الدولار بدلالة الذهب، أما العملات الأخرى فقد تثبتت بدلالة الدولار. و أصبح الدولار كقطب تدور حوله باقي العملات، مع السماح بهامش للتغيير بـــ1% أعلى أو أقل من القيم الاسمية المثبتة، كما أوصى مؤتمر جنوة عام 1922 باتباع النظام رسميا، و يعتبر الهدف الرئيسي لهذه القاعدة هو المحافظة على الاحتياطات الذهبية، إلى جانب تأمين حاجات التداول من النقود، لكن مع تزايد حجم المضاربة للرساميل بسبب لا مركزية مالية الدوله، إلى جانب تصدع الكتلة النقدية، أدت إلى حدوث أزمة الكساد العظيم عام 1929، فهجرت معظم الدول قاعدة الذهب و سمحت بانخفاض قيمة عملاتها، و فرضت قيود على الصرف باستثناء دول أوربا الغربية التي تمسكت بقاعدة الذهب.

1-1 مزايا نظام الذهب:

يعتبر الذهب معيارا فريدا من نوعه في تاريخ العلاقات الاقتصادية و التجارية، من خلال دوره الفعال في تحقيق الارتباط و التشابك بين الاقتصاديات العالمية المختلفة بواسطة التجارة الدولية، بالإضافة إلى الاستقرار النقدي.

و الجدير بالذكر أن عملية ثبات سعر الصرف خدمت مصالح الدول الرأسمالية على حساب الدول المتخلفة، فالقاعدة تنص على ضرورة ثبات سعر الصرف مع السماح بالتقلبات في أسعار المواد الأولية بالتدهور مقارنة مع ارتفاع أسعار السلع والمواد المصنعة، التي تؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات لدى الدول الصناعية من حصاد التجارة العالمية .

نجحت قاعدة الذهب نسبيا على المستوى الداخلي في استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على القيمة الاقتصادية للنقود، و توفير أدوات دفع جديدة هي النقود الورقية و النقود الائتمانية من خلال ربطها نظريا بالذهب، أدى إلى زيادة حجم السيولة التي تساهم في تحقيق انتعاش الأسواق النقدية والمالية . أما على المستوى الخارجي ساعدت قاعدة الذهب على استقرار و نمو التجارة الدولية من خلال قيام نظام الذهب بتحقيق الاستقرار النسبي لمستويات الأسعار الدولية في الأجل الطويل، أدى إلى اتساع و تطور حجم التجارة الدولية و اتساع حرية انتقال رؤوس الأموال. يقوم هذا النظام على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و اعتبارها دولة حارسة تعمل على توفير الأمن القومي و المحافظة على تطبيق القانون و النظام.

خلاصة لما سبق أن قاعدة الذهب سواء في مضمونها النظري و العملي عملت لصالح الاقتصاد الرأسمالي على حساب المستعمرات، خاصة اقتصاد إنجلترا حيث تمتع اقتصاد بريطانيا العظمى بفاعلية و السيادة المطلقة على النظام النقدي الدولي.

1-2 انهيار قاعدة الذهب:

لقد غيرت الحرب العالمية الأولى خريطة الاقتصاد العالمي، فقد كان اندلاع الحرب العالمية الأولى أول صدمة أساسية لقاعدة الذهب الدولية والسياسات التي تدعمها، فألغت معظم الدول العمل بآلية الذهب و منعت تصديره، و من جراء ذلك خسرت لندن مكانتها الدولية باعتبارها القطب الوحيد للتجارة و التمويل في العالم، فتم تصفية الأرصدة الإسترلينية و التخلي عن أسواقها لفائدة الو.م أ و المقيمين الأجانب.

كما أدت الحرب إلى تضخم العملات الورقية، مع زيادة معدلات التضخم في معظم الدول. ففي نهاية العشرينات من القرن الماضي لم تعد قاعدة الذهب بنفس الصفاء و النقاء الذي عرفته قبل الحرب. وإن تمكنت قاعدة الذهب من التعايش مع ظروف الحرب العالمية الأولى، لكنها انهارت أمام الكساد العظيم في عام 1929، الذي خلق آثار اقتصادية وخيمة على جميع الدول. وبالتالي اختارت معظم الدول المصدرة للموالد الأولية هجر هذه القاعدة نظرا لقلة مخزوناتها الذهبية، ودول أخرى فضلت فرض قيود على الصرف، في حين تمسكت دول أوربا الغربية بقاعدة الذهب. و في عام 1931 جاءت الضربة القاضية لقاعدة الذهب الدولية الناجمة عن انتشار حالات من الفزع والفوضى فأخذ الأفراد يسارعون بعملية سحب أرصدتهم الذهبية في كل أرجاء بنوك أوربا. حيث تخلت الو.م أ رسميا عن قاعدة الذهب عام 1933 من أجل علاج مشكلاتها الداخلية.

مما سبق و بعد التفحص المسار التاريخي لهذا النظام نجد أن هناك نقاط ضعف كان من الطبيعي أن تنهك قواه و تجعله ينهار تتمثل في:

- عدم رسم سياسة اقتصادية و نقدية داخلية وفقا للتوافق بين مستويات الأسعار الداخلية والخارجية.
- سمحت قاعدة الصرف بالذهب، في تغير هيكل أسعار صرف العملات القوية، فالدول التي عادت إلى قاعدة الذهب على أساس تثبيت سعر صرفها السابق لوحظ عجز في ميزان المدفوعات، ارتفاع في معدلات البطالة، تدهور معدلات النمو، مثل بريطانيا، أما الدول التي خفضت سعر صرف عملتها، عما كان عليه قبل الحرب شهدت زيادة في قدرتها التنافسية، و جذب المزيد من الذهب، هذا ما حدث لفرنسا.
- أدى العودة بالعمل بقاعدة الصرف بالذهب إلى خلق مشكلة حادة في السيولة الدولية، بسبب انتهاج بعض الدول سياسة تخزين الفائض من الذهب.
- اتسمت الفترة الممتدة من العودة إلى قاعدة الذهب حتى عام 1929 بعدة اضطرابات، وزيادة المضاربة خاصة حركة رؤوس الأموال نتيجة اشتداد حدة المنافسة بين كل من بريطانيا، فرنسا، الو.م.أ، يجسد طموح كل منها في السيطرة على النظام القائم آنذاك[3] [زينب حسين عوض الله، 1998].

نتيجة للأوضاع المزرية خلال فترة ما بين الحربين قامت عدة دول بجملة من المحاولات لمعالجة مشكلة النظام النقدي و تجسدت هده المحاولات في عقد بعض المؤتمرات أهمها :

***مؤتمر بروكسل:** عقد مجلس عصبة الأمم المتحدة في فيفري 1929 مؤتمرا دوليا، للبحث عن الطرق الكفيلة لتوفير السيولة اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على القروض. و توصل هذا المؤتمر إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب مع إدخال بعض التعديلات: كسماح السلطات النقدية بإدارة هذا النظام لتحقيق التوازن في موازنة الحكومة، الحفاظ على احتياطات الذهب، والحد من التضخم. كما تقرر إنشاء بنوك مركزية في الدول التي لا تملك هذه المؤسسات، و إزالة الحواجز الجمركية لتسهيل حركة السلع و رؤوس الأموال بين الدول لإنعاش التجارة الدولية.

وبرزت أبحاث على شكل مشاريع أهمها:

- مشروع مولن: ينص على إنشاء هيئة أوربية تعمل على إصدار السندات.
- مشروع فندرليب:ينص على إنشاء بنك لاحتياط الذهب يضم أوربا و الو.م.أ.
- مشروع دولاكروا: ينص على إنشاء بنك دولي.

لكن هذه المشاريع لم ترى النور لغياب الظروف الاقتصادية الملائمة، ولم يدم العمل مطولا بهذا النظام لانعدام الشروط الموضوعية لقيامه .

***مؤتمر جنوة** :انعقد هذا المؤتمر في 1922، و يعد أول مؤتمر يبحث في مسالة النظام النقدي الدولي و يرتكز على:

- العمل على ثبات قيمة الذهب لعملة ما.
- إنشاء سوق حرة للذهب.
- الدعوة الصريحة للعمل بنظام قاعدة الصرف بالذهب، مع وجود فروق جوهرية بين قاعدة الصرف لسنة 1922 و قاعدة الصرف قبل سنة 1914، باعتبار أن جنيه الإسترليني المركز الوحيد الذي تدور حوله باقي العملات، أما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أصبحت الو.م.أ تنافس بريطانيا و ظهرت عملتين دوليتين هما: الدولار و جنيه الإسترليني .[4][الهادي خالدي،1996].

وقد توسعت دائرة النزاع لتحد نهائيا من العمل بقاعدة الصرف الجديدة، فتوقفت بريطانيا عن العمل بآليات هذه القاعدة في سبتمبر 1931، الو.م.أ في 1933، أما فرنسا فتخلت عنها في عام 1936. كما تميزت الأوضاع النقدية العالمية خلال الثلاثينات بأنها مشوشة و مضطربة بصورة واسعة، و بعد انتهاء الكساد و باقتراب الحرب العالمية الثانية، شعر معظم المراقبين أن هناك احتمالات واسعة للعودة للأوضاع المزرية خلال الثلاثينات، لذلك عمدوا في التفكير من أجل تصميم نظام نقدي دولي فعال يضمن قابلية تحويل العملات، الاستقرار النقدي، الوفاء بمتطلبات السيولة، و الحد من الصعوبات التي واجهت المبادلات الدولية أهمها:

- افتقار المجتمع الدولي لتنظيم دولي دائم لتشجيع التعاون النقدي العالمي، و التشاور لحل المشكلات النقدية.
- اعتزاز الدول بتقدير عمولاتها الوطنية أدت إلى اختلال الهيكل النقدي العالمي.
- زيادة عمليات الرقابة على الصرف و الحفاظ عليها عند أعلى المستويات من مستوى قانون العرض و الطلب أدت إلى انكماش التجارة الدولية.
- انخفاض الأرصدة الدولية السائلة، حيث واجهت الدول مشكلة السيولة .[5][محمد زكي الشافعي،1997].

كل هذه الآراء والرغبات سمحت بتشكيل نظام بروتن وودز. الذي تم تبنيه رسميا بنهاية الحرب العالم الثانية. فما هي الظروف التي ساعدت على تشكل هذا النظام ؟ و ما هو نظام بروتن وودز؟.

2- نظام بروتن وودز:

ظهرت الحاجة ماسة إلى تنظيم الاقتصاد العالمي، لتجنب حالات الفوضى و الأزمات الاقتصادية السابقة. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية بدأت تلوح في الأفق بعض الدراسات المهتمة بتنظيم الاقتصاد العالمي أهمها: الدراسات المقترحة من طرف مؤسسات كارينجي للسلام في الو.م.أ في سنة1941، تهدف لرفع مستوى معيشة الدول. بالإضافة إلى ذلك تم توقيع على ميثاق الأطلنطي في 1941/08/14 بين تشرشل رئيس الوزراء البريطاني وفرانكلين روزفلت رئيس وزراء الو.م.أ لدعم تنظيم الاقتصاد الدولي .

ثم تدعمت هذه المبادرات بتوقيع" اتفاقية المساعدة المتبادلة" في فيفري 1942 بين الو.م. أ و حليفتها بريطانيا بغية تشجيع وتوسيع التجارة الدولية و إلغاء كافة أنواع القيود بعد انتهاء الحرب. وتعد هذه اللقاءات بمثابة الحجر الأساسي في التفكير بإنشاء مؤسسات دولية.

بدأت دول الحلفاء العمل لخلق نظام يدعم التجارة الدولية و توسيع العلاقات النقدية العالمية، عن طريق: إزالة القيود المفروضة على التجارة، حرية تحويل العملات، استقرار أسعار الصرف. اجتمعت دول الحلفاء بمدينة اتلانتك سيـــتي في 15 يونيو1944، تمهيدا لعقد مؤتمر بروتن وودز حيث استمرت أعمال المؤتمر التحضيري من 15 يونيـــو1944 حـــــتى 30 يونيو1944. وابتداء من أوائل شهر جويلية إلى 22 منه لسنة 1944 انعقدت دورة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة في بروتن وودز بولاية نيوهامشير، حضرها 1000 ممثل عن 44 دولة كانت قد شاركت في المؤتمر التمهيدي لمعالجة مشاكل النقد بعد الحرب. حيث تركز اهتمام المؤتمر على بحث و مناقشة مشروعين: الأول تقدمت به إنجلترا وعرف بمشروع كينز، أما الثاني فتقدمت به الو.م.أ وعرف بخطة هوايت، و ذلك لمعالجة الاضطراب في الاقتصاد الرأسمالي الصناعي والسعي لتثبيت أقدامه و أفاق مسيرته.

2 -1 مخطط كينز:

ينسب هذا المشروع لمصممه البريطاني اللورد جون مينارد كينز، حيث قدمته الحكومة البريطانية على شكل كتاب أبيض في 7 أفريل 1948، يتضمن مقترحات لتكوين" اتحاد مقاصة دولي ". اتسمت أفكار كينز بالشمول و سعة الخيال فركزت على:

- إصلاح النظام النقدي الجديد من الناحية الفنية.
- ضمان عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول.
- تعمل على تحقيق المصلحة العامة دون التعارض مع المصلحة الفردية للدول.

- التوسع من الناحية الاقتصادية لتخفيف من أثار الركود بفضل توفير السيولة مع الحفاظ على أسعار صرف ثابتة[6] [فليح حسن خلف، 2001].
- يلعب الذهب في ظل نظام الجديد دورا نسبيا، فتحدد كمية النقد الدولي وفقا لحساب حجم التجارة الدولية بدلا من احتياطات الذهب العالمية.
- إنشاء عملة دولية لا تخضع لسيادة أية دولة، أطلق عليها مصطلح "البانكور"، وهي عبارة عن وحدة حسابية قياسية تستخدم لتسوية المدفوعات الدولية، مع ربط قيمتها بالذهب، تقوم على أساس الثقة و الائتمان.
- إنشاء اتحاد دولي للمقاصة تشارك فيه جميع الدول الأعضاء، يعمل هذا الاتحاد بعملة موحدة تتمثل في البانكور، بهدف توفير مرونة واسعة عن طريق رفع مستوى السيولة الدولية حسب متطلبات التجارة الدولية، كما دعى كينز إلى قيام الاتحاد بمنح قروض للدول الأعضاء حسب حجم كل دولة في التجارة الدولية، بسبب احتلال الصدارة لإنجلترا في عمليات المبادلات الدولية[7] [ضياء مجيد،2000].
- فرض كينز عقوبات على الدول التي لها فائض و الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات على حد سواء.
- قيام اتحاد المقاصة الدولي بفتح حسابات دائنة ومدينة للدول الأعضاء، و إجراء عمليات المقاصة للحصول على التوازن النهائي.
- حل مشاكل المديونية الناجمة عن الحرب، و تسدد الدول المدينة ما عليها بالبانكور.

مما سبق يتضح أن مخطط كينز في الواقع يدافع بقوة عن مصلحة بريطانيا، ومحاولة جديدة من طرف كينز لإعادة المركز القيادي للاقتصاد البريطاني، مع تجاهل زيادة حجم النفوذ الأمريكي. لهذا السبب تم رفض مقترحات كينز خاصة من قبل الو.م.أ، فقد رفضوا اقتراح كينز الداعي إلى فرض عقوبات على الدول ذات العجز والفائض على حد سواء، بسبب تمتع أمريكا بفائض هائل من الذهب، بالإضافة لعدم تقبلهم لفكرة منح القروض على أساس حجم الدول على ساحة التجارة الدولية، وفضلوا أن تمنح وفقا لحصص الأعضاء، بسبب امتلاك أمريكا للثروة. وعلى هذا الأساس قامت الو.م.أ بتقديم مقترحات صممها الاقتصادي الأمريكي هوايت. فما هي مقترحات هوايت؟

2-2 مخطط هوايت: (اتهم هذا الاقتصادي بالشيوعية مما أدى به إلى الانتحار)

نسب هذا المشروع إلى اسم المساعد الأول لكاتب الخزينة الأمريكية هاري ديكتر هوايت، يعكس مشروع هوايت المواقف والتطلعات الأمريكية الرامية إلى :

- تحرير المبادلات.
- توسيع التجارة الدولية.
- تقليص الحقوق الجمركية.

اقترح هوايت إنشاء عملة دولية تتمثل في الدولار الأمريكي، بدلا من البانكور لتسوية المعاملات الدولية. مع حرية تحويل الدولار إلى ذهب نظرا لحيازة الو.م.أ آنذاك على4/3 احتياطي الذهب، مع تمسك الو.م.أ بنظام الصرف بالذهب. و دعى هوايت أيضا إلى تشكيل صندوق لتسوية المبادلات بين العملات لمعالجة الاختلالات، و إنشاء صندوق دولي لتثبيت أسعار الصرف، و قيام الدول الأعضاء بإيداع حصصها المؤلفة من: الذهب، عملات محلية، أذونات الخزينة، في حين أن القوة التصويتية لإدارة شؤون الصندوق تعتمد على حجم الأعضاء في رأس مال الصندوق [8] [زينب حسين عوض الله، 1998]. كما اهتم هوايت بضرورة حماية الأسعار والعمل على استقرارها.

باستعراضنا لهذين المخططين نلاحظ تشابه المشروعين من حيث المبادئ الأساسية:

- إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية.
- السعي وراء تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الدولية.
- توفير ائتمان دولي للأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار الصرف [9][ضياء مجيد، 2000] .

بالإضافة إلى الاتفاق على:حرية تحويل العملات، تشجيع نمو التجارة العالمية، مساعدة الدول التي تعاني من صعوبات من ناحية السيولة. لكن في الحقيقة أن هذا التشابه هو تشابه ظاهري أكثر منه حقيقي، فمشروع كينز يقوم على فكرة فتح اعتماد، بينما هوايت يقوم على مبدأ الإيداع، وهناك اختلافات جوهرية من حيث حجم السيولة الدولية، كيفية الحصول عليها في الحالات الضرورية، و طرق خلقها[10][عادل احمد حشيش،2000].

كما يتعارض المشروعان حول طرق التمويل و التعديل:

فمن ناحية التمويل: يرى كينز أنه حسب مخطط هوايت، هناك احتمالات نقص في الدولارات ينجم عنه انكماش في التجارة الدولية، أما هوايت فيرى أنه حسب مخطط كينز تؤدي إلى مديونية لا

متناهية للدول ذات العجز في ميزان المدفوعات، و أن تلك المديونية سوف تهدد حتما استقرار النظام النقدي الدولي.

أما من ناحية التعديل (الهيكلة): فمخطط كينز يلزم الدول ذات الفائض المستمر، بزيادة حجم وارداتها، أما مخطط هوايت فيلقي بالمسؤولية على كاهل الدول ذات العجز، و يحثها على تحمل عبء الهيكلة وإجبارها على تطبيق برنامج الاستقرار.

هذا التعارض يعد أمرا طبيعيا نظرا لسعي كلا الطرفين، العمل لمصالح دولهم، ثم جاءت الحاجة للتقريب بين وجهتي النظر بواسطة التقاء ممثلي كل من الو.م.أ وبريطانيا 9 مرات في واشنطن في سبتمبر و أكتوبر 1943. و بعد مناقشات مطولة، حاولا أصحاب المشاريع كينز و هوايت التوصل إلى مشروع مشترك لكن باءت جميع المحاولات بالفشل. وفي الأخير تم تبني الخطة الأمريكية، نظرا لقوة الاقتصاد الأمريكي، فتخلى الإنجليز عن مخططهم، و انظموا إلى مخطط هوايت حيث تم رفع حجم الصندوق من 5 إلى 9 مليار دولار [11] [قادري عبد العزيز، 2002]. وبالتالي نستخلص نجاح مقترحات هوايت أن تكون عماد وركيزة التنظيم الجديد وهو ما تم الاتفاق عليه في نظام بروتن وودز.

2-3 تطبيق نظام بروتن وودز :

عمل النظام النقدي الدولي في ظل بروتن وودز على قاعدة الصرف بالعملات الأجنبية مع تثبيت أسعار الصرف بهامش قدره 2.25% عند سعر التعادل. لكن بمرور الوقت ازدادت أهمية وقوة عملات دول أوربا الغربية مع التناقص النسبي لدور الدولار الأمريكي.

اتسمت المرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الخمسينيات بظاهرة ندرة الدولار، بعدها شهد العالم وفرة في الدولارات خلال مرحلة نهاية الخمسينات و بداية السبعينات، وعقب تدهور ميزان المدفوعات الأمريكي في 1957، أدى إلى تراكم بشكل مفرط للدولارات لدى الدول الأوروبية، دفعها إلى طلب تحويلها إلى ذهب، أدى إلى انخفاض رصيد أمريكا من الذهب من 19 إلى 11 مليار دولار في عام 1971. [12] [زينب حسين عوض الله؛ 1998].

يقوم نظام بروتن وودز على العمل على تثبيت أسعار الصرف العملات، مع القابلية للتعديل بهدف تحقيق استقرار أسعار الصرف، و توفير قدر من المرونة [13] [محمد دويدار، أسامة الفولي، 2003]. وقد تم تبني أسعار صرف رسمية عن طريق تثبيت قيمة العملات بالذهب أو بعض العملات الرئيسية كالدولار الأمريكي مع تثبيت هذا الأخير بالذهب .

يلعب الذهب في ظل نظام بروتن وودز دورا حياديا في المبادلات، مع التركيز على مبدأين هما: الأول يعد الذهب وحدة قياس قيم العملات المختلفة، من خلال تعريف العملة الوطنية بوزن معين من الذهب، الثاني التزام الو.م.أ منذ 1943/01/31 بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب أو العكس على أساس سعر ثابت قدر بـــــ 35 دولار للأونصة (الأوقية).

كما رأينا سابقا في سماح نظام بروتن وودز بالتعديل في سعر صرف العملات في حالات الاختلال، لكن إحجام الدول الصناعية على تعديل قيمها الأساسية، فالدول ذات الفائض رفضت الرفع الواجب لقيمة عملتها، مفضلة الاستمرار في عملية تراكم الاحتياطات الدولية، أما دول العجز فرفضت كذلك التخفيض في قيمة عملتها لاعتبار أنه ضعف قومي.

و لتتضح الصورة أكثر لدينا المعطيات التالية: فمن 1950 حتى أوت 1971 إنجلترا خفضت قيمة عملتها مرة واحدة فقط في عام1967، فرنسا خفضت قيمة عملتها مرتين في 1957 و1969 ، ألمانيا الغربية رفعت قيمة عملتها في 1961 و 1969. أما الو م أ، إيطاليا، اليابان، فلم تغير أبدا قيم عملاتها الأساسية [14] [كامل بكرى، 2001]. و المخطط التالي يوضح تطور الأحداث في ظل نظام بروتن وودز:

مخطط رقم(01): تطور الأحداث في ظل نظام بروتن وودز:

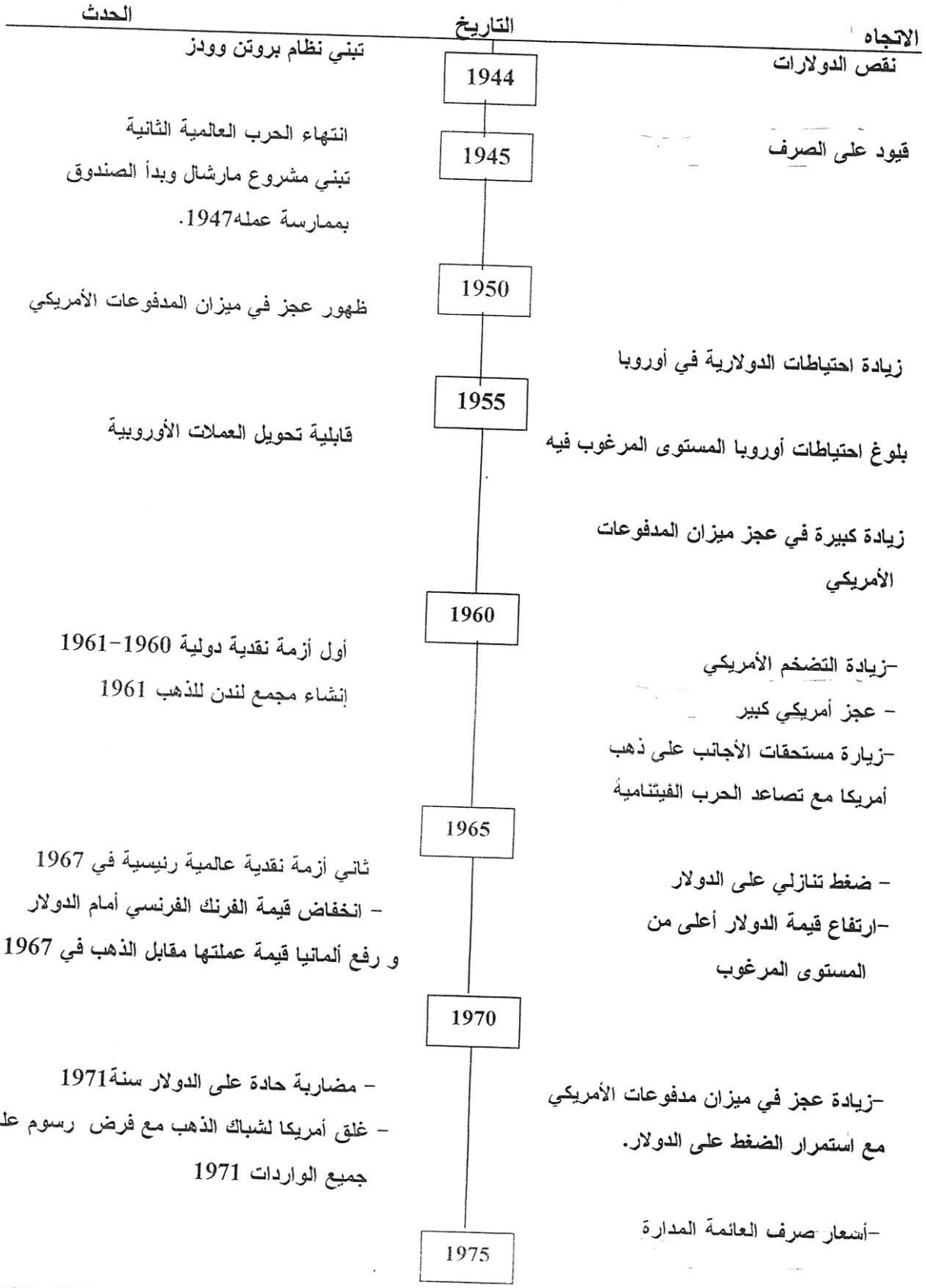

المصدر: هدسون و هرندز:العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، 1987، ص ص 788-789

وفقا للمخطط فقد مر نظام بروتن وودز بالمراحل التالية:

- مرحلة توسيع و تثبيت دعائم نظام بروتن وودز في الأربعينيات والخمسينيات حيث:
  - سجلت ميزان المدفوعات الأمريكي فائضا منتظما بين 1946-1949.
  - بدأت أغلبية الدول بتكوين احتياطاتها من الدولار خلال الخمسينات.
- ضعف نظام بروتن وودز في الستينات وأوائل السبعينات: فمن المفارقة عندما وصل النظام للوقوف على قدميه بحرية تحويل العملات، بدأت الثقة به تتدهور فتراكم الدولارات خلال الخمسينات، أدت إلى زعزعة الثقة في الدولار خلال الستينات [15] [هدسون، 1987]

وقد اتجهت السياسة الاقتصادية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مبدأ إغراق العالم بالدولار لحرصها على بسط سيطرتها على تجارة المواد الأولية، بأسعار ضعيفة لتمويل مشاريعها، فرض سيطرتها على التجارة العالمية من خلال المبالغة في حجم الاستثمارات الأمريكية في الخارج، مع التزام الو. م. أ بثبات قيمة الدولار مقابل الذهب والقابلية للتحويل.

مما سبق يبدو جليا أن هذه السياسة تحمل في طياتها و ثناياها بوادر الأزمة، فقد استمر عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ليصل في منتصف 1971 حوالي 20 مليون دولار، الشيء الذي انعكس سلبا على قيمة الدولار دوليا. كأساس في تكوين الاحتياطات الدولية و قبولها كوسيلة دفع دولية، عندها أعلنت الحكومة الأمريكية في 1971/08/15 عن إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فرضت رقابة على المدفوعات و على التجارة الخارجية، تخفيض الإعانات الأمريكية للدول الفقيرة، فرض رسوم جديدة على الواردات. وتعد هده الإجراءات بمثابة تمهيدا لانهيار بروتن وودز وقاعدة الصرف بالذهب.

بعد استعراض اتفاقية بروتن وودز التي شهدت عدة تعديلات دلالة على عدم كفاءة وفاعلية هذا النظام. فيما تتمثل التعديلات المتخذة لتصحيح النظام القائم ؟

ولماذا انهار نظام بروتن وودز في الأخير؟.

3- تحليل أزمة نظام بروتن وودز:

إن تصميم اتفاقية بروتن وودز بهذا الشكل ساعد على إحداث أزمات نقدية ومالية. فالفكرة الرئيسية هي العمل على ثبات أسعار الصرف من خلال تثبيت الدولار مقابل الذهب مع التزام أمريكا بقابلية تحويل الدولارات إلى ذهب، عموما فقد نجحت أمريكا خلال الأربعينات والخمسينات، لكنها فشلت في الستينات و بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث فسر ملتون فريدمان سنة

1953 بأن نظام الصرف الثابت أصبح نظام غير منتج نظرا لتطور السوق المالية العالمية، و طالب بتعويضه بنظام الصرف المعولم.

ففي ظل نظام بروتن وودز تتداول عدد ضئيل من الدولارات يؤدي إلى نقص في حجم السيولة الدولية ومنه انكماش التجارة الدولية، وهذا يتناقض مع المبادئ الأساسية للنظام الداعية لتنشيط التجارة الدولية، و زيادة حجم السيولة. أما الحالة العكسية أي توسيع التجارة الدولية يؤدي إلى خلق عجز دائم في ميزان المدفوعات الأمريكي. نتيجة لقبول الدولار كاحتياطي للصرف توسعت الولايات المتحدة في حجم استثماراتها الخارجية، تمويل نفقات الحروب كالحرب الكورية (1950 – 1953)، حرب الفيتنام (1965-1979)، أدت إلى زيادة عدد الدولارات في الخارج وتقلص مقدرة تحويلها إلى ذهب، وتنقسم هذه الأزمة إلى مرحلتين:

1-3 المرحلة الأولى: 1960-1970:

اتسمت هده المرحلة بزيادة هائلة في العجز الأمريكي، حيث أصبحت احتياطات الذهبية عند أمريكا أقل بكثير من عدد الدولارات في الخارج، و تزعزعت الثقة في إمكانية تحويل الدولار مقابل الذهب في الأجل الطويل، من هنا بدأت عمليات المضاربة تزداد على الدولار.

و منذ 1957 تزايدت بشدة عجوزات المدفوعات الأمريكية، بلغت سنة 1958 حوالي 3 مليار دولار، في حين بلغت بحلول 1970 الحيازات الأجنبية للدولار أكثر من 40 مليار دولار، بعد أن كانت تقدر بـــ13 مليار دولار عام 1949. في نفس الوقت انخفضت احتياطات الذهبية الأمريكية من 25 مليار دولار عام 1949 إلى 11 مليار دولار عام 1970. وفي عام 1970 بلغ معدل الحيازات الأجنبية للدولار أكبر 4 مرات من احتياطات الذهبية الأمريكية [16] [كامل بكري، 2001]. عندها اتخذت الو. م .أ عدة إجراءات تمثلت في:

- **إجراءات الحفاظ على الغطاء الذهبي للدولار:** منحت بريطانيا صلاحية بيع الذهب في سوق لندن عند 35 دولار للأوقية، لكن هذا الإجراء باء بالفشل. و تم إنشاء معسكر للذهب في مؤتمر بال سنة 1962 لثبات سعر الذهب، لكن زيادة الطلبات على الذهب خسرت دول المعسكر حوالي 2.5 مليار دولار خلال 6 أشهر، ومن ثمة إلغاءه في مارس 1968 .

- تدابير للحد من تحويل الدولار إلي ذهب: يمكن هذا الإجراء البنوك الأجنبية الحائزة لأرصدة من الدولار الأمريكي التحول للاكتتاب في سندات الخزينة لمدة تتراوح من 12 إلى 24 شهرا، كما يسمح بتدخل البنوك لحماية الدولار من المضاربة .

3-2 المرحلة الثانية: الانهيار الرسمي لنظام بروتن وودز (1971) :

مع زيادة عجوزات ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة لتعاظم النفقات العسكرية، بالإضافة إلى تسجيل انخفاض معدلات الفائدة بين 1969-1971، أدت إلى اشتداد ضغوطات المضاربين على الدولار، ويرجع السبب الرئيسي لانهيار النظام في فقدان الثقة، فبقاء أي نظام على المسرح الدولي مرهون بإشكالية الثقة. ومن المفارقة أنه في ظل النظام تتمكن كل الدول من التحكم في خسائرها من الاحتياطات بواسطة تخفيض قيمة عملتها مقابل الذهب. أما الولايات المتحدة فلم تكن تمتلك هذه التقنية للحد من تدهور احتياطاتها الذهبية، بسبب أن أسعار الصرف الرسمية تخضع لإرادة الدول وليست لإرادتها، يتمثل الخطر في أنه إذا قررت الدول تخفيض قيمة عملتها أكثر من اللازم يولد ذلك عجزا لأمريكا.

أعلن الرئيس نيكسون بعد انعقاد اجتماع طارئ في David champ على تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، مع اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة بالسياسة الاقتصادية: كتخفيض الضرائب، تجميد الأجور لمدة 3 اشهر، فرض ضريبة على الواردات بنسبة 10 %. ونقلت وسائل الإعلام القرار في 15 أوت1971. و بدأ تعويم الدولار مفسرا النهابة الدرامية لنظام بروتن وودز [17] [عامل المهدي، 2003] .

بموجب هذه القرارات اضطرت الدول الأوروبية و اليابان إلي تعويم عملتها أمام الدولار الأمريكي، حيث اجتمع في18 ديسمبر 1971 ممثلين عن مجموعة الدول العشر في مؤسسة سميثونيان بواشنطن، حيث تم التوصل إلى زيادة سعر الدولار للذهب من 35 إلى 38 دولار للأوقية، توسيع هامش التقلب المسموح به من 1% إلى 2.25 %، وإلغاء الولايات المتحدة الرسوم الجديدة 10% المفروضة على الواردات. وقد رحب الرئيس نيكسون باتفاقية سميثونيان، ووعد بعدم تخفيض قيمة الدولار مرة ثانية، ومع ذلك فقد استمر عجز ميزان المدفوعات الأمريكي إذ بلغ عام 1972 حوالي 9 مليار دولار، و أضحى واضحا أن اتفاقية سميثونيان عجزت عن علاج الوضع. وتجددت المضاربة على الدولار في فيفري 1973، حيث اضطرت الو.م.أ إلى تخفيض قيمة عملتهاب10% و أصبح السعر الرسمي للذهب حوالي 24.22 دولار للأوقية، وفي مارس 1973

قامت الدول الأوربية بتعويم عملاتها بهامش تقلب قدره 2.25 بدلا من 4.5 في إطار ما عرف بـــ: " الثعبان الأوروبي" أو" الثعبان في الأفق ". وقد هجرت فرنسا الثعبان في 1974، النرويج في 1977، السويد في 1978 [18] [كامل بكري، 2001].

مما سبق نلاحظ أن نظام بروتن وودز كان يفتقد إلى آلية تصحيح كافية وفعالة، فعجز ميزان المدفوعات الأمريكي زعزع الثقة في الدولار، بالإضافة إلى مشاكل التصحيح نقص السيولة، و فقدان الثقة.

3-3 محاولة إصلاح نظام بروتن وودز:

عرفت اتفاقية بروتن وودز عدة إصلاحات في إطار إصلاح النظام النقدي الدولي، وقد تمت المفاوضات على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** كلفت بها "لجنة العشرين" أو "لجنة مجلس المحافظين" (لجنة مختصة في إصلاح النظام النقدي الدولي) تتألف من ممثلين عن 20 دولة من الدول الصناعية والنامية، تم تشكيلها في 7 فيفري 1972. لتقدم اقتراحات حول إجراء تعديلات على القانون الأساسي للصندوق، وفي 1974/06/19 وضعت تقرير بعنوان " المخطط التمهيدي للإصلاح"، اتسمت هذه الفترة بتطورات دولية، كانخفاض الدولار مرة ثانية، ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 ، و ارتفاع مستويات التضخم العالمي. في ظل هذه الأوضاع أوصت اللجنة باتخاذ إجراءات و تدابير مؤقتة تتمثل في:
  - إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة لتحقيق التوازن الخارجي.
  - تكثيف السيولة الدولية وزيادة أهمية حقوق السحب الخاصة.
  - زيادة إفادة الدول النامية من نظام حقوق السحب الخاصة.
- **المرحلة الثانية:** ضمت عمل لجنتين تشكلتا بعد الاجتماع السنوي للصندوق في سبتمبر 1974. اللجنة الأولى مكلفة بالبحث عن برامج المساعدات النقدية إلى الدول النامية، ومدى تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات. أما اللجنة الثانية فهي اللجنة "المؤقتة لمجلس المحافظين" نشأت في 1974/10/2، و تمحورت المناقشات حول العديد من المواضيع أهمها:
  - توفير تدابير جديدة خاصة بأسعار الصرف.
  - التقليص التدريجي لدور الذهب.

- إدخال تعديلات على الأسس التنظيمية للصندوق.
- زيادة الأهمية النسبية لحقوق السحب الخاصة [19] [ضياء مجيد، 2000].

3-4 النظام النقدي الدولي الحالي :

يقوم النظام النقدي الدولي منذ عام 1973 على مبدأ التعويم المدار لأسعار الصرف، و طبقا لهذا المبدأ تمنح للسلطات النقدية صلاحية التدخل في أسواق الصرف العالمية، للحد من الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف قصيرة الأجل دون المساس باتجاهات أسعار الصرف في الأجل الطويل. إن هذا النظام قد فرض نفسه بقوة على الساحة الدولية عقب انهيار نظام بروتن وودز، بهدف مواجهة الفوضى في أسواق الصـــرف العالمية و الحد من المضاربـــــــة الكبيرة [20][محمد دويدار، أسامة الفولي، 2003] .

تأسست اتفاقية جمايكا سنة 1976 بموافقة الأعضاء على إصلاح القوانين الأساسية، ودخلت حيز التنفيذ في أفريل 1978، حيث اعترفت رسميا بنظام تعويم المدار و حددت أهم سمات هذا النظام الجديد:

- إقرار نظام أسعار صرف معومة.
- إلتزام الدول الأعضاء بإخبار الصندوق بأسعار الصرف الجديدة.
- استبعاد الذهب كوسيلة دفع بين الأعضاء داخل الصندوق.
- تحديد قيمة العملة سواء بالنسبة لـــ: الدولار، سلة العملات، أو ح. س. خ.
- تكليف الصندوق بمهمة الإشراف والرقابة على سياسات معدلات صرف الدول عن طريق تزويد هذه الأخيرة الصندوق بالبيانات الضرورية[21][عادل المهدى، 2003].

وتعتبر حقوق السحب الخاصة جوهر إصلاح النظام النقدي الدولي. والهدف من النظام النقدي الدولي هو ترسيخ قواعد النظام الاقتصادي العالمي من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية، وكذا القواعد التي تحدد نوعية العلاقات فيما بينها، من أجل تحقيق الاستقرار العالمي، الحد من الأزمات، وحل النزاعات الدولية، فهي تلعب دور الحكم لإنقاذ العالم من الكوارث مثل التي عاشها سنة 1939.

وأهم المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على إرساء قواعد النظام النقدي الدولي، نجد كل من: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

II صندوق النقد الدولي: كمؤسسة نقدية عالمية:

كثيرا ما يتردد اسم صندوق النقد الدولي في نشرة الأخبار، وكذا مشاهدة ندواته ولقاءاته المتنوعة عبر وسائل الإعلام المختلفة. فما هي هذه المؤسسة الدولية؟

ظهر صندوق النقد الدولي بصفة رسمية في 27 ديسمبر 1945، بعد توقيع 29 دولة على ميثاق الصندوق في مؤتمر بروتن وودز ما بين 1الى 28 يوليو 1944، بدأ نشاطه المالي في 01 مارس1947 . والصندوق عبارة عن وكالة متخصصة من وكالات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، يعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. يقع مقره في واشنطن، ويعد الصندوق بمثابة "المؤسسةِ المركزية" في النظام النقدي الدولي، وقد ورد تعريف شاملا للصندوق في إطار القانون الأساسي: "هو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدات لحل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، وبذلك فان الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول".[22] [الهادي خالدي، 1996].

1- صندوق النقد الدولي:

1-1 نشأة صندوق النقد الدولي :

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب معاهدة بروتن وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية، عندما صادق ممثلو 45 دولة على الاتفاقية. ضمن إطار التعاون الاقتصادي لتجنب تكرار السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أدت إلى حدوث أزمات، مثل أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات. حيث اتسمت هذه الفترة بضعف النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، زادت معظم الدول فرض القيود على الواردات، و تخفيض أسعار العملات المحلية من أجل حماية الاحتياطات الذهبية.

نتج عن "سياسات إفقار الجار" تدمير الاقتصاد الدولي، فتقلصت التجارة الدولية، انخفضت معدلات العمالة و النمو و مستويات المعيشة، و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية صممت دول الحلفاء خططا لتنظيم العلاقات النقدية العالمية. عندها نشأت مؤسسة دولية أطلق عليها هوايت اسم "صندوق التثبيت" للإشراف على النظام النقدي الدولي.

1-2 الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي:

تبنت اتفاقية صندوق النقد الدولي- لتضمن للعالم نظام دولي جديد- يعمل على حل مشاكل النقد العالمية، رسم سياسة لشؤون الصرف والمدفوعات الخارجية للدول الأعضاء. فقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية أهدافه كما يلي:

- تنشيط التعاون النقدي الدولي.
- تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية.
- تحقيق استقرار الصرف.
- المساعدة على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات.
- تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء عن طريق توفير موارد الصندوق تحت تصرفهم بضمانات كافية.
- تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء والتخفيض من حدته. [23]

[Nadia Chettab,2002].

يستند الصندوق في رسم و تصميم سياسته و اتخاذ قراراته و تحسين الأوضاع السائدة عالميا، من خلال: العمل على التوسع المتوازن في التجارة الدولية، تحقيق استقرار أسعار الصرف، و تجنب المنافسة الهدامة بين العملات، أي تحقيق الأهداف المسطرة .

إن الدور الرئيسي للصندوق هو تقديم مساعدات مادية للدول الأعضاء، التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، والتي لا تتوفر على احتياطات كافية، و منذ حوالي 20 عاما لا توجد أية دولة صناعية قد استفادت من موارد الصندوق[24][Michel Lelart, 2001]. و لكي يتمكن الصندوق من تحقيق تلك الأهداف عليه القيام بعدة وظائف.

1- 3 وظائف صندوق النقد الدولي:

- توفير السيولة الدولية الكافية للدول الأعضاء، حيث ابتكر في 1969 حقوق السحب الخاصة.
- اقتراح سياسات تصحيحية لتحقيق التوازن الداخلي .
- قيام الصندوق بدور المستشار النقدي.
- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بإرسال مجموعة من الخبراء في الشؤون المالية و الاقتصادية، لمدة تتراوح من بضع أسابيع إلى أكثر من عام حسب الحالة الاقتصادية لكل

دولة. لتقديم النصائح والإرشادات الفنية، اقتراح حل المشكلات، رسم وتنفيذ السياسات النقدية و المالية، إعداد تشريع للبنك المركزي، إعادة تنظيم البنوك المركزية، تطوير الإحصاءات المالية و المساعدة في تنفيذ البرامج التي وافق عليها الصندوق .

- تقديم برامج تدريب متقدمة، فقد أنشئ الصندوق معهد للتدريب في ماي 1946 لتوفير خدمات وبرامج تدريبية في مجالات التحليل المالي، السياسات النقدية والمالية.
- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق و نشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي[25] [محسن أحمد الخضيري، 2000]
- التنسيق والتعاون مع البنك الدولي في معالجة الاختلالات الهيكلية لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصادي.
- القيام بمراقبة النظام النقدي الدولي [26] [عادل أحمد حشيش، 2000]
- التركيز على معالجة المشاكل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية، حيث إن مجال اختصاص صندوق النقد الدولي في السياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي. يقوم صندوق بعملية الإشراف على الدول الأعضاء للحكم على أداء الاقتصاد الكلي، الذي يضم الإنفاق الكلي، الناتج والدخل القومي، التشغيل، التضخم....و كذا دراسة سياسات القطاع المالي، التي تضم تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، كما يهتم بالسياسات الهيكلية، مع قيامه بتقديم النصيحة للأعضاء حول كيفية تحسين سياساتها في هذا المجال .
- مراقبة التطورات و السياسات الاقتصادية والمالية للأعضاء وكذا التطورات المالية مع تقديم النصيحة بشأن السياسات، مثلا :
  - حث المجلس التنفيذي للحكومة اليابانية أثناء مراجعته السنوية لأداء الاقتصاد الياباني لعام2000 على تنشيط النمو المحافظة على أسعار فائدة ضئيلة إعادة هيكلة الشركات والبنوك.
  - أثنى الصندوق على الحكومة المكسيكية لأدائها الاقتصادي في عام2000 لكنه أعرب عن قلقه اتجاه ضعف الجهاز المصرفي.
  - عند انهيار الاتحاد السوفيتي، عمل الصندوق على تقديم المساعدة الفنية لدول البلطيق في طرق إنشاء نظم الخزانة لبنوكها المركزية، والتحول من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق [27][www.Imf .org, 2003].

نتيجة تطور الاقتصاد العالمي منذ عام1944، تطور معه دور الصندوق ليتمكن من تحقيق أهدافه بشكل فعال خاصة بعد تشكل ظاهرة العولمة، أين تزايد التكامل والترابط بين الأسواق و الاقتصاديات على الساحة الدولية. ولضمان حسن عمل وأداء الصندوق يتعين على الدول الأعضاء الالتزام بجملة من القواعد، ففيما تتمثل؟.

4-1 التزامات الدول الأعضاء : يجب على الدول الأعضاء الالتزام بـــ:

- الحفاظ على معدل صرف منظم عن طريق: تجنب تخفيض قيم العملات لأغراض تنافسية، الالتزام باتباع معدل صرف ثابت، حيث مرت التطورات بمرحلتين:

المرحلة الأولى: من نظام الصرف الثابت حتى التعديل الثاني للصندوق: تلتزم الدول الأعضاء بثبات أسعار صرف عملتهم مع ترك هامش التقلبات في حدود1%، والتزام الدول الأعضاء بتغيير معدلات الصرف سوى لمعالجة اختلال معتبر في ميزان المدفوعات.

المرحلة الثانية: العمل بنظام تعويم العملات، منذ 1971 عرف العالم نظام التعويم الذي انتشر سنة 1973 وأصبح قانونيا سنة 1978 ، حيث تلتزم الدول الأعضاء بثبات ذلك المعدل المتفق عليه مع ترك هامش للتقلبات لا تتعدى 4.5%.

- الالتزام بأحادية معدل الصرف، إن تعدد معدلات الصرف تؤدى إلى منافسة هدامة بين المتعاملين في التجارة و المدفوعات. فخلال 1955 هناك حوالي 36 دولة من مجموع ال 58 عضو تعمل بنظام الصرف المتعدد، أما في السنوات الأخيرة فتقلص إلى 20 دولة من مجموع 182 عضو مازالت تعمل بنظام صرف متعدد، أي تراجعت من 62.06 عام 1955 إلى 10.98 خلال العشرية الأخيرة .
- التزام الدول الأعضاء بحرية تحويل العملات .
- القضاء التدريجي على قيود الصرف و احترام تنظيمات الصرف الدولية.
- الالتزام بتقديم معلومات والتعاون المتبادل مع الصندوق [28][قادري عبد العزيز،2003].

2- **الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي :**

يبلغ عدد أعضاء الصندوق 183 دولة، يسهر على راحتهم حوالي 2300 موظف، يعملون في المركز الرئيسي بواشنطن، إلى جانب ثلاثة مكاتب صغيرة في كل من: باريس، جنيف و مكتب الأمم المتحدة بنيويورك. يعمل داخل الصندوق أجهزة مسيرة وأخرى استشارية تتمثل في:

2-1 **الأجهزة المسيرة:** تضم مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي، المدير العام، هيئة الموظفين.

- **مجلس المحافظين:** يضم ممثلين عن الأعضاء، ويعد بمثابة السلطة العليا في إدارة الصندوق، يجتمع عادة مرة واحدة سنويا، يعين كل بلد محافظ ونائبه، للنظر في قضايا السياسات الكبرى أهمها: الفصل في شروط انضمام الأعضاء الجدد وتحديد نصيبهم، تحديد الحصص ومراجعتها، توزيع صافي لدخل الصندوق، مطالبة العضو بالانسحاب، تحديد حقوق السحب الخاصة. ويفوض الصندوق مسؤولية إدارة عمليات الصندوق إلى المجلس التنفيذي [29] [يونس أحمد البطريق، 1999].

ينقسم أعضاء المجلس المحافظين حسب أهمية الدولة العضو، فهناك: الأعضاء المميزين الصانعين لسياسات الصندوق، و أعضاء هامشيين لا يؤثرون على سياسته رغم كثرة عددهم. يتضح السيطرة المطلقة للدول الصناعية على قرارات الصندوق، نظرا لكون أسلوب التصويت يتطلب الموافقة على أي قرار الحصول على أكثر من 85 %من الأصوات، و تمتلك الولايات المتحدة لوحدها النقض. فحسب نشرة الصندوق في سبتمبر 1995 تمتلك أمريكا 89.17% من الأصوات.

- **المجلس التنفيذي (مجلس الإدارة):** يتألف من 24 مديرا تنفيذيا، يضم 5 أعضاء دائمين هم الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا و بريطانيا، إلى جانب تخصيص 3 مقاعد لكل من الصين، روسيا والمملكة العربية السعودية، أما باقي الأعضاء فيتم انتخابهم. و يجتمع عادة 3 مرات في الأسبوع. يعد مجلس الإدارة الجهاز الدائم لاتخاذ القرارات في الصندوق، تسيير أعمال الصندوق و مباشرة إدارة شؤونه اليومية: كمراجعة سياسات أسعار الصرف، تحديد المساعدات المالية و الفنية، المصادقة على الميزانية [30] [قادري عبد العزيز،2003]

وبصفة عامة فان المجلس التنفيذي هو المحرك الحقيقي و الفعلي للصندوق .

- **المدير العام:** يتم انتخابه من طرف المديرين التنفيذيين، ليتولى رئاسة المجلس إلى جانب تسيير و إدارة أعمال الصندوق. يعين المدير العام لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد على أن

لا يتعدى عمره 70عاما، يساعده نائب أول و نائبان آخران، و ابتكر منصب نائب أول في 1949 ليتولاه على الدوام أمريكي[31] [زينب حسين عوض الله، 1998]، وليس له الحق في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات. يقوم المدير العام بالتنسيق مع مجلس الإدارة بإعداد الميزانية و تنفيذها بعد المصادقة عليها، إضافة إلى وظائفه الاستشارية و الدبلوماسية. ومن المعمول به أن يكون المدير العام للصندوق أوربيا، أما رئيس البنك الدولي فأمريكي. يشترط أن يكون مدير الصندوق رجل اقتصادي ذو خبرة واسعة في مجال النقد والمال.

أهم الشخصيات التي تقلدت هذا المنصب نجد:

كاميل جات من بلجيكا أول مدير عام للصندوق 1942-1951 .

ايفاروث من السويد 1951-1956 .

بير جاكسون من السويد 1956-1963 .

بيربول شويتزر من فرنسا 1963-1973 .

جوهانس ويتيفين من هولندا 1973-1978

جاك دي لاروزبير من فرنسا 1978-1987

ميشال كامديسو من فرنسا منذ 1987[32] [صالح صالحي،1999] .

- **هيئة موظفي الصندوق:** يقوم مدير الصندوق بتعيين موظفين فنيين يشترط أن تتوفر فيهم درجات عالمية من الكفاءة و الفعالية، أما عدد الموظفين فقد بلغ2300 موظف سنة 1997 من 125 دولة. إن العاملين في الصندوق موظفون مدنيون مسؤولين أمامه وليس أمام حكومتهم. حيث يقوم الخبير قبل تعيينه موظفا لدى الصندوق بإعداد تقريرا كتابيا بأنه لن يقبل أية توجيهات من أية سلطة أجنبية عن الصندوق. و يعمل حاليا بالصندوق حوالي 2800 موظف من 133 عضو، و يمثل الاقتصاديون3/2 من الموظفين الفنيين في الصندوق. يتشكل الصندوق من 22 إدارة ومكتبا يرأسها المدراء و معظم موظفيه يعملون بمقره بواشنطن. بالإضافة إلى 30 موظف مقيم في الدول الأعضاء. وللصندوق مكاتب في باريس، طوكيو، جنيف. يتمتع جميع العاملين في الصندوق بعدد من الحصانات و الامتيازات، فهم محصنون من المساءلة القضائية عن مختلف الأعمال التي باشروها بصفتهم الرسمية، بالإضافة عدم فرض ضرائب على أجورهم ورواتبهم زائد البدلات الرسمية و السيارات الفخمة [33] [زينب حسين عوض الله، 1998].

2-2 الأجهزة الاستشارية: تتألف من:

- **الأجهزة العاملة داخل الصندوق:** تتكون من لجنتين هما:"اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية "كانت تعرف" باللجنة المؤقتة" حتى سبتمبر 1999. تتكون هذه اللجنة من 24 عضوا (وزراء مالية)، تقوم بتقديم اقتراحات إلى مجلس المحافظين لمساعدته على تسيير الحسن للنظام النقدي الدولي و على اتخاذ التدابير المناسبة في فترات اهتزازية. تجتمع مرتين في السنة. أما الثانية "لجنة التنمية" وهي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق و مجلس محافظي البنك الدولي. تتكون من 22 عضو(وزراء مالية)، مهامها تقديم اقتراحات إلى مجلس المحافظين حول قضايا التنمية، و طرق التي تنقل الموارد المالية إلى الدول النامية، وبالتالي تعد لجنة التنمية بمثابة الجهاز المكلف بالتنسيق والتكامل بين برامج الصندوق و برامج البنك في معاملاتها مع الدول النامية.
- **الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق:** تتشكل من: مجموعة الخمسة التي تضم خمسة أعضاء من وزراء المالية للدول الصناعية الغربية، مجموعة السبعة تضم مجموعة الخمسة بالإضافة إلى كندا، إيطاليا، انضمت إليها مؤخرا روسيا، مجموعة الإحدى عشر أنشأت سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم مع الدول الصناعية وهي: بلجيكا ،كندا، الو.م.أ، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا، السويد، من مهامها منح قروض إضافية لتدعيم موارد الصندوق. كما تعبر هذه المجموعة عن توجهات الدول الصناعية بمسائل النظام النقدي الدولي، تعد قراراتها و توصياتها حجرة الزاوية للصندوق. مجموعة الـ 24 الحكومية للشؤون النقدية و المالية الدولية، تبلورت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عام 1972، تضم 24 دولة. و التي تعكس وجهة نظر الدول النامية، وهي بمثابة الناطق الرسمي باسم الدول النامية حيث قدمت مواقف جريئة و انتقادات لاذعة لبرامج و سياسات الصندوق. و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي و الإداري للصندوق اعتبارا من ماي 2003.

المخطط رقم (02): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي :

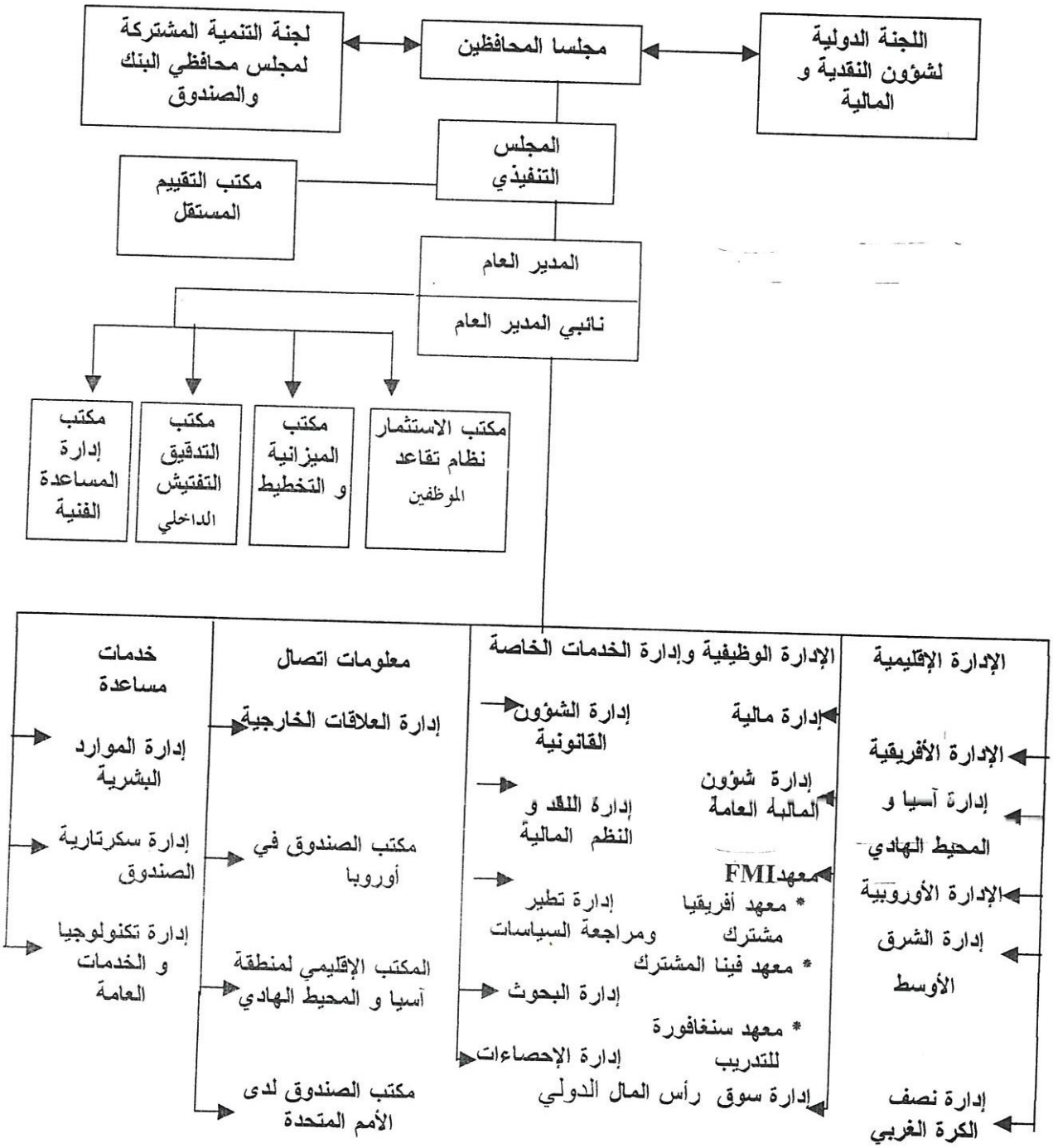

Source :www.imf.org , 2004

3-موارد الصندوق و أساليب رقابته و أشكال مساعداته:

3-1 موارد صندوق النقد الدولي: يحتاج الصندوق لموارد مالية بغرض مساعدة أعضاءه. فمن أين يحصل صندوق النقد الدولي على أمواله؟

3-1-1 الموارد العادية للصندوق:

***الحصص(حصص الأعضاء):**

-التحديد الأصلي للحصص:

اتفقت كل من الو.م.أ و بريطانيا على تحديد حجم موارد الصندوق بحوالي 8مليار دولار حصة أمريكا بمليارين و نصف، أما إنجلترا بلغت حصتها النصف، ثم حصة كل من الاتحاد السوفيتي و الصين. حيث تم تحديد حجم موارد الصندوق بنحو 10مليار دولار، تدفع 8 مليار دولار من قبل الأعضاء الأصليين و 2مليار دولار من طرف الأعضاء الجدد X

ولتحديد حصص الأعضاء الجدد تم وضع الصيغة التالية .

$$Qc=(0.02y+0.05R+0.01M+0.10v)\ (1+x/y)$$

حيث أن Y : الدخل القومي للدولة العضو في عام 1940.

R : الاحتياطات الذهبية لسنة 1943.

M : متوسط الواردات السنوية 1934-1938 .

X : متوسط الصادرات السنوية 1934-1938 .

V:الفرق بين أعلى وأدنى قيمة للصادرات خلال 1934- 1938[34] [عادل مهدي، 2003].

بلغ إجمالي الحصص 8800 مليون دولار، لكن الاتحاد السوفيتي لم يوقع على الاتفاقية لاعتبارات اشتراكية، فانخفضت الحصص إلى 7600 مليون دولار. [35] [ميشيل لولار،1995] .

-التحديد الحالي للحصص: في الوقت الراهن هناك خمسة صيغ تأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية، كالدخل القومي الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الموجودات، ويمكن التعبير الرياضي لهذه الصيغ المستحدثة لتحديد الحصص المبدئية بالشكل التالي:

$$Q1 = (0.01Y+0.025R+0.05M+0.2276V)(1+X/Y).....(1)$$

$$Q2 = (0.01Y+0.025R+0.05P+0.22\ 76VC)(1+C/Y).....(2)$$

$$Q3 = (0.01Y+0.025R+0.5P+0.227VC)X(1+C/Y).....(3)$$

$$Q4 = 0.0045Y+0.05281008R+0.039(P+C)+1.0432VC.....(4)$$

حيث أن Q: الحصة.

Y: في المعادلة (1)، (2) يمثل الدخل القومي

Y : في المعادلة (3)، (4) يمثل إجمالي الناتج المحلي لـــ 1985

R: متوسط الاحتياطات الشهرية (ذهب,عملات أجنبية).

P : متوسط المدفوعات الجارية السنوية.

C :متوسط المتحصلات الجارية السنوية.

VC :مقدار تقلب المتحصلات الجارية معبرا عنه بوحدات الانحراف المعياري عن المتوسط المتحرك لـــ 5 سنوات (يحسب المتوسط على أساس 13 سنة ماضية).

V: قيمة تقلب الصادرات السنوية تحسب كذلك بوحدات الانحراف المعياري.

وفي ظل التطورات الحديثة من تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية، تزايد حجم السكان 3 مرات، نمو الأسواق المالية الدولية. بدأت اللجنة المؤقتة حاليا لجنة الشؤون المالية والنقدية في إيجاد صيغة لحساب الحصص تضم المتغيرات الجديدة: كالتدفقات الرأسمالية للدولة، حجم الدين، عدد السكان، متوسط دخل الفرد، تقلبات أسعار الصرف....

كما أوصت اللجنة أن تكون الصيغة ملائمة من الناحية الاقتصادية و تعكس الأوضاع المعاصرة للاقتصاد العالمي و أن تتصف بالبساطة والشمول.

تتمثل الصيغة الرياضية فى: $Q = \alpha Y + \beta V$

حيث أن Y: الناتج المحلي الإجمالي

V :مقياس قابلية التعرض للصدمات الخارجية

α, β معاملات بأوزان بنسبة ($\alpha = 2\ \beta$) [عادل المهدي 2003][36] .

-أهمية ووظائف نظام الحصص:

تعتبر الحصص المرآة العاكسة لحجم النسبي للدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، حيث أن الو. م .أ هي أكبر اقتصاد في العالم يبلغ نصيبها 17.6% لدى صندوق.

يتوجب على كل دولة راغبة بالانضمام إلى الصندوق دفع حصتها بعد تحديدها على الشكل التالي، دفع 25% من حصتها بالذهب و 75% بعملتها الوطنية. عمليا يتم إيداع الذهب داخل الصندوق و داخل أربعة مصارف مركزية هي: بنك فرنسا، بنك إنجلترا، بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، بنك الاحتياطي الفيدرالي بالهند، أما العملات الوطنية فلا تحول فعليا بل تسجل في البنك المركزي للدولة العضو على شكل حساب دائن لصالح الصندوق، ويوضع تحت تصرفه على شكل

سندات يصدرها البنك المركزي. ولهذه القاعدة استثناءات فالدول الأعضاء لا تجبر على دفع أكثر من 10% من احتياطاتها الذهبية. ومنذ التعديل الثاني سنة 1978 وإلغاء رسميا الصفة النقدية للذهب، أصبح يتوجب على العضو دفع 25% بوحدات ح. س. خ أو بعملات أجنبية قابلة للتحويل. وبصورة استثنائية سددت بولونيا كامل حصتها بالعملة الوطنية[37][ميشيل لولار،1995].

ينص نظام الصندوق على مراجعة الحصص كل خمسة سنوات و اتباع نظام التصويت المرجح الذي يعتمد على حجم اكتتاب في رأس مال الصندوق لكل دولة.

تحدد الحصص ليس فقط المدفوعات المطلوبة للاشتراك، و إنما أيضا حقوقه في السحب على موارد الصندوق، عدد أصواته، وبالتالي تحدد قوته التصويتية، ومن ثمة دوره في إدارة الصندوق. يحق للعضو استرجاع حصته في حالات الانسحاب حيث أشارت اتفاقية بروتن وودز إلى نوعين: الانسحاب الاختياري أو الانسحاب الإجباري.

وقد تم إجراء11 مراجعة للحصص، آخرها في 1998 حيث تم التوصل إلى زيادة الحصص من 46 مليون و. ح. س. خ إلى 212 مليون و. ح .س. خ.

جدول رقم(01): مراجعة الحصص في الصندوق

المراجعة	تاريخ المراجعة	نسبة الزيادة%
من الأولى إلى الثالثة	1960-1950	لا توجد زيادة
الرابعة	مارس 1965	30.7
الخامسة	فيفري 1970	35.4
السادسة	مارس 1975 1976	33.6
السابعة	ديسمبر 1978	50.09
الثامنة	مارس 1983	47.5
التاسعة	يونيو90 نوفمبر1992	50
العاشرة	1995	لا توجد زيادة
إحدى عشر	1999 - 1998	45

المصدر:عادل المهدي:عولمة النظام الاقتصادي العالمي، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 100.

و الجدير بالذكر ما حدث عندما دعى ميشيل كامديسو المدير العام للصندوق لمضاعفة موارد الصندوق من 180 مليار و .ح. س. خ (240مليار دولار)، بدلا من 90 مليار و. ح. س. خ لمواجهة طلبات السحب خلال التسعينات، أثار مقاومة شرسة من طرف أمريكا التي عارضت مضاعفة الحصص ودعت إلى عودة الصندوق إلى مهامه التقليدية، لتمسكها بالسيطرة على إدارة الصندوق[38][عادل أحمد حشيش، 2000].

***الاقتراض:** يعد الاقتراض ثاني مصدر أساسي مكمل للمصدر الأصلي (حصص الأعضاء)، وللصندوق عدة اتفاقات للاقتراض الدائم يستخدمها عند الضرورة لمواجهة أي صعوبات تهدد النظام النقدي الدولي تتمثل في: الاتفاقات العامة للاقتراض، أنشأت في 1962 وتضم 11 عضو (المجموعة 11 و بنوكها المركزية)، زائد المملكة العربية السعودية. والاتفاقات الجديدة للاقتراض، نشأت في 1997 وتضم 25 دولة. وطبقا لهذه الاتفاقات يستطيع الصندوق اقتراض ما يصل إلى 34 مليار و .ح .س. خ أي 46 مليار دولار[39][www.Imf.org, 2003].

كما تحصل الصندوق على قروض في عدة مناسبات: اتفاقات لتمويل الآلية النفطية في سنة 1974 ، حصل الصندوق بموجبها على 3.8 مليار من ح. س. خ من 16 دولة بفائدة 7 %، وآلية التسهيل الإضافي في 1979 حيث اقترض الصندوق 7.8 ح .س.خ. من عدة دول: أبو ظبي، السعودية، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة، اليابان، الكويت، هولندا، فنزويلا. و آلية التسهيل الموسع في1981 اقترض الصندوق من 6 بنوك مركزية ومن بنك التسويات الدولية، حصل على قرض بقيمة 1.3 مليار ثم مليارين من ح.س.خ. وللمحافظة على خصوصية البنك تقرر عدم تجاوز حجم الاقتراض بنسبة 5% من إجمالي الحصص [40] [قادري عبد العزيز، 2003].

***بيع الذهب:** يحصل الصندوق على المزيد من الموارد من خلال عملية بيع الذهب، حيث تم الترخيص له ببيع 1.6% من مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية، فتم بيع 800 طن من الذهب حققت فائض قدره 3.7 مليار ح .س. خ، وتسجل عمليات البيع في الحسابات الخاص بالدفعات.[41][ميشيل لولار، 1995]. والجدول التالي يبين موارد الصندوق

جدول رقم(02): مصادر(موارد) صندوق النقد الدولي:

الوحدة: مليار و.ح.س.خ.

السنوات	1998	1999	مارس2000	أفريل 2000
مصادر إجمالية	165.1	214.2	214.6	214.4
أقل: مصادر غير مستعملة	111.5	119.3	119.9	106.2
مساوية: مصادر قابلة للاستعمال	53.6	94.9	102.7	108.2
مصادر مستعملة غير مرهونة صافية(أ)	19.5	63.0	68.1	74.8
التزامات السيولة الرهن(ب)	60.6	54.8	54.3	48.8
نسبة السيولة ا/ب	32.2	115.0	125.3	153.1

Source :Nadia Chettab, La mondialisation économique, Le nouvel instrument de l'Hégémonie Euro- Américaine, Le cas l'Algérie, Avril 2002, P329.

المصادر الإجمالية: تضم موجودات عملات الدول الأعضاء و موجودات الصندوق من حقوق السحب الخاصة، الذهب، بالإضافة إلى الأصول الأخرى كالبنايات على سبيل المثال.

المصادر الغير مستعملة: يتعلق الأمر بالعملات الضعيفة و مخزون الذهب (قرار من أجل بيع الذهب يستوجب موافقة 85% من اجمالي الأصوات في مجلس الإدارة).

المصادر المستعملة: تتمثل في موجودات عملات الدول الأعضاء ذات موازين فوائض في ميزان المدفوعات و الاحتياطات القوية، وفي موجودات ح. س. خ.

مصادر مستعملة صافية غير مرهونة: تمثل المصادر المهيأة من أجل تمويل برامج الصندوق.

التزامات السيولة: تتشكل من وضعيات الدول الأعضاء من الاحتياطي (التي يمكن سحبها حالا و بدون شرط من طرف الدول الأعضاء)، بالإضافة إلى عقود الاقتراض العامة والجديدة [Nadia CHETTAB.2002][42]. بعد معرفة مصادر الصندوق فما هي أساليب الرقابة.

2-3 أساليب رقابة الصندوق :

للاستفادة من مختلف موارد الصندوق ينبغي على الدول الأعضاء الالتزام بـــ:

* استخدام موارد الصندوق لتصحيح العجز المؤقت في ميزان المدفوعات.
* إلغاء حق الانتفاع بموارد الصندوق في حالة إخلال الدول بشروط الاتفاقية.

* العمل على استقرار أسعار الصرف، وبموجب هذه الالتزامات يباشر الصندوق نشاطه الإشرافي على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة على الدول الأعضاء، و تقديم المشورة بشأن السياسات مما يساعد الدول على معالجة و تصحيح المسائل النقدية وغيرها.

فما هي أدوات رقابة الصندوق على سياسات الدول الأعضاء ؟

يمارس الصندوق عملية الإشراف عن طريق:

***مشاورات المادة الرابعة:** وتدعى كذلك بالمشاورات الثنائية، وفقا إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، لكن كيف تتم مشاورات المادة الرابعة؟

يرسل فريق عمل من خبراء الصندوق لزيارة بعض الدول لجمع البيانات الاقتصادية و المالية و عقد لقاءات مع الحكومة للتطرق إلى آخر المستجدات، يقوم خبراء الصندوق باستعراض السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، تقييم مدى سلامة النظام المالي، بالإضافة إلى تفحص قضايا اجتماعية و سياسية و بيئية...الخ. يرفع الخبراء التقرير إلى مجلس الإدارة، ثم يقوم هذا الأخير بمناقشة التقرير و إصدار ملخص شامل عنه، و يرسل نسخة منه إلى الحكومة المعنية. و خلال السنوات الأخيرة تم نشر هذه التقارير في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. كما يعقد مجلس الإدارة عدة اجتماعات في سياق استعراض التطورات المالية و الاقتصادية العالمية .

***الرقابة العالمية:** يقوم مجلس الإدارة بتفحص التطورات الاقتصادية العالمية خاصة استعراض أفاق الاقتصاد العالمي، و هو عبارة عن تقرير يعده خبراء الصندوق، كما يعقد مجلس الإدارة مناقشة غير رسمية حول مستجدات الأسواق العالمية .

***الرقابة الإقليمية:** يتم وفقها دراسة سياسات الصندوق حسب الاتفاقيات الإقليمية، مثل مناقشات مجلس الإدارة للتطورات الحاصلة في الاتحاد الأوروبي، منطقة اليورو، الاتحاد النقدي لدول الشرق الكاريبي، بالإضافة إلى المجموعة مثل مجموعة الدول الصناعية، يحضر الصندوق في مناقشات الرقابة بمشاركة المدير العام لتقديم شرحا لأثار السياسة الاقتصادية لتلك الدول على الساحة الدول[43] [www.imf.org, 2003]

***الرقابة المعززة:** أنشأت سنة 1985 لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة في إعادة الجدولة لعدة سنوات مع عدد من البنوك التجارية.

* **البيانات الاقتصادية و المالية:** من بين الطرق المستعملة في عملية الرقابة، ما يتحصل عليه الصندوق من بيانات وإحصاءات من قبل الدول الأعضاء، للتعرف بشكل مفصل على الوضع الاقتصادي السائد عموما.

حسب نشرة الصندوق النقد الدولي الصادرة في سبتمبر 1997، فقد أصدر مجلس الإدارة عدة تعليمات للعاملين بالصندوق تتمثل في: المعالجة الأكثر شمولية في إطار مشاورات المادة الرابعة، و البرامج التي يدعمها الصندوق لقضايا الحكم السليم التي تقع ضمن صلاحيات الصندوق. واتباع نهج نشط في مساعدة المؤسسات والنظم التي تهدف إلى إزالة الفساد، النزاهة في معالجة قضايا الحكم السليم و تعزيز التعاون بين المؤسسات الدولية الأخرى.

لكن الواقع أن دور الصندوق و تسليطه للعقوبات يكون بارزا أكثر لدى الدول النامية، لكنه ضعيف أمام الدول الصناعية أين يعجز على فرض أية عقوبة. ومن بين العقوبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء نتيجة لإخلالهم بإحدى شروط الاتفاقية العقوبات المعنوية، كنشر تقارير خاصة بها، تعليق حق عضو في التصويت مثل ما حدث لـــ السودان، الزائير. أو طرد مثل ما حدث لشكوسلوفيكيا. أما العقوبة المادية، كحرمان العضو من الاستفادة من موارد الصندوق، وهي بمثابة عائق أمام الدول من الاستفادة من المصادر الأخرى [44] [قادري عبد العزيز، 2003].

بين الواقع فشل الصندوق في تنفيذ عملية الرقابة خاصة فشله في استقرار أسعار الصرف، التي أدت إلى انهيار النظام النقدي الدولي بروتن وودز ودخول العالم في فوضى.

بعد إستعراض طرق الرقابة المختلفة التي يمارسها، يقوم الصندوق بتقديم القروض للدول الأعضاء، فكيف يخدم الصندوق أعضاءه ؟

3-3 أشكال المساعدات التي يقدمها الصندوق:

تنقسم هذه المساعدات إلى شكلين هما: المساعدة المالية (التسهيلات) والمساعدة التقنية.

3-3-1 أشكال المساعدات المالية (التسهيلات): يمنح الصندوق عدة قروض بموجب مجموعة كبيرة من التسهيلات التي تبلورت مع مرور الوقت لتلبية احتياجات الأعضاء المتزايدة فما هي هذه التسهيلات ؟ من أهم هذه التسهيلات :

***الشريحة الاحتياطية:** المقصود بها مجموعة اشتراكات الدول بالذهب سابقا، وفي الوقت الراهن يقدم العضو حصته بالعملة الصعبة أو بال ح س خ بنسبة 25% من حصته، وهي لا تخضع للشرطية ولا تفرض عليها رسوم.

* **الشريحة الائتمانية:** تتكون من أربعة شرائح تعادل كل شريحة 25 %من المبلغ الأصلي، تنقسم إلى: الشريحة الائتمانية الأولى، يتم الاستفادة منها بعد التأكد من أن البلد يبذل

مجهودات ضمن برنامج إعادة التوازن لميزان المدفوعات، يتم التسديد من 3 إلى 5 سنوات، و تمنح باقي الشرائح في مقابل التزام الدول بتنفيذ برنامج الصندوق.

***اتفاقات الاستعداد الائتماني:** تمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق و تعتبر بمثابة تأكيد للعضو بأنه يستطيع سحب جزء محدد من موارد الصندوق بين 12-18 شهرا، لمعالجة مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات، يتم سداد المبالغ خلال 3 سنوات وربع إلى 5 سنوات. و حسب نشرة الصندوق لسنة 1998، وافق الصندوق على الالتزام بتسعة اتفاقات جديدة بمجموع 27.3 مليون و. ح. س. خ خلال العام المالي 1997-1998 .

***تسهيل التمويل الممدد:** أنشأ هذا التسهيل بموجب قرار(74/114) 4377، الصادر عن مجلس الإدارة في 13 سبتمبر1974 المعدل في 14 ديسمبر 1979. لدعم الدول التي لها مشاكل هيكلية في ميزان المدفوعات. وفقا لهذا التسهيل يستطيع العضو الحصول على نسبة 68% من قيمة حصته[45][صالح صالحي، 1999] لمدة تتراوح بين 3-4 سنوات. فخلال 1982-1983 استفادت من هذا التسهيل كل من: الهند، باكستان، البرازيل، ساحل العاج، جامايكا، المكسيك، البيرو. حسب نشرة الصندوق لسنة 1998 وافق الصندوق على عقد تسهيلات ممدة بمجموع 2.8 مليون و. ح. س .خ .

*تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: نشأ هذا التسهيل في أوت 1988 بدلا من تسهيل التمويل التعويضي، تحت عنوان "التمويل التعويضي لاهتزازات الصادرات". بموجب القرار 1477/63/08 الصادر عن مجلس الإدارة في 27 فيفري 1963، يتشكل من جانبين، الجانب التعويضي لمواجهة نقص إيرادات الصادرات مثلا، أما الطارئ فيساعد الأعضاء التي تطبق برامج الصندوق، مثل التعرض لصدمات خارجية فجائية. طبقا لهذا التسهيل يحق للعضو الاقتراض في حدود 95 %من حصته، على أن يتم السداد ما بين 3.2 إلى5 سنوات[46] [عادل أحمد حشيش، 2000].

* **التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي:** تم إنشاءه في مارس 1986 بغية مساعدة الدول الأعضاء منخفضة الدخل، لدعم سياسات التصحيح الهيكلي بشروط ميسرة على المدى المتوسط. كانت إجمالي الموارد التي توفرت بفضل هذا التسهيل 2.7 مليار من ح .س .خ .

***التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي:** أنشأ سنة 1987 ليتم تمديده في فيفري 1994 بعد قرار التوقف بالعمل بالتسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي السابق، يقوم بمنح قروض ميسرة للدول الأكثر فقرا مع التزامها بتطبيق برنامج لتصحيح الاختلالات الهيكلية، أما حجم

الموارد فتبلغ 190 %من حصة الدولة العضو لمدة 3 سنوات. وقد تصل في ظروف استثنائية إلى 299 %. وقد وافق الصندوق خلال العام المالي 1998/1997 على عقد 8 اتفاقات جديدة بموجب هذا التسهيل بإجمالي 7.1 مليار و .ح .س. خ حسب نشرة الصندوق لسنة 1998 .

***حقوق السحب الخاصة:** تعود فكرة إنشاءها إلى البلجيكي روبرت تريفن سنة1959، عندما صدر كتاب بعنوان "الذهب وأزمة الدولار"، الذي يدور حول الدعوة الصريحة إلى خلق أداة جديدة للاحتياطات الدولية لزيادة احتياطات الصندوق. وحدة ح.س.خ هي أصل احتياطي أنشأه الصندوق سنة 1971 ، وهي عبارة عن:" وحدات نقدية حسابية دفترية تتمتع بقوة شرائية و قبول من كل الأعضاء". يحسب معدل الفائدة على و ح س خ على أساس متوسط العائدات لعدد معين من السندات قصيرة الأجل في الأسواق المالية الدولية [47][قادري عبد العزيز، 2003].

بالإضافة إلى هذه التسهيلات يوفر الصندوق جملة متنوعة من الآليات الخاصة:المساعدات الطارئة، خطوط الائتمان الطارئ، الدعم المالي لصناديق تثبيت أسعار الصرف. و يوفر الصندوق للأعضاء مساعدات فنية. فما هي هذه المساعدات ؟

3-3-2 المساعدات الفنية المقدمة من قبل الصندوق:

تعد المساعدات الفنية عنصرا مكملا لدور الصندوق، وتمثل 20% من التكاليف الإدارية للصندوق. الواقع أن الصندوق بدأ نشاطه بتقديم المساعدة الفنية ابتداءا من منتصف الستينات نتيجة لاستقلال الدول التي لجأت إلى الصندوق طلبا للمساعدة في كيفية إنشاء البنوك المركزية، وزارات مالية....إلخ. يقدم الصندوق المساعدة الفنية و التدريب في خمسة مجالات تتمثل في:

- المساعدات الفنية لدعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تنظيم الجهاز المصرفي، إدارة النقد الأجنبي، نظم المقاصة و تسوية المدفوعات.
- دعم الجهود الرامية لتطبيق سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن أداءها.
- إعداد البيانات الإحصائية ونشرها وتحسين نوعيتها.
- صياغة التشريعات الاقتصادية و المالية ومراجعتها.
- المساعدة الفنية عن طريق تدريب المسؤولين الرسميين [48][www. Imf. org .2003].

خلال السنوات الأخيرة ركز الصندوق على المساعدات الفنية الرامية لتقوية النظام المالي الدولي، مع تزايد دوره في صياغة السياسات والبرامج. فقد نشأت لجنة المساعدات الفنية سنة 1992، وظيفتها مساعدة الدول الأعضاء على: تقوية نظامها المالي، تحسين جمع البيانات

الاقتصادية والمالية، تدعيم نظامها الضريبي، النهوض بالتنظيم و الرقابة المصرفية، تشجيع التعاون بين الصندوق و مختلف المؤسسات الدولية و الجهوية. تضم هذه اللجنة كبار موظفي الصندوق.

هناك عدة طرق لتقديم المساعدات تتمثل في:

***إدارة شؤون النقد والصرف:** تقدم مساعدات فنية لـــ: إصلاح المصارف المركزية وتحسين كفاءتها، تصميم السياسات النقدية...الخ.

***إدارة شؤون المالية العامة:** تم إنشاءها سنة 1964 لتقديم المشورة في مجالات إدارة الضرائب، الجمارك، أنظمة الخزينة العامة....، تم إعدادها حسب فلسفة النظام الداخلي للصندوق.

***إدارة الشؤون القانونية:** تشمل إعداد التشريعات و تدريب كبار المحامين في الحكومة، صياغة القوانين و تكييفها مع الإصلاحات الليبرالية للاقتصاد الوطني، مع تقديم المشورة القانونية المتعلقة بقانون البنوك المركزية.

***إدارة الإحصاءات:** تشمل مساعدة الأعضاء على الالتزام بالمقاييس الدولية في إعداد البيانات الإحصائية، عن طريق تقديم خدمات الإحصاءات النقدية و إحصاءات بميزان المدفوعات و تقدم تدريبات عن طريق تنظيم ندوات دراسية (إقليمية و محلية).

***إدارة شؤون الخزينة:** تضم المساعدات الفنية المتعلقة بـــ: فتح الحسابات الخاصة بالصندوق و تنظيماته و عملياته المالية والقضايا المحاسبية، بالإضافة إلى تقديم المشورة حول إدارة الديون وتنفيذ إصلاحات السياسة التجارية.

***إدارة و استعراض السياسات:** تضم كيفية إدارة أزمة الديون الدولية، مع صياغة سياسة صحيحة للتخفيف من حدة الأزمة.

***مكتب الخدمات الحسابية:** يقدم المساعدة الفنية المتعلقة بتكنولوجيا و المعلوماتية.

***إدارة التبادل و العلاقات التجارية و الإدارات الأخرى:** تقديم المساعدة المتعلقة بـــ كيفية إعداد و تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وضع نظام للصرف والتجارة الخارجية.

***التكوين في معهد صندوق النقد الدولي:** تم إنشاءه سنة 1964 ليقوم بتقديم البرامج التدريبية، الحلقات الدراسية، المحاضرات التكوينية للمسؤولين وكبار الموظفين في الحكومات، ومن الأهداف الأساسية لدورات المعهد المساهمة في تحسين اتخاذ القرارات السياسية المناسبة. وفهم أفضل لآثارها على الاقتصاد الوطني. عنوان المعهد هو:

Institut du FMI Fonds monétaire international Washington USA 20431.

***معهد فينا المشترك:** يعمل على مساعدة معهد الصندوق و كذا توفير المساعدة الفنية والتدريبية لكبار الموظفين في الدول الأعضاء.

والجدير بالذكر أن تكاليف التكوين سواء في واشنطن أو بفينا يتحملها الصندوق خلال مدة التكوين، وتعد البعثات الاستشارية للصندوق أهم وسائل المساعدات الفنية، وصلت الموارد البشرية خلال السنة المالية 1996/1995 أكثر من 300 خبير و مختص اقتصادي [49] [قادري عبد العزيز، 2002]. ويكمن الهدف من جميع أشكال المساعدة الفنية هو تجسيد المذهب الرأسمالي بصفته الليبرالية الجديدة، التي تعمل على تكوين أجيال من كبار الموظفين في الحكومات تكوينا يدعم المنهج الغربي. ومنه يتضح أن الغرض من هذه المساعدات هو إرساء قاعدة النيوليبرالية على الدول النامية التي فشلت في التخفيف من حدة أزمتها. وبعد استعراض الصندوق و مساره التاريخي نتعرف الآن عن ما أسماه كينز بتوأمه وهو البنك الدولي. فما هو البنك الدولي؟

III-البنك الدولي :كمؤسسة مالية دولية:

1- البنك الدولي:

1-1 نشأة البنك الدولي و أهدافه الأساسية:

تم إنشاءه سنة 1944 في مؤتمر بروتن وودز مع الصندوق، حيث أثيرت عدة قضايا للنقاش أهمها: حجم رأس المال البنك, دور البنك الدولي، شروط العضوية...، ومن بين المواضيع التي أثيرت للجدل هي قضية تسمية هذه المؤسسة، حيث اقترحت بريطانيا تسميتها بـــ: "المؤسسة الدولية للتعمير والتنمية"، أما فرنسا ففضلت اسم: "المؤسسة المالية الدولية للتعمير والتنمية"، وفضلت السلفادور تسميته "بالهيئة الدولية لضمان الاستثمار"، وأخيرا استقر الرأي حول اسم "البنك الدولي للتعمير والتنمية"، في حين التسمية الشائعة هي: "البنك الدولي للإنشاء والتعمير".

وفي الوقت الراهن يطلق عليه للاختصار مصطلح "البنك الدولي"، وساهمت كلمة البنك بمنحه الجدارة الائتمانية العالية، و مقدرته على الاقتراض بسهولة من مختلف الأسواق المالية الدولية لا سيما اعتماده بشكل رئيسي على بورصة نيويورك في سنواته الأولى [50] [صفوت عبد السلام، 1993]. بدأ البنك الدولي في مزاولة نشاطه في 25/يونيو /1946، يعمل بمقره بواشنطن 8000 موظف، أما في العمل الميداني فيعمل 2000 عامل، مع العلم أن أغلبيتهم أمريكيون أما الجزء الباقي فمن جميع أنحاء العالم. و قد نصت اتفاقية البنك الدولي على الأهداف التالية:

- العمل على بناء وتعمير و تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء لإصلاح الاقتصاديات التي دمرتها الحرب.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحقيق النمو المتوازن في التجارة الخارجية.
- تنظيم و تنسيق بين القروض المقدمة من طرف البنك أو بضمانات البنك.
- العمل على تهيئة البيئة بشروط تجارية لتحقيق فاعلية الاستثمارات الدولية.
- المساعدة التدريجية على التحول من اقتصاديات حرب إلى اقتصاديات سلم[51][عادل المهدي، 2003].

مما سبق يتضح أن الهدف العام للبنك تشجيع استثمار رؤوس الأموال لتعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرها الحرب، وهي بحاجة لمعاونته على إنشاء مشاريع بتكلفة باهظة و

وبآجال طويلة المدى، و مساعدات البنك تكون أما من خلال موارده أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب. بالإضافة إلى هذه الأهداف يقوم البنك بعدة وظائف أهمها:

- توفير المساعدة الفنية لإعداد و تنفيذ الخطط الاستثمارية.
- تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق النهوض بالقطاع الخاص وتفعيل دوره في التنمية.
- فض المنازعات المالية بين الدول.
- المساهمة في تدريب موظفي الحكومة على إدارة خطط التنمية في الدول النامية بواسطة معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك

2-1 تنظيم البنك و إدارته:

يبلغ عدد أعضاء البنك الدولي للتعمير والتنمية 183 دولة عضو خلال عام 2001، شريطة أن تنظم أولا إلى صندوق النقد الدولي، حيث تنص المادة 6/3 من اتفاقية البنك الدولي على أن أي عضو يفقد العضوية في الصندوق تسحب منه مباشرة العضوية في البنك بعد مرور 3 أشهر، و الغرض من هذه المادة هو إجبار احترام الدول لبرنامج الصندوق من جهة ومن جهة أخرى تمثل قمة التعاون بين مؤسسات بروتن وودز.

♣ **تسيير إدارة البنك الدولي:** تتم من طرف كل من:

***مجلس المحافظين:** يجتمع مرة كل سنة في الجمعية العامة، ولكل دولة عضو ممثل عنها (وزير المالية)، مع نائب له مكلف برسم السياسة العامة لنشاط البنك واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى مهام أخرى كتحديد شروط قبول الأعضاء الجدد، زيادة أو تخفيض رأس المال

***مجلس الإدارة:** يجتمع مرة كل شهر بواشنطن و يعد الأكثر أهمية في جهاز البنك، فقد فوض مجلس المحافظين الكثير من اختصاصاته إلى مجلس الإدارة. تتمثل مهامه في: التسيير اليومي للبنك، يوافق على السلفيات، يراقب عمليات و أداء محفظة الأوراق المالية، السهر الدائم على تسيير شؤون البنك. وعن طريق الانتخابات يتم تعيين المدير العام لمدة 5 سنوات. وجرت العادة أن يكون دائما حاملا للجنسية الأمريكية، ومنذ عام 1991 والمنصب مشغول من قبل JamesWolfensoln الشهير بلقب عازف البيانو تتم عملية توزيع المقاعد على النحو التالي: خمسة مقاعد للدول صاحبة أكبر عدد من الأسهم وتضم: ألمانيا، الو م أ، فرنسا، اليابان، إنجلترا. ثلاثة مقاعد أخرى لـــ: المملكة العربية السعودية، الصين، و روسيا. 16 مقعد الباقية يتقاسمها 175 دولة لمدة سنتين.

***اللجنة الاستشارية:** تضم 7 أعضاء منتخبين من طرف مجلس المحافظين، وهي مكلفة بفض المنازعات والخلافات [52][ضياء مجيد، 2000] .

و يجري التصويت في المجلس وفقا لمدى مساهمة الدول في رأس مال البنك شأنه شأن الصندوق. أي على أساس القوة الاقتصادية للدول وغناها، وليس بالتساوي على غرار هيئة الأمم المتحدة. فلكل محافظ أو مدير 250 صوتا، يضاف عدد الأصوات الأخرى حسب ما تمتلكه الدول من رأس المال والذي يتناسب مع المستوى الاقتصادي للدول. كما يوضحه الجدول التالي .

جدول رقم(03):حجم حصص الدول الأعضاء و مقدرتها التصويتية لـ: 1981/06/30

الدول الأعضاء	المشاركات		الأصوات		
	الحصص	إجمالي رأس مال البنك	المبلغ ب	عدد الأصوات	نسبة التصويت
و م أ	69.231	23.88	6.923.100	69.481	21.48
بريطانيا	26.000	8.97	2.600.000	26.250	8.12
ألمانيا	17.612	6.08	1.761.200	17.862	5.52
اليابان	13.539	4.67	1.353.900	13.789	4.26
فرنسا	12.792	4.41	1.279.200	13.042	4.03

المصدر:ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 327.

من خلال الجدول نلاحظ امتلاك أمريكا لأكبر عدد من الأصوات بنسبة 21.48%، تليها مباشرة بريطانيا بحوالي 8.12%. وتعمل أمريكا جاهدة على الحصول دائما على أكبر عدد من الأصوات لتتمتع بدور مميز في إدارة البنك، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إصرارها على أن يكون مقر البنك بواشنطن و أن يكون رئيسه أمريكيا ترشحه الحكومة الأمريكية، لذلك أبدى كينز تخوفه من سيطرة الحكومة الأمريكية على إدارة البنك باقتراحه أن يكون مقره بنيويورك، و بطبيعة الحال فشلت محاولات كينز، وبينت التجربة خضوع إدارة البنك للنفوذ السياسي للو. م .أ [53][عادل أحمد حشيش، 2002].

1-3 موارد البنك الدولي و طرق إقراضه:

تتكون موارد البنك من ثلاثة مصادر أساسية: رأس المال المكتتب و المدفوع فعلا بواسطة الدول الأعضاء، الاقتراض بواسطة طرح السندات في الأسواق المالية الدولية، الاحتياطات والأرباح الناتجة من عمليات البنك المختلفة .

بدأ البنك الدولي للتعمير والتنمية برأس مال قدره 10مليار دولار، تدفع الحصص على أساس 2% ذهب أو بالدولار الأمريكي، توضع لدى البنك مع إمكانية استخدامها لأغراض الإقراض بحرية وبدون قيود، أما 18% تدفع بعملات الدول الأعضاء، وتتاح أيضا للإقراض والتسليف بعد موافقة أصحابها. و 80% تحتفظ بها الدول الأعضاء، وتكون تحت الطلب عند الحاجة إليها لمواجهة البنك احتياجاته.[54] [فليح حسن خلف، 2001]. بالإضافة إلى أن رأس مال البنك، يعتمد كذلك على القروض، فمع نهاية عام 1958 بلغ حجم القروض التي تعاقد عليها البنك حوالي 1800 مليون دولار و لزيادة المقدرة على طلب القروض قرر مجلس المحافظين في سنة 1959 زيادة رأس مال البنك من 10 مليار دولار إلى21 مليار دولار، يعتبر الاقتراض أهم موارد البنك الدولي فهي تشكل نسبة 70 % من إجمالي القروض الممنوحة للأعضاء. أما الأرباح والاحتياطات فهي تشكل نسبة ضعيفة جدا من موارد البنك.

بلغ رأس مال البنك الدولي في 30 يونيو 1987 حوالي 75.231 مليون دولار، في حين حقق البنك أرباحا صافية بقيمة 1.113 مليون دولار، أما القروض التي منحت من طرف البنك إلى الدول الناميـــة في نفس التاريخ قـــدرت بـــ 17.674 مليـــون دولار [55][صفوت عبد الســـلام، 1993].

و خلال السنة المالية 2000 منح البنك قروضا بقيمة 109186 مليون دولار خصص حوالي الخمس لإدارة القطاع العام حسب بيان البنك الدولي.

أما عن طرق إقراضه و مساعداته فهو يمنح قروضا مباشرة من رأسماله و احتياطاته وأرباحه الصافية. و يمنح قروض غير مباشرة عن طريق طرح سندات للاكتتاب أو بيع في الأسواق المالية الدولية. مع ضمان البنك الدولي كليا أو جزئيا للقروض المقدمة من طرف البنوك والأفراد.

يشرط البنك في عملية الإقراض عدة شروط أهمها:

*ضرورة وجود علاقة بين قروض البنك و المشروعات التي وافق عليها.

*أن تكون هذه المشاريع ذات أولوية للاقتصاد.

* الاقتصار في التمويل على متطلبات العملة الصعبة لتنفيذ المشاريع.

و يمنح البنك قروض بنفس سعر الفائدة السائد في الأسواق. ونتيجة التطورات الحاصلة في نشاط البنك و توسع مجالاته، حدثت تغيرات في البنية الهيكلية للبنك الدولي. وقد تمثلت هذه التغيرات في إنشاء مؤسسة التمويل الدولية عام 1956 لتحفيز نمو القطاع الخاص في الدول النامية، هيئة التنمية الدولية أنشأت عام 1960، المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار أنشأ سنة 1966 ، و أخيرا الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات تأسست في 1988 و جميعها تشكل ما يعرف بمجموعة البنك الدولي. فما هي الظروف و الملابسات الداعية لنشأة هذه المؤسسات ؟ و ما هي أدوارها؟

2- المؤسسات المكملة للبنك الدولي:

2-1 مؤسسة التمويل الدولية:

نشأت هذه المؤسسة في يوليو 1965، هدفها دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأقل تقدما، تم الإعلان على أنها وكالة تابعة لهيئة الأمم المتحدة في فيفري 1957، ذات كيان مستقل عن البنك الدولي. للانخراط في مؤسسة التمويل الدولية ينبغي أولا أن تكون الدولة عضوا في البنك الدولي، ومع سرور الوقت زاد عدد الدول الأعضاء في المؤسسة، ارتفع معه حجم رأس المال المكتتب. وفي الوقت الراهن يبلغ عدد الأعضاء في المؤسسة بـــ 175 دولة، منهم 26 دول مانحة، يقررون بصورة جماعية السياسات المتعلقة بنشاط المؤسسة، و يوافقون على استثماراتها و يبلغ رأس مال المصرح به 6.45 مليار دولار. [56] [عادل المهدي، 2003].

توجد علاقة وطيدة بين المؤسسة و البنك الدولي من حيث الإدارة فمجلس محافظي المؤسسة هو نفسه للبنك الدولي. يبلغ عدد موظفيها حوالي 2000 موظف، يعمل 70 % من العمال داخل مقرها الرسمي بواشنطن، بينما يعمل حوالي 30 % من موظفيها في أكثر من 80 مكتبا ميدانيا تابعا لها، يتشكل رأسمالها من اكتتاب الدول الأعضاء في الأسهم، وبطبيعة الحال تمتلك الو.م.أ النصيب الأكبر حيث بلغت حصتها نحو 62.87 %، تليها بريطانيا بـــ 7 %، ثم ألمانيا بـــ 6.8%، فرنسا 5.41%، اليابان بـــ 4.68%، من إجمالي اكتتاب الدول الأعضاء [57] [صفوت عبد السلام، 1993]. يتم التصويت بالتناسب مع عدد الأسهم التي يمتلكها كل بلد عضو مثله مثل النظام التصويت القائم في البنك الدولي.

كما تتحصل هذه الدول على أموال من مصادر أخرى تضم : القروض المحصلة من الأسواق المالية الدولية أو من البنك الدولي، الأرباح المحققة عن استثمارات أموالها، و بيع هذه الاستثمارات إلى الخواص من أفراد و هيئات .

✓ يتمثل الهدف الجوهري لهذه المؤسسة في تشجيع الاستثمارات الخاصة ذات الطابع الإنتاجي في الدول الأقل نموا، لتحسين مستوى معيشة الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مشاركتها بالاستثمار المباشر، و المساهمة في امتلاك 25 % من الأسهم الكلية للمشروعات. تتعامل هذه المؤسسة مباشرة مع الخواص دون الحصول على ضمانات حكومية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف توفر المؤسسة الخدمات التالية :

- تعمل هذه المؤسسة على تعبئة الموارد المحلية و الأجنبية.
- المساعدة على تحسين نوعية المشاريع الخاصة ذات الطابع الإنتاجي في الدول النامية.
- توفير مناخ ملائم و مشجع على الاستثمار .
- تقديم قروض للأعضاء بنفس أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية الدولية.
- تقدم المؤسسة مجموعة متنوعة من الأدوات و الخدمات المالية مثل:
  - -القروض طويلة الأجل بالعملات الرئيسية بأسعار فائدة ثابتة أو متغيرة.
  - -الاستثمارات في أسهم رأس المال.
  - -القروض الجماعية.
  - -تسهيلات تمويلية لمؤسسات الأعمال الصغيرة و المتوسطة.
- تقدم المؤسسة مساعدات فنية من خلال شرح إعادة الهيكلة المادية و المالية، صياغة خطط، والعمل على تعبئة الموارد التمويلية. كما تقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن كيفية تهيئة بنية مناسبة للنشاط الاقتصادي.[58] [www.IFC.org.2003].

تتراوح استثمارات المؤسسة عادة ما بين مليون و 100 مليون دولار أمريكي، فحسب تقرير عام 1985، منحت هذه المؤسسة قروضا بقيمة 1748 مليون دولار، و قيمة مساهماتها 368 مليون دولار أما عدد المشاريع فتقدر ب 368 مشروع.

وفي السنة المالية 2000 وافقت المؤسسة على تمويل مشاريع بقيمة 5800 مليون دولار. وزعت على الشكل التالي: مؤسسات قطاع الخدمات المالية 45.9%، مشاريع البنية التحتية 23.3 %. استفادت منها كل من أمريكا اللاتينية و دول حوض الكاريبي بقيمة 2720 مليون دولار، ومنطقة أسيا بقيمة 1060 مليون دولار. و مجموع المبالغ التي صرفت حقا في سنة 2000 حوالي 3900 مليون دولار لـــ 198 مشروعا.

مما سبق نلاحظ أن نشاط المؤسسة من تقديم المساعدات الفنية أو القروض مرتبط بتنفيذ المصالح الغربية، و التقيد بالبرامج والتوصيات لتنمية القطاع الخاص والتوجه الليبرالي المنصوص في منشورات البنك الدولي " من الصواب النهوض بالقطاع الخاص أن تبحث الحكومة إلغاء المثبطات الواضحة بتوفير بنية اقتصادية ليبرالية"[59][صالح صالحي، 1999].

2-2 مؤسسة التنمية الدولية:

أنشأت سنة 1960 برأس مال قدره 750 مليون دولار، وهي متخصصة بتقديم المساعدات للدول الأكثر فقرا في العالم بشروط تمويل أكثر يسرا و أقل تكلفة.

ونظرا لكون إدارة شؤون مؤسسة التنمية الدولية هي نفسها إدارة البنك الدولي، وبالتالي هذه المؤسسة عبارة عن صندوق في البنك للإقراض للدول الأعضاء الفقيرة، أكثر من كونها مؤسسة دولية مستقلة عن البنك الدولي.

أما موارد هذه المؤسسة فتتشكل من: اكتتابات الأعضاء في رأس مالها، المساهمات المقدمة من طرف الدول الغنية، مساعدات البنك الدولي سنويا.

إن العضوية في مؤسسة التنمية الدولية تنقسم من الناحية الشكلية إلى:

1- مجموعة الدول الصناعية صاحبة أكثر من 3/2 من رأس مال المؤسسة.

2- مجموعة الدول النامية المتلقية للإعانات.

توفر هذه الهيئة قروضا طويلة الأجل بدون فائدة للدول الأكثر فقرا، والتي يقل معدل دخل فردها السنوي عن 885 دولار لعام 1999. وحسب تقرير التنمية الدولية لعام 2000، يقدر عدد الدول التي يحق لها الحصول على مساعدات من هذه الهيئة بـــ 78 دولة، يقطن بها 2300 مليون نسمة، بنسبة 53 % من إجمالي سكان الدول النامية. و لا تتقاض هذه الهيئة فوائد بل تفرض عليها رسما رمزيا يقدر ب 0.75% سنويا.

أجل القروض ما بين 35 و 40 سنة مع فترة سماح مدتها 10 سنوات، لكن بشروط التقيد بتنفيذ البرامج و التوصيات التي تخدم مصالح الولايات المتحدة. ومنذ عام 1960 قدمت الهيئة مساعدات بلغت قيمتها 120 ألف مليون دولار لـــ196 دولة، حيث تمنح قروضا ما بين 5000-6000 مليون دولار سنويا، لمشاريع التنمية مثل: التعليم الابتدائي، الخدمات الصحية الأساسية، مشاريع النظافة، مشاريع حماية البيئة، دعم الإصلاحات والسياسات الرامية إلى تحرير و الانفتاح

الاقتصادي، كما تشير إحصاءات أن إجمالي ما قدمته الهيئة في عام 2001 وصل إلى 107 مليار دولار، استفادت منها حوالي 106دولة من الدول النامية [60] [عادل المهدي، 2003].

يرى البعض الآخر، أن السبب الرئيسي وراء إنشاء هذه الهيئة هو تكوينها في مواجهة الزحف الاشتراكي لتقليص حجم الخطر الشيوعي، وقد نصت اتفاقية إنشائها: "بأن الحكومات الموقعة على الاتفاقية مقتنعة بأن التعاون لتحقيق أغراض اقتصادية بناءة، و تنمية سليمة للاقتصاد الدولي، ونمو متوازن للتجارة الدولية، هو من الأمور التي تعزز السلام وتنشر الرخاء في العالم، وإن رفع مستوى المعيشة و تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، لأمر مرغوب فيه ليس لمصلحة هذه الدول فقط بل لمصلحة الأسرة الدولية برمتها".

و الجدير بالذكر أن المساعدات المقدمة هي ذات الطابع الإيديولوجي، فهي أداة لتحريك و تنشيط اقتصاديات الغربية خاصة الاقتصاد الأمريكي، حيث نصت إحدى بنود الاتفاقية على أن: "أكثر المفاهيم خطأ عن برنامج المعونة الأجنبية هو أننا نرسل مالا إلى الخارج، ونحن لا نغفل أن تتألف هذه المعونة الأجنبية من تجهيزات أمريكية، و كلها مقدمة كمشتريات تنمية محددة، راجعناها بأنفسنا و وافقنا عليها، إن 73% من اعتمادات هيئة التنمية الدولية تتفق مباشرة مع الو م أ كمدفوعات لهذه الأشياء". كما تلقت الهيئة شكاوي عديدة من الدول النامية فيما يخص سيطرة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة على السياسة الإقراضية للبنك مما يخلق احتمال التدخل في الشؤون الداخلية للدول، [61][عبد الرحمن يسري، 2000].

2-3 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

اتفق مجلس المحافظين بالبنك الدولي على إنشاء هذه الوكالة في إطار اجتماعه السنوي عام 1986 و قد تأسست عام 1988، تضم 154 دولة، تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، عن طريق توفير ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية التي قد تواجهها في الدول النامية: كإجراءات التأميم، المصادرة، فسخ العقود.....إلخ. وتوفر الوكالة أيضا معونات فنية لإعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. و تحسين قدرتها على اجتذاب استثمارات أجنبية، تهيئة المناخ لتشجيع الاستثمارات، نشر معلومات عن فرص الاستثمار على شبكة الإنترنت لزيادة فاعليتها في تحقيق التنمية.

و في بيان الوكالة الصادر في جانفي 2000، أنها أبرمت أكثر من 420 عقدا لصالح المستثمرين من القطاع الخاص موزعة على 71 دولة نامية.

تخصص الوكالة ربع من مجموع تقديماتها لصالح شركات الدول الأكثر فقرا، والغير مؤهلة للحصول على القروض إلا من هيئة التنمية الدولية، بالإضافة إلى الاستعانة بأجهزة البنك الدولي لإدارة شؤون الوكالة.

2-4 المركز الدولي لحل نزاعات الاستثمار:

أنشأ عام 1966 ليكون وسيطا في حل النزاعات و المشاكل بين الحكومات والمستثمرين الأجانب. وقعت 149 دولة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء هذا المركز مع العلم أنه لا يقوم بمنح قروض أو هبات.

3- معايير تمويل المشروعات و الأدوار الرئيسية للبنك الدولي:

3-1 معايير تمويل المشروعات :

تمر عملية تمويل المشاريع في الدول النامية من قبل البنك الدولي، بالكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للوقوف على مدى توافق المشروع مع السياسة الاقراضية للبنك من خلال عدة مراحل نلخصها في :

-**اختيار المشروع:** تتقدم حكومة الدولة المعينة بعد أن فكرت في إنجاز عدة مشاريع مختلفة، بطلب إلى رئيس البنك الدولي من أجل مساعدتها لتمويل هذه المشاريع، بعدها يرسل البنك بعثة أولية لتحقق من المشاريع و الحصول على بيانات ودراسة الجدوى التمهيدية للمشروع.

-**إعداد المشروعات:** يتم فيها إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشاريع المختلفة.

-مرحلة المشروعات وتقييمها: يتم فيها تحليل شامل للمشروع، للتحقق من مدى فاعليته وجدارته في الحصول على التمويل اللازم من قبل البنك، عن طريق حساب عائد المشروع، يدعى "بمعدل العائد الداخلي"، وعادة لا يقوم البنك بتمويل المشروعات التي يقل فيها العائد عن 12%.

-**المفاوضات:** بعد التأكد من جدارة و فاعلية المشروع يبدأ الاتفاق على تمويله، من خلال عقد المفاوضات بين البنك و الدولة المعينة، مع حرص البنك على وضع شروط من أجل الموافقة النهائية على التمويل.

-**مرحلة التنفيذ و الإشراف:** تتمثل في إرسال البنك عدة بعثات للإشراف على عملية إنشاء و تصميم المشروع عند مراحله المختلفة تصل إلى 5 سنوات أو أكثر. و عند انتهاء مرحلة بناء المشروع يقوم البنك بإعداد دراسة يطلق عليها "تقرير الإكمال" هدفه معرفة نواحي الضعف في

التنفيذ، و مقارنة المشروع بعد إتمام بناءه بما كان متوقعا، حساب العائد الاقتصادي الجديد ومقارنته مع العائد الاقتصادي المتوقع سابقا.[62][عادل أحمد حشيش، 2002].

مما سبق يتبين أن دورة المشروع بهذه التشكيلة عملية معقدة و مطولة للغاية و بالتالي خسارة الدول النامية للكثير من الوقت و الجهد. و يرد خبراء الصندوق على ذلك بأنه يجب تكريس الوقت الضروري لتنبؤ لمختلف الصعوبات و العراقيل المحتمل وقوعها، كذلك يعاب على دورة المشروع أنه في كافة مراحل صورها تحتوي على جانب كبير من تدخل البنك الدولي. و هذا التدخل قد يصل حتى إلى حد قيام البنك نفسه باختيار نوعية المشاريع، و نوعية الواردات اللازم شراءها من حصيلة القرض من العملة الصعبة, كما تتدخل في توزيع المناقصات لإرسائها على مقاولات الدول الصناعية، ومنه حرمان الدول النامية من فرص التشغيل و الاستثمار.

- كما أن التدخل المكثف للبنك لإنجاز المشاريع يحرم الدول الأعضاء النامية من اكتساب الخبرات و المهارات في هذا الميدان، وكذلك المساس بسيادة الدول النامية عند اختيار البنك للمشاريع التي تحقق عائد أكبر، لكنها تسبب أضرار جسيمة على المدى البعيد كالتلوث، تمركز السكان...إلخ. ولا يهتم بآثار قروضه على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية.[63][صفوت عبد السلام، 1993].

هذا فيما يخص دورة المشروعات التقليدية، هذه الأخيرة تغيرت تبعا للتطور الحاصل في البنك الدولي، أصبحت هناك دورة جديدة للمشروعات. و تتكون هذه الدورة من المراحل التالية:

1-مرحلة الاستماع: تقوم بالاستطلاع المنهجي لوجهات النظر المختلفة.

2-مرحلة التجريب: إعداد مشاريع تجريبية صغيرة الحجم قليلة التكلفة، بهدف اختيار القيادات المحلية، استكشاف الجوانب الاجتماعية و المادية و الثقافية للمشروع، بالإضافة إلى تدريب المسؤولين.

- **3-مرحلة الإثبات:** تمكن هذه المرحلة المخططين من وضع أنظمة المعلومات التابعة للإدارة، بحث ترتيبات المشاركة في النفقات.

4-مرحلة تشكيل الاتجاه الأساسي: جعل الطرق و التقنيات و البرامج السائدة في مرحلتي التجريد و الإثبات بمثابة الاتجاه الأساسي.[64] [روبرت بتشوتو، 1994].

إن إجمالي هذه المعايير تسمح للبنك من تحقيق أدواره فما هي؟

2-3 الأدوار الرئيسية للبنك الدولي:

يعمل البنك الدولي على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي، و رفع مستوى المعيشة، بواسطة توجيه الموارد من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية عن طريق قيامه بـــ:

***المقرض:** يمنح سلفيات لتمويل مختلف المشاريع، و لتمكين الدول الأعضاء من تحقيق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، ففي عام 2000 منحت كل من البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مؤسسة التنمية الدولية 15.3 مليار دولار حسب التقرير السنوي للبنك الدولي في 2001.

* **واضع السياسات الاقتصادية للدول:** يقوم بتعريف استراتيجية الاقتصاد الكلي للدول، إعداد استراتيجيات المساعدات الدولية التي تحدد التوجهات الاقتصادية، مع إلزام حكومات الأعضاء بتوقيع على الوثائق المعدة من طرف خبراء الصندوق.

***الخبير في اقتصاد التنمية** : يعد البنك كمعيار اقتصادي للتنمية، و هناك فرق بحث التابعة له تقوم بتطوير المفاهيم التي يرتكز عليها الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى قيامه بإعداد مجموعة كبيرة من التقارير[65] [Nadia Chettab,2002].

خلاصة الفصل :

المؤسسات المالية الدولية هي مؤسسات رسمية ذات طابع عمومي، تتمثل أساسا في كل من الصندوق و البنك الدوليين. بالإضافة إلى هذه المؤسسات تنشط على الساحة الدولية مؤسسات مالية دولية أخرى أهمها: البنك الإفريقي للتنمية، البنك الأسيوي للتنمية، بنك التنمية لدول الكاريبي، البنك الأوروبي لإعادة الهيكلة و التنمية، بنك أمريكا الشمالية للتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الاقتصادية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، البنك الإسلامي للتنمية، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الياباني للتعاون الدولي. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات فقد اقتصرت الدراسة إلا على مؤسسات بروتن وودز.

باستعراضنا لمسببات ودواعي الناشئة لهذه المؤسسات، وكذا دراسة البنية الداخلية، وأساليب إدارة هذه المؤسسات، لاحظنا السيطرة المطلقة للولايات المتحدة منذ الإعلان عن خلقها، فمنذ البدء امتلكت الو م أ أكبر الحصص، ومنه حصولها على عدد أكبر من الأصوات، لاعتمادها على أسلوب التصويت المرجح، وتعمل بكل وسعها على احتلال الصدارة في عدد الأصوات. وامتلاكها لحق النقض جعلها تسيطر كلية على إدارة أجهزة المؤسسات المالية الدولية.

لكن الواقع يبين أنه حتى في ظل هيئة الأمم المتحدة رغم اعتمادها على أسلوب التساوي في الأصوات، نجد أن قانون القوة هو الذي يفرض نفسه في الأخير على الساحة العالمية سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو حتى متعلقة بحقوق الإنسان. وبالتالي العمل على إدارة هذه المؤسسات الدولية لخدمة مصالحها الذاتية على حساب شعوب العالم.

بالإضافة إلى طبيعة المساعدات المقدمة سواء أكانت مالية أو فنية، فهي في الواقع تعمل على إرساء المنهج الغربي الرأسمالي، بالدعوة الصريحة لتبني النظرية النيوليبرالية من طرف الحكومات بواسطة خلق أجيال من الحكومة بواسطة المساعدة الفنية، تكون هي أداة لتطبيق المبادئ الأساسية النيوليبرالية.

لكن الملاحظ أنه منذ إنشاء هذه المؤسسات حتى الوقت الراهن قد عرفت عدة إصلاحات الدالة على عدم فاعلية هذه المؤسسات، والملاحظ أن هذه الإصلاحات قد اتسمت بالتناقضات وهذا ما سوف نتناوله في الفصل القادم.

هوامش الفصل الأول:

[1]: هدسون و هرندز: العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور، محمد علي، دار المريخ، 1987، ص 751.

[2]: فليح حسن خلف : العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، 2001، ص 290-294.

[3]: زينب حسين عوض الله : الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، دار النشر والطباعة 1998، ص 127-136.

[4]: الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومه، 1996، ص ص 23- 28

[5]: محمد زكي الشافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، 1997، ص 242

[6]: فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص 301.

[7]: ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي – المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية-، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 308.

[8]: زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص 155.

[9]: ضياء مجيد : مرجع سبق ذكره، ص 304.

[10]: عادل أحمد حشيش : العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، 2000، ص 146.

[11]: قادري عبد العزيز: دراسات في القانون الدولي – صندوق النقد الدولي-، دار الهومه، 2002 ، ص 8.

[12]: زينب حسين عوض الله : مرجع سبق ذكره ص 174.

[13]: محمد دويدار، أسامة الفولي: مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 153

[14]: كامل بكري: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 2001 ، ص 364.

[15]: هدسون: مرجع سبق ذكره، ص 798-792.

[16]: كامل بكري: مرجع سبق ذكره، ص ص370-373.

[17]: عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصاد العالمي – منظمة التجارة العالمية -، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 105.

[18]: كامل بكري: مرجع سبق ذكره، ص ص 375-377.

[19]: ضياء مجيد: مرجع سبق ذكره، ص ص341-344.

[20]: محمد دويدار، أسامة الفولي: مرجع سبق ذكره، ص 156.

(21): عدل المهدي : مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

(22): الهادي خالدي: مرجع سبق ذكره، ص 73.

(23) : Nadia Chettab : la mondialisation économique , le nouvel instrument de l'hégémonie euro –américaine le cas de l'Algérie , thèse de doctorat d'état , 2002, p 327 – 328.

(24) : Michel Lelart : le Système monétaire international et la monnaie unique, Cahiers d'économie, Centre universitaire Luxembourg , 2001 , p 11.

(25): محسن أحمد الخضيري: مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية،2000، ص76.

(26): عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص 149.

(27) : www.imf.org, 2003.

(28): قادري عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص ص105-113.

(29): يونس أحمد البطريق: السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، 2000، ص62.

(30): قادري عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص ص35.

(31): زينب حسين عوض الله : مرجع سبق ذكره، ص 163.

(32): صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البحوث والدراسات الإنسانية ، 1999، ص ص95-97.

(33): زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص164.

(34): عادل المهدي : مرجع سبق ذكره، ص 93.

(35): ميشيل لولار : الصندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة هشام متولي، دمشق دار طلاس للدراسات والترجمة، 1995، ص ص25-26.

(36): عادل المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 97.

(37): ميشيل لولار: مرجع سبق ذكره، ص 30.

(38):عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص 151.

(39) : www.imf.org.2003

(40): قادري عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص ص58-60.

(41): ميشيل لولار: مرجع سبق ذكره، ص 83.

(42): Nadia Chettab, OPCIT, P329.

(43) :www.Imf.org, 2003.

(44): قادري عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص ص120-124.

(45): صالح صالحي: مرجع سبق ذكره، ص 103.

(46): عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161.

(47): قادري عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص ص87-103.

(48) : www.imf.org.2003

(49): قادري عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص ص124-143.

(50): صفوت عبد السلام: مشكلات التنمية الاقتصادية في الدول العالم الثالث، دار النهضة العربية القاهرة ، 1993، ص 14.

(51): عادل المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 118.

(52): ضياء مجيد: مرجع سبق ذكره، ص ص325-326.

(53): عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2002، ص 160

(54): فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص 311.

(55): صفوت عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص 32.

(56): عادل المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 122.

(57): صفوت عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص 155.

(58) . www.ifc.org, 2003.

(59): صالح صالحي: مرجع سبق ذكره، ص112.

(60): عادل المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 125.

(61): عبد الرحمن يسري: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2001، ص 305.

(62): عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص ص 170-171.

(63): صفوت عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص ص 173- 176.

(64): روبرت بنشتوتو، راشيل ونفيح: دورة جديدة لمشروعات البنك الدولي، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 1994. ص ص43-44

(65) : Nadia Chettab, OPCIT.

خطة الفصل

الفصل الثاني: مراحل تطور المؤسسات المالية الدولية و الإصلاحات التي شهدتها:

I. مرحلة الاستقرار و التوسع الاقتصادي:1945-197

1-السمات الأساسية للنظام العالمي للفترة(1944-1970).

2-دور صندوق النقد الدولي للفترة(1944-1970).

3-دور البنك الدولي للفترة (1944-1970).

II. مرحلة انفجار الأزمة الهيكلية للنظام الاقتصادي: 1971-1998

1-النيوليبرالية: القاعدة النظرية للمؤسسات المالية الدولية.

2-المديونيـــة: أساس قوة صندوق النقد و البنك الدوليين.

3-دور صندوق النقد و البنك الدوليين و التحديات التي واجهتهما.

III. عدوى الأزمات المالية و عولمة الفقر: من 1999 حتى الآن

1-الأزمات المالية و دور المؤسسات المالية الدولية.

2-تقييم أداء المؤسسات المالية الدولية.

3-عولمة الفقر و إصلاح الاقتصاد الكلي.

الفصل الثاني: مراحل تطور المؤسسات المالية الدولية والإصلاحات التي شهدتها

مقدمة الفصل:

أضيفت على مدى عمر المؤسسات المالية الدولية العديد من الإصلاحات و التعديلات وفقا للتطورات العالمية. فخلال مرحلة الإيديولوجية المزدوجة التي اتسمت بالصراع بين المعسكرين لجذب الدول النامية والمتخلفة المستقلة حديثا، شهدت فشل الصندوق في إدارة النظام النقدي الدولي إثر انهيار نظام بروتن وودز عام 1971.

و بعد انفجار أزمة الديون الدولية عام 1982، أوقع النظام العالمي في أزمة مالية حادة، فتدخلت المؤسسات المالية الدولية بقوة في إدارة الأزمة، حيث شهدت تعاون مشترك بين كل من صندوق و البنك الدوليين FMI، BM لمعالجة وإدارة الأزمة، ليصبحا طرفين فاعلين في تحديد التحولات الاقتصادية في الدول النامية مستغلي أوضاعها الحرجة وظروفها الصعبة. وفي العشرية الأخيرة ازداد الحديث بقوة عن العولمة، فاتسمت هذه العشرية بتتابع أزمات مالية، عرفت بعدوى الأزمات وانتشار ظاهرة الفقر المدقع في أرجاء المعمورة.

- فما مدى فاعلية و نجاعة هذه المؤسسات في معالجة هذه الأزمات؟

I- مرحلة الاستقرار والتوسيع الاقتصادي : 1945-1970 :

في سياق التاريخ الاقتصادي، شهد العالم عدة أزمات واضطرابات عنيفة خلال فترة الثلاثينات، تبتعها مرحلة الاستقرار النسبي بعد الحرب العالمية الثانية.

إن معظم المؤسسات الدولية التي تحكم وتسيطر على العلاقات الاقتصادية الراهنة قد تشكلت خلال تلك المرحلة، وأبرزها شهرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين أطلق عليها كينز تسمية "توأم بروتن وودز"، بالإضافة إلى إبرام الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية GATT في 1947.

- فما هي الظروف التي ساعدت على استقرار النظام الرأسمالي؟
- و فيما يتمثل الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية؟ والتحديات التي واجهتها؟

1- السمات الأساسية للنظام العالمي للفترة (1944- 1970) :

عملت دول الحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية مباشرة على إعادة الاستقرار النقدي في العالم تفاديا للوقوع في أزمات جديدة، فتم اعتبار الدولار الأمريكي عملة دولية بديلة للذهب، وأضحت الو.م.أ المستفيد الأول من هذا الإجراء حيث حققت استثماراتها الدولية أرباحا معتبرة.

1-1 العوامل التي ساعدت على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وازدهاره:

اتسم النظام الرأسمالي خلال هذه الفترة بالاستقرار والازدهار الواسع، فتراجعت حدة الأزمات الرأسمالية، إضافة إلى القدرة على التحكم والسيطرة عليها بفضل "النظرية الكينزية"، كما عرفت ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض في معدلات التضخم و البطالة[1][رمزي زكي، 1999]. حيث شهدت تكامل ثلاثة مشاريع متباينة شكلت مرجعية النظم السياسية والاقتصادية السائدة، فما هي هذه المشاريع أو النماذج التي سمحت باستقرار النظام الرأسمالي وتوسعه؟ تتمثل هذه النماذج في:

* **نموذج دولة الرفاه في الغرب:** هو عبارة عن مشروع رأسمالي قائم على فاعلية النظم الإنتاجية الوطنية وتطوير العلاقات التبادلية بينها، وتتميز بتسوية تاريخية بين رأس المال والعمل. وقد تبنت هذا المشروع دول أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، اليابان.
* **نموذج باندونغ:** تمثلت أهم أهدافه: في بناء دولة الرفاه في الدول حديثة الاستقلال لإنعاش عملية التنمية في هذه الدول، يضم معظم الدول المنخرطة في حركة عدم الانحياز.

* **النموذج الاشتراكي:** يتصف برأسمالية الدولة تحت قيادة الاتحاد السوفياتي سابقا، وهو مشروع مستقل عن النظام الرأسمالي العالمي، يهدف لبناء رأسمالية الدولة عن طريق نمط الإنتاج الاشتراكي، وتبنت هذا المشروع كل من: دول شرق أوروبا، الصين وكوبا.

وقد أدى هذا التوازن ثلاثي الأبعاد: دولة الرفاه في الغرب، إيديولوجيا التنمية في الدول النامية، المشروع الاشتراكي، إلى تحقيق معدلات عالية من النمو على الصعيد العالمي، ساعد هذا النمو على زيادة فاعلية النظام النقدي[2][عبد السلام أديب، 2002].

2-1 أهم تحديات المؤسسات المالية الدولية:

***بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية:** تركت الحرب العالمية دمارا وخرابا كبيرا في مختلف الدول الأوروبية، تطلب تدخلا اقتصاديا مكثفا لسياسات الوطنية لإدارة الأوضاع الاقتصادية، وقد أوكلت هذه المهمة إلى كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ثم تقلصت نظرا للمساعدة الأمريكية المتمثلة في مشروع مارشال الذي بفضله نشأ سوق الأورو دولار.

***انتشار الفكر الكينزي:** تمحورت قناعة كينز بأن الاقتصاديات الرأسمالية غير مستقرة وأن آليات السوق غير كافية لتحقيق العمالة اللازمة، لذلك فإن الاستثمار حسب كينز يتوقف على كل من: الإنتاجية الحدية لرأس المال وعلى معدل الفائدة. كما حث كينز على ضرورة قيام الدولة بالاستثمار المحفز للطلب على السلع الاستهلاكية الذي يضاعف من فرص العمل، وركز كينز على أهمية الطلب الفعال في تنشيط الاقتصاد[3][ضياء مجيد، 2004].

وقد اتجهت معظم الدول المتقدمة إلى تبني أفكار كينز عند صياغة الأنظمة الاقتصادية والسياسية، فأضحت الدول تتدخل في النشاط الاقتصادي، فارتفعت معدلات الإنفاق العمومي، تزايد دور القطاع العام، وهي إجراءات حمائية تتعارض مع مبادئ المؤسسات المالية الدولية، وكانت فترة الخمسينات والستينات هي الفترة الذهبية لتطبيق النظرية الكينزية[4][حسين عمر،2001].

تبعا لما تقدم فإن أجواء الاستقرار النسبي خلال (1944-1970) ساعدت الدول النامية في التغلب على صعوبات في موازين المدفوعات، الأمر الذي سمح بتقليص حاجاتها للاستدانة الخارجية وقدرتها على التعامل مباشرة مع الأسواق المالية الدولية، فقد كانت المديونية الواجبة عليها بسيطة قدرت سنة 1961 بـــ: 21.6 مليار$ لترتفع سنة 1969 إلى 60.9 مليار$ وهي قيم هينة وبسيطة إذا ما قورنت بالقيم الراهنة التي وصلت إلى 2200مليار$ عام 1997.[5][رمزي زكي، 1999] . وهكذا يبرز الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية خلال هذه المرحلة.

* فما المسار الذي اتبعته كل مؤسسة ؟

2- دور صندوق النقد الدولي للفترة : 1944-1970 :

شهدت الدول المتقدمة خلال هذه المرحلة خاصة الو.م.أ، ألمانيا، اليابان ازدهار اقتصادي تجسد في زيادة معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة. أما فيما يخص الدول النامية فقد حققت قدرا من النمو مع غياب إستراتيجية لتنمية حقيقية للخروج من حلقة التخلف، وقد قامت هذه الدول بتأميم الاستثمارات الأجنبية، زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحصول على قروض من الدول الاشتراكية بشروط أفضل من شروط السوق المالية الدولية. كما تميزت هذه المرحلة بالتماسك النسبي للاقتصاد الرأسمالي بسبب تماسك النظام النقدي الدولي بفضل سياسات الصندوق. ونجاح الدول المتقدمة في جذب معظم الاستثمارات الأجنبية[6][محمد دويدار، 1999].

خلال هذه المرحلة كان دور الصندوق يدور حول المبادئ الأساسية لاتفاقية تأسيسه، حيث اختص بعدة مهام أهمها: التأكد من قدرة الدول الأعضاء على المحافظة على ثبات أسعار الصرف في الأجل القصير، و سماح لها بتغيير سعر صرفها في حالة الضرورة القصوى، بالإضافة إلى منح قروض قصيرة الأجل لمعالجة الخلل المؤقت في ميزان المدفوعات[7][عبد الرحمن يسري، 2001]. أما دوره في مجال تخفيض القيود على حركة التجارة العالمية وتنشيط انسياب رؤوس الأموال كان ضعيفا للغاية. فما هي مجالات اهتمامه؟

2-1 نشاط الصندوق في دول أوروبا الغربية:

تميزت هذه المرحلة خاصة خلال السنوات الأولى من بدأ نشاطه بضخامة الطلب على موارده من طرف الدول الأوروبية، بسبب ما خلفته الـــ ح.ع.II من دمار لاقتصادياتها. انعكس في صورة عجز كبير في ميزان مدفوعاتهم. في مقابل ذلك نجد أن الو.م.أ عرفت فائض هائل في ميزان مدفوعاتها، نتيجة لذلك أخذت الو.م.أ على عاتقها مهمة النهوض بالاقتصاد الأوروبي المنهار بواسطة تنفيذ مشروع مارشال. وكانت لهذه المساعدة الأثر الطيب في بناء اقتصاد أوربا دون أن ننسى كذلك أهمية المساعدة المالية المقدمة من طرف الصندوق لصالح هذه الدول والتي كانت بمثابة حافزا ودعما لدول أوروبا[8][حسين عمر، 1993].

2-2 ملاحظات حول سياسات وأداء الصندوق خلال هذه المرحلة:

- الملاحظة الجوهرية كون أن الصندوق ركز في بداية نشاطه على تمويل الدول التي تضررت من جراء الحرب العالمية الثانية، ومعالجة اختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء. لكن مع مبادرة مارشال لإنعاش أوروبا تقلص الدور الحيوي الذي كان يمارسه على هذه

الدول، وتوجه إلى إقراض الدول الأعضاء الأخرى صاحبة العجز في موازين مدفوعاتها وذلك اعتبارا من 1952.

- تطور الصندوق نشاطه بالبحث عن موارد إضافية لمواجهة الطلبات المتزايدة للدول الأعضاء، واستحداث تسهيلات جديدة[9] [فليح حسن خلف، 2001].

- السيطرة المطلقة للدول المتقدمة على إدارة وتسيير الصندوق، و على رأسها الو.م.أ بما يتناسب مع مصالحها.

- إن معظم القروض والتسهيلات استفادت منها الدول المتقدمة حتى حقوق السحب الخاصة التي إبتدعت في 1969 كأصل دولي لم تستفد منه الدول النامية إلا بالقدر الضئيل [10][عادل احمد حشيش، 2000].

- فشل الصندوق في الرقابة على النظام النقدي الدولي كلف العالم انهيار نظام بروتن وودز.

تبعا لما سبق، نستنتج أن الصندوق خلال هذه المرحلة كان في خدمة الدول المتقدمة وعلى رأسها الو.م.أ، والتي فرضت هيمنتها على الاقتصاد العالمي من خلال فرض الدولار كعملة دولية، وحرم الصندوق من إنشاء بديل لها. فلم ترق و.ح.س .خ إلى مستوى العملة الدولية وسمحت عملية تثبيت الدولار بالذهب أو ما يعرف ب "الدولرة" بتحقيق مكاسب للاقتصاد الأمريكي، وأضحى يستعمل سياسته النقدية للتأثير في اتجاهات الاقتصاد العالمي لخدمة المصالح الأمريكية. هذا فيما يخص الصندوق. فترى ما كان دور البنك الدولي خلال نفس المرحلة ؟

3- دور البنك الدولي للفترة: 1944-1970:

البنك الدولي هو جهاز متخصص للأمم المتحدة تأسس سنة 1944، بهدف مساعدة الدول الأعضاء، لاسيما دول أوروبا الغربية نتيجة لأضرار الح.ع.II، و من ثم التكفل بالدول النامية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، بالرغم أن تنمية الاقتصاديات المتخلفة لم تكن ضمن الأهداف الأساسية المسطرة للبنك الدولي، لكن زيادة المخاطر التي بدأت تصادف الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة حديثة الاستقلال، أضحى الهدف الإستراتيجي للبنك مساعدة الدول النامية ماليا وتقنيا لإنعاش عملية التنمية.

3-1 الاهتمام بالدول المتقدمة خاصة دول أوربا الغربية:

خلفت الح.ع.II اقتصاديات دول أوروبا الغربية منهارة، مما توجب على البنك الدولي توجيه كل جهوده لبناء ما دمرته الحرب، فكانت جل القروض خلال السنوات الأولى من بدأ نشاطه موجهة في سبيل تنفيذ برنامج الانتعاش الأوروبي. فكان أول قرض عقده البنك مع شركة الائتمان الأهلية الفرنسية بمبلغ 250 مليون دولار في ماي 1947، وفي أوت 1947 أقرض البنك هولندا ما قيمته 195 مليون دولار، ثم الدانمارك مبلغ 40 مليون$، لكسمبورغ 12 مليون$، وقد استعملت حصيلة هذه القروض التي وصلت 500 مليون دولار لشراء الواردات اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من انتهاء عملية الإقراض للمشروعات الخاصة ببناء والتعمير ما خربته الحرب سنة 1955، فقد واصل البنك في إبرام معظم تعهداته لصالح الدول المتقدمة، ففي عام 1968 كانت اليابان من أكبر الدول المدينة حتى ذلك التاريخ، فأقرض البنك الدولي في عام 1968 نحو 857 مليون$ إلى اليابان، 398 مليون دولار إلى إيطاليا، 290 مليون دولار لفرنسا، 236 مليون دولار لهولندا. ومنه فقد استمر البنك الدولي بتقديم دعمه المالي إلى الدول المتقدمة حتى عام 1968[11][صفوت عبد السلام، 1993] .

3-2 التوجه لإنعاش التنمية في الدول النامية:

لقد تركز الاهتمام خلال الفترة الممتدة من (1947-1972)، على تمويل مشاريع النقل حيث بلغت نسبة القروض 26.7% من إجمالي قروض البنك، أكثر من الثلث اتجه إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، تليها مباشرة أوروبا، ثم مشاريع الكهرباء، فقد خصص لها نسبـــة 23.2%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 17%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 8.8% من إجمالي قروض البنك.

وعليه استحوذت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على الجزء الأكبر من قروض البنك بنسبة 34.4%، تليها أوروبا وشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـــ:27%، ثم شرق آسيا والباسيفيكي 17.4%، ثم شرق وغرب إفريقيا بـــ:12.1%، وأخيرا جنوب شرق آسيا بـــ:9.1 % [12][حسين عمر، 1993] .

3-3 ملاحظات حول سياسات وأداء البنك الدولي:

هناك جملة من الملاحظات حول سياسات البنك خلال هذه المرحلة نلخصها في:

- الواقع أن أولى القروض قد منحت سنة 1947، بلغ مجموعها 497 مليون دولار على شكل مساعدات عاجلة لدول أوروبا الغربية لتجنب انهيارها اقتصاديا. واقتنع البنك بأن مقتضيات التنمية أو الإنعاش الأوروبي في المدى الطويل أكبر مما بحوزة البنك من موارد من جهة، ومن جهة ثانية الصعوبة الكبيرة في قدرة هذه الدول على سداد قيمة الديون. من هنا رحب البنك بمشروع مارشال كخطة أمريكية بهدف الإنعاش الأوروبي، وفر المشروع 47 مليار دولار، وتحول عندها البنك لتمويل مشاريع التنمية في الدول النامية.

- الاستحواذ على تسيير وإدارة البنك الدولي بواسطة نفوذ الدول الخمسة الكبرى وعلى رأسهم الو.م.أ التي تملك حوالي20% من القوة التصويتية شأنه في ذلك شأن الصندوق.

- لا يقدم البنك الدولي سوى الجزء اليسير لتنمية المشروعات الصناعية، والتي تعد الحجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويولى اهتمام أكبر بتمويل قطاعات الزراعة، السياحة، البيئة.

- يؤخذ على مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية أن مواردها محدودة بالنسبة لمتطلبات التنمية في الدول النامية[13][عادل أحمد حشيش، 2000].

- تزايد شكوى الدول النامية اتجاه إدارة البنك الدولي في أن إدارته متحفظة جدا في قروضها، مع السيطرة الواضحة للدول الغربية الكبرى لا سيما سيطرة الو.م.أ على السياسة الاقراضية للبنك، مما يتيح عملية التدخل في الشؤون الداخلية للدول المقترضة[14][عبد الرحمن يسري، 2001].

- التركيز على تمويل مشاريع البنية التحتية وذلك لتشجيع القطاع الخاص و الأجنبي على الاستثمار، أي تهيئة الجو المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم تمويل مشاريع الصناعة حتى لا تحقق هذه الدول التنمية، و تصبح قادرة على منافسة الدول المتقدمة وبالتالي بقاءها تدور في فلك هذه الأخيرة.

احترمت المؤسسات المالية الدولية خلال هذه المرحلة الخيارات الاقتصادية والمالية مثل:

- سياسة الاعتماد على القطاع العام في تحقيق التنمية.
- سياسة فرض رقابة صارمة على الأموال الأجنبية.
- احترام قواعد الدول الاشتراكية.
- التركيز على دعم السلع الإستهلاكية الأساسية.

وعلى الرغم من أجواء الاستقرار والازدهار النسبي، فإن المؤسسات المالية الدولية لم تصل إلى المستوى المرغوب حيث أن:

- تدخلاتها اتسمت بالتحفظ الشديد لدرجة العجز والخجل لا سيما في تعاملاتها مع الدول المتقدمة.
- تم إلغاء دورها في عملية بناء أوروبا وحلت محلها مبادرة مارشال.
- فشلها في المحافظة على استقرار نظام النقد الدولي، أدت إلى الإعلان رسميا عن انهيار نظام بروتن وودز في 1971.

ومع انهيار بروتن وودز تغيرت معها ملامح وأدوار المؤسسات المالية الدولية من خلال إدخال عدة تعديلات. فما هو الدور الجديد الذي لعبته هذه المؤسسات خلال المرحلة الثانية ؟

II- مرحلة انفجار الأزمة الهيكلية للنظام الاقتصادي : 1971-1998 :

مع بداية السبعينات، انقلبت الأوضاع الدولية بشكل جذري، كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد المعاصر. فعلى الصعيد العالمي شهد العالم عدة تطورات، بداية مع انهيار نظام بروتن وودز والاتجاه نحو تعويم أسعار الصرف في معظم دول العالم. كما ظهرت أزمة الفوائض النفطية في عام 1973 نتيجة للصدمة البترولية، فالدول المنتجة للنفط حققت فائضا معتبرا، أما الدول الصناعية فعرفت عجزا في ميزان المدفوعات. بالموازاة تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، ونمو الحجم الدولي لكل من اقتصاديات أوروبا، اليابان، على حساب تراجع الهيمنة المطلقة للاقتصاد الأمريكي. وخلال عقد الثمانينات انفجرت أزمة المديونية الدولية سنة 1982.

أما على الصعيد الداخلي: بدأت بوادر الأزمة الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي، حيث عرف العالم خلال السبعينات أزمة هيكلية طويلة المدى تمثلت أهم معالم الأزمة في: ظاهرة الركود التضخمي، أين تعايش ارتفاع البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم، وقف عندها الفكر الكينزي عاجزا عن تفسير الحدث. والدخول في مرحلة كساد طويلة المدى تتسم بتفاوت صارخ بين فوائض رؤوس الأموال الضخمة وتدهور معدل الربح في القطاع الإنتاجي، بالإضافة إلى انهيار التوازن الثلاثي للأشكال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. في هذا المناخ أضحى الرأس المال المالي الناتج عن تزاوج الرأس المال المصرفي والصناعي يقوم بوظيفة إدارة الفوائض المالية التي تشمل الفوائض النفطية، فوائض رؤوس الأموال في الدول الصناعية، فوائض سوق الأورو دولار بهدف البحث عن منافذ جديدة للاستثمار ذات عائد مرتفع. ومن خلال هذه المستجدات الدولية، فيما تتمثل النظرية التي اعتمدتها المؤسسات المالية الدولية؟

1-النيوليبرالية: القاعدة النظرية للمؤسسات المالية الدولية:

1-1 جذور النيوليبرالية و تطورها:

تعرف الليبرالية بأنها:"مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين السياسي والاقتصادي". يعود الفضل في ظهور النظرية الليبرالية إلى التحام عدة مفكرين أبرزهم: جون لـــوك(1632-1704) بالنسبة للجانب السياسي، أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فنجد كل من آدم سميث(1723-1790)، جان جاك روسو(1712-1778)، جون سيتورت ميل(1806-1873).

(15)[أوهام الليبرالية،2000].

تبلورت ملامح الليبرالية مع النهضة الأوروبية التي كانت كرد فعل لتسلط الكنيسة واستغلال الإقطاعيين في القرون الوسطى، ثم تطورت عبر العصور حتى وصلت إلى شكلها الحالي في زمن العولمة. و يرى المفكر على بن عبد الرزاق الزبيدي أنه" من الصعب تحديد تاريخ معين لنشأة الليبرالية فجذورها تمتد عميقا في التاريخ".[16][عبد الرحمن سلمي، 2003].

أما الليبرالية الكلاسيكية فهي عبارة عن تيار فكري اقتصادي سياسي، ساهمت بتطوير النظام الرأسمالي. سادت هذه النظرية لمدة طويلة من القرن الماضي، و اعتمدت على قوانين السوق، دولة الحد الأدنى، تحت شعار آدم سميث:" دعه يعمل أتركه يمر". حسب الكلاسيك فإن حرية السوق تضمن التقدم والتطور، لأنها تؤمن توزيع الثروات والخدمات وتوفير الاستثمار الضروري للتنمية. لكن هذه النظرية تراجع دورها نظرا لتتابع الأزمات على النظام الاقتصادي الليبرالي، فاسحة المجال لبروز النظرية الكينزية، ومع تطور الأحداث تراجعت هذه الأخيرة، والتي جسدت الليبرالية المنتظمة، و ذلك بتوفير المناخ المناسب للعودة إلى الليبرالية بصورتها الأولى متمثلة في الليبرالية الجديدة.[17][الليبرالية الجديدة،2001]. فخلال عقد السبعينات عرفت لأول مرة ظاهرة الكساد التضخمي في تاريخ الرأسمالية العالمية، والتي تعد مستحيلة الحدوث من وجهة نظر الفكر الكينزي، وقد ساعدت هذه الظاهرة على صعود الليبراليين الجدد، واقترحوا علاجا لها عن طريق التأثير على العرض الكلي بدلا من الطلب الفعال. وأول من اعتمد إستراتيجية النيوليبرالية هم: " مارغريت تاتشر" عام 1979 على يد مستشارها الاقتصادي" فريديريك فون هايك"، ورونالد ريغان عام 1980 ومستشاره "ميلتون فريدمان"، وجميعهم أكدوا على أهمية الرجوع إلى قوانين السوق، إعادة النظر بدور الدولة، حرية رأس المال، طبقا للأسس النظرية الليبرالية الجديدة القائمة على:

كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع.

تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية.

تحرير التجارة العالمية.

وبالنسبة للمفكر رمزي زكي فالليبرالية الجديدة هي:"رؤية اقتصادية واجتماعية هدفها الرئيسي الدفاع الأعمى عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال، إلى الحد الذي دفع بعض أنصارها للقول بأن حق الملكية له الأولوية على أية حقوق عامة أخرى بما فيها حق الحياة". ولا غرابة في دعوة أنصار هذه النظرية للعودة إلى المفاهيم الكلاسيكية، التي تؤمن بقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق النمو المستمر للوصول إلى التشغيل الكامل، وبأنه قادر على تصحيح أزماته بشكل تلقائي

بفضل الحرية المطلقة، صفاء السوق، استبعاد الدولة عن التدخل في سير العجلة الاقتصادية، كما أعادوا إحياء فكرة اليد الخفية.[18] [يحي اليحياوي، 1999].

من بين صور الليبرالية الجديدة ما يعرف باسم "توافق الآراء في واشنطن، وأول من عبر عنه الخبير بمعهد الاقتصاد الدولي" جون ويليام سون". يضم وفاق واشنطن (1989) جملة من التوصيات التي هي حوصلة الاتفاقات بين حكومة الولايات المتحدة و صندوق النقد و البنك الدوليين. وسمي "بوفاق واشنطن" نظرا لتمركز الأطراف الثلاثة في واشنطن، فما هي هذه التوصيات؟ توصيات وفاق واشنطن: أهمها:

- حكومة الحد الأدنى.
- إحلال الواردات.
- عدم الحرص على تقليص البطالة وتجنب العمالة الكاملة.
- تسيير الخصخصة.
- دعم حرية الأسواق[19] [منير الحمش،2002].

2-1 التناقضات الكامنة في الليبرالية الجديدة:

***الخرافة الأولى:** فرضية أن الأسواق تنشأ تلقائيا متى امتنعت الدولة عن التدخل في نشاط الاقتصادي. لكن الواقع، يشير أنه لإنشاء هذه الأسواق تتطلب جملة من القواعد الشفافة التي تسير عليها جميع الأطراف المتعاملة كشرط ضروري لتسيير اقتصاد السوق، و من المفارقة أن هذه المهمة من اختصاص الدولة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

***الخرافة الثانية:** زيادة نمو القطاع الخاص يجعل من اقتصاد الدولة اقتصاد السوق الحر. لكن وجود احتكارات المنتجين الخواص على السوق يفرض عليها شروط وقيود يقلص من حدود السوق، كما أن انتشار قطاع غير رسمي، عبارة عن مؤشر على عدم وجود سوق أو موجود لكن في صورة مشلولة.

***الخرافة الثالثة:** تجمع جميع المشروعات مصلحة مشتركة، وأن القواعد الموضوعة في عالم الأعمال هي قواعد موحدة. ويرد على هذه الخرافة أن أصحاب المشاريع لا يهدفون لنفس المصالح لمجرد أنهم يمارسون نفس النشاط. أما فيما يخص القواعد، فبعض الشركات تتمتع بمساندة الدولة على اعتبار صلة القرابة بين مالكي هذه المشروعات والسلطة، أو عن طريق الرشوة لكبار المسؤولين وهذا ما يمنحها قوة كبيرة للمنافسة. وهناك دول تتبع قواعد صارمة للتنظيم والرقابة التي تؤثر سلبا على المنشآت الصغيرة وتشجع القطاعات غير الرسمية[20][جون سولفيان، 2001] .

3-1 العولمة و النيوليبرالية:

يلعب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا بارزا في ترسيخ قواعد العولمة، حيث اندفعت هذه المؤسسات بحماس بالغ بالترويج لهذه النظرية، بل والضغط على كافة دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكييف. ففي هذا الصدد يقول المفكر رمزي زكي: "أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها، لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة وحرمانها من الفائض الاقتصادي وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة". كما يوضح المخطط التالي:

مخطط رقم(02): حلقة مؤسسات العولمة و النيوليبرالية:

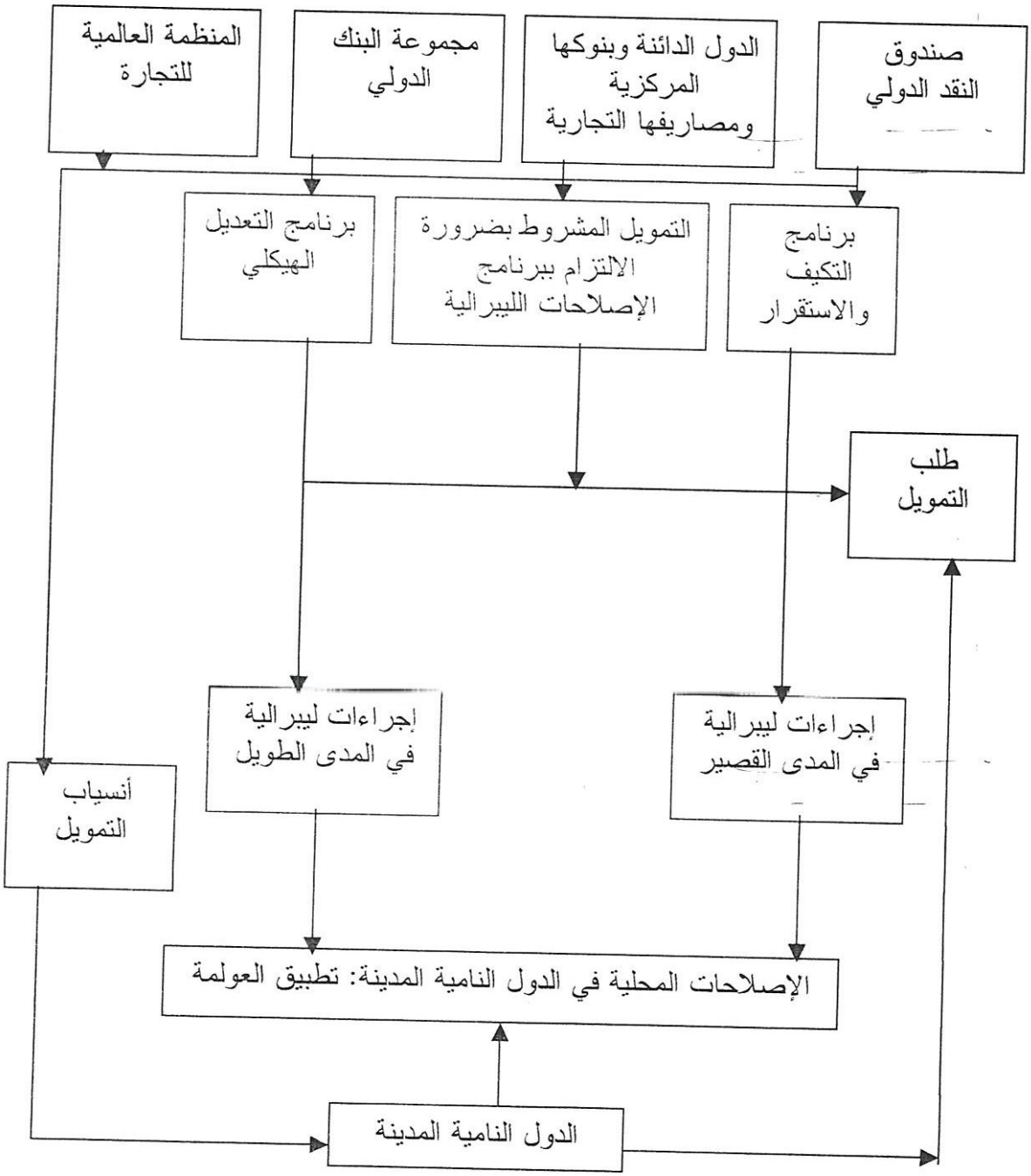

المصدر: صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد الأول، 1999، ص119.

2-المديونية: أساس قوة صندوق النقد و البنك الدوليين:

2-1 جذور أزمة المديونية الخارجية و تطورها:

تعاني معظم الدول النامية من مشاكل متنوعة تعيق مسار التنمية بها، فهي تتسم بعدم كفاية رؤوس الأموال، تخلف وسائل الإنتاج، البطالة، حلقة الفقر، التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

وتعود جذور هذه الأزمة إلى عدة عوامل داخلية وخارجية متشابكة ازدادت حدتها بعد الأزمة الهيكلية التي حلت بالاقتصاد الرأسمالي. والسؤال المطروح: كيف ينبغي النظر موضوعيا لظاهرة المديونية واستفحالها في معظم الدول المتخلفة ؟

يعود السياق التاريخي لأزمة المديونية الخارجية إلى:

- **التوازن بين رأس المال والعمل:** خلال الفترة (1945-1970) عرف الاقتصاد الرأسمالي مرحلة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بفضل تكامل ثلاثة نماذج: نموذج دولة الرفاه، النموذج الاشتراكي، نموذج باندونغ للتنمية.
- **اختلال التوازن لصالح رأس المال:** في بداية السبعينات بدأ التآكل التدريجي للتوازن الذي وقع بين رأس المال والعمل، بسبب انهيار النماذج السابقة والنتيجة هي هيمنة رأس المال الأحادي الجانب، ووقوع مختلف الدول بأزمة مديونية حادة، تم إخضاعها لشروط المؤسسات المالية الدولية.

أجمعت مختلف المدارس الاقتصادية بأنه سوف تتدهور معدلات الربح في النظام الرأسمالي في المدى الطويل، بسبب قدرتها الكبيرة على زيادة حجم الإنتاج وضعفها في تصريف الفائض منه، مما دفع الدول المتقدمة إلى البحث عن منافذ لتوزيع الفائض. فسابقا شكلت الحروب والاستعمار أهم الحلول للتخفيف من التناقضات الرأسمالية والتخفيف من أزمتها الهيكلية، وتعمل اليوم الدول السبع الأكثر تصنيعا والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وحتى المؤسسات الأمنية والعسكرية للحفاظ على توازن النظام الرأسمالي وحمايته من الانهيار، من خلال الانفتاح على العالم والسماح لانسياب رؤوس أموالها وسلعها داخل الدول النامية، أما هذه الأخيرة فكان هاجسها هو التعجيل بالتنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها، لكن المؤسف أن هذه الدول لم ترسم لنفسها سياسة واضحة وسليمة للاقتراض تتمثل في:

*عدم وجود رؤية واضحة حول حدود التمويل الخارجي.

*تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية.

*استعمال قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة باهضة لتمويل استثمارات طويلة الأجل.

* عدم مراعاة المدة بين سداد القروض وتشغيل الطاقات الإنتاجية.

* حدوث أخطاء فادحة في تقييم المشاريع الممولة بواسطة القروض الأجنبية[21][عبد السلام أديب، 2002].

على العموم فإن آلية الاستدانة تضع في الواجهة أربع عوامل أساسية تتمثل في:

- **بنوك الشمال:** منذ نهاية الستينات، وجدت بنوك الشمال لديها حجم هائل من الفوائض المالية تتمثل في الأورو دولار، البترو دولار وحسب المثل القديم: "إن النقود لا يجب أن تنام"، عندها قامت البنوك بتسليف مبالغ هائلة بمعدلات فائدة جد مغرية لدول الجنوب عرفت بـــ:"القروض الميسرة".
- **حكومات الشمال:** منذ بداية السبعينات عرفت الدول المتقدمة أزمة هيكلية متبوعة بصدمتي البترول. دفعت هذه الحكومات شركائها للاستثمار في الجنوب مع ضمان استثماراتهم ضد مخاطر التأميم، وعليه فإن الاستثمارات في الدول النامية كانت مربحة في كل الأحوال.
- **البنك الدولي:** عند وصول السيد مارك نمار وزير الدفاع السابق في الو.م.أ، خلال حرب الفيتنام على رأس البنك الدولي (1968)، تزامن مع انفجار استثمارات البنك في الدول النامية. منذ ولادته في 1947 لم يمول سوى 708 مشروع بمبلغ إجمالي يقدر بـــ 10.7 مليار$، ليرتفع إلى تمويل 760 مشروع بمبلغ إجمالي 13.4 مليار$ بين 1968-1973.
- **حكومات الجنوب:** فرضت هذه الحكومات استثمارات غير مكيفة مع الاحتياطات المحلية، و اختلست لصالحها مبالغ ضخمة بتواطؤ مع البنوك. اليوم على الشعوب الفقيرة تحمل ديون سلطاتهم المستبدة السابقة، التي كرست ثروات ضخمة دون محاسبتهم أو معاقبتهم.[22][L'origine de la dette,2003]. وحول هذا الموضوع يشير بنك مورغان ترستي في الو.م.أ في دراسة حديثة يقدر فيها أن ما بين 40-60% من مجموع القروض التي حصلت عليها الدول النامية قد وجدت طريقها مرة أخرى إلى دول الشمال، على شكل حسابات سرية خاصة بأسماء كبار المسؤولين أو أسماء عائلتهم، فمن أصل(1500) مليار$ عبارة عن إجمالي ديون الدول النامية في منتصف الثمانينات، قدرت الدراسة أنه يوجد في مقابلها ما يقرب 1000 مليار$ في بنوك الشمال في حسابات خاصة بأسماء مسؤولين حاليين أو سابقين في الدول النامية.

جميع هذه العوامل ساهمت في ارتفاع حجم ديون الدول النامية من 91 مليار$ سنة 1972 إلى أكثر من 1000 مليار$ في نهاية 1986، أما خدمة ديونها فقد ارتفعت من7.3 مليار $ سنة 1972 إلى 95.8 مليار $ في نهاية سنة 1986، وفيما يخص نسبة ديون الدول النامية إلى ناتجها المحلي فقد ارتفعت من 28% عام 1980 إلى حوالي 48% عام 1986.[23][الأزمات الاقتصادية، 2001].

قدرت إحدى الدراسات حجم الخسائر التي لحقت بالدول النامية بحوالي 400 مليار$ خلال الفترة 1973-1983، موزعة كالتالي:

- 260 مليار دولار كنتيجة لارتفاع أسعار البترول بعد الصدمة الأولى والثانية.
- 100 مليار دولار كنتيجة لتدهور شروط التبادل التجاري.
- 40 مليار دولار كنتيجة لزيادة أسعار الفائدة العالمية[24][سميرة إبراهيم أيوب، 2000].

وفي إحدى الدراسات الحديثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد) بأن حوالي 12 %من الدين الخارجي المستحق على دول أمريكا اللاتينية في عام 1982 نشأت نتيجة الاستثمارات الأجنبية، لأن عملية تمويل هذه الاستثمارات الموجودة في الدول النامية تمت بواسطة الاقتراض الخارجي [25][محمد عبد الشفيع عيسى، 2002].

انفجرت الأزمة في عام 1982 عندها بدأت البنوك الدولية ترفض منح أية قروض جديدة للدول النامية باستثناء دول النمور الأسيوية، الدول الخليجية، وبعض الإحصاءات تشير أن إجمالي الدين العام طويل الأجل للدول النامية بلغ 62 مليار$ عام 1970، ارتفع إلى 481 مليار$ عام 1980 ليصل إجمالي ديون الدول النامية بما فيها الديون قصيرة الأجل إلى أكثر من 2000 مليار$ عام 1996. ومع تفاقم حدة الأزمة أصبحت الدول النامية مصدرا صافيا لرأس المال لفائدة الدول الغنية، فالبرازيل دفعت 90 مليار$ كفائدة على القروض خلال الثمانينات أي ما يقارب إجمالي الدين ذاته والذي يقدر بـــ:120 مليار$.[26][البلدان النامية والقرن الواحد والعشرون،2003].

2-2 إدارة و تسيير أزمة المديونية الخارجية:

مما لاشك فيه أن الديون كانت الوسيلة التي مكنت المؤسسات المالية الدولية من إجبار الدول النامية على تنفيذ سياسات الليبرالية الجديدة من خلال إعادة جدولة الديون.

2-2-1 إعادة جدولة الديون الخارجية: إن إعادة الجدولة لها فوائد على الجانبين الدائن والمدين، فهي من جهة تحقق للدول الدائنة الحصول على أموالها، وفي نفس الوقت تمنح للدول المدينة فترة لسداد الدين لتعيد هذه الأخيرة تنظيم أوضاعها الاقتصادية والتجارية. فهي عبارة عن:" إعادة ترتيب شروط الدين الأصلي، بهدف تأجيل أجل السداد بتوزيع الأقساط المستحقة على عدة سنوات بشروط محددة تلتزم بها الدولة، تتمثل في: الالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإتاحة الفرصة لمتابعتها، من قبل خبراء "الصندوق" لبرنامج التصحيح في المدى القصير وخبراء" البنك الدولي" لبرنامج التكييف في المدى الطويل". [27][مجدي محمود شهاب، 1998].

***نادي باريس: إعادة جدولة الديون الرسمية:** تشمل الديون الممنوحة من قبل الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية، وتتم هذه المفاوضات في إطار نادي باريس الذي تشكل سنة 1956 برئاسة كبار مسؤولي الخزينة الفرنسية، يضم 70 دولة. و منذ نشأته قام النادي بأكثر من 250 عملية إعادة الجدولة بلغت قيمتها الإجمالية 260 مليار $، وفي سنة 1992 أعاد النادي جدولة ديون 19 دولة بقيمة إجمالية تقدر بـــ 23 مليار$، و يلعب كل من FMI و BM دورا أساسيا في إدارة و توجيه المفاوضات حيث: يوفر للدول الدائنة تصورا عن حجم الفجوة التمويلية، تقييما للوضعية الاقتصادية وميزان المدفوعات، أما ممثلو البنك الدولي فيضعون تحليلا للأوضاع الاقتصادية للدولة المدينة في الأجلين المتوسط والطويل. ووفقا لهذا الأسلوب يتمكن أعضاء النادي من النظر في عملية إعادة الجدولة ضمن إطار شامل وواضح. ولا يتم الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة مع الدول المدينة، إلا عندما يتأكد من أن علاقته حسنة مع الصندوق والبنك الدوليين، و إلزامه بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف الصندوق.

***نادي لندن: إعادة جدولة ديون البنوك التجارية:** شكلت قروض البنوك التجارية مصدرا هاما للتمويل الخارجي لمعظم الدول النامية، و تشترط البنوك التجارية لإعادة جدولة ديون الدول النامية أن تسدد أولا الفوائد المستحقة. و يلعب صندوق النقد الدولي دورا أساسيا في المفاوضات التي تجريها البنوك التجارية مع المدينين، بالرغم من عدم وجود علاقة واضحة تربطه بمجموعة البنوك التجارية، فهو يقدم تقييما شاملا لوضعية الدولة المدينة، ووفقا لهذا التشخيص تتخذ هذه البنوك موقفا من الدولة المدينة وتفرض عليها ضرورة الإسراع بتبني برامج PAS.

كيف تتم إعادة الجدولة؟

تقدم الدول المدينة طلبا لإعادة جدولة ديونها، عندها تتولى سكرتارية نادي باريس جمع البيانات والمعلومات الدقيقة للوضعية الاقتصادية والمالية وحجم الديون وتوزيعها حسب مصادرها وتواريخ استحقاقاتها، كما تتأكد السكرتارية من مدى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. يقوم رئيس النادي المتمثل في مدير الخزينة الفرنسية بدعوة كل من ممثلي الدول الدائنة وممثل عن الدولة المدينة لحضور الاجتماعات، يشارك فيها صندوق النقد و البنك الدوليين بصفة المراقب. و بعد مفاوضات لا تتجاوز ثلاثة أيام تصل إلى توصية تدعو فيها الدول الدائنة إلى عقد اتفاقات ثنائية مع الدول المدينة وعادة ما يطلق على قرارات النادي بـــ "الاتفاقات".

بسبب اختلاف حجم المديونية والأوضاع الاقتصادية للدول المدينة، لذلك تتم إعادة الجدولة على مبدأ دراسة كل حالة على حدى نحصرها في:

***البنود التقليدية**: يتسم هذا النمط بغياب قواعد ثابتة ومحددة للدول، ويتوقف الأمر على إرادة الدائنين. في حين بينت دراسات الصندوق أن هذه البنود غير ملائمة لمديونية الدول الفقيرة فقد ساهمت في ارتفاع خدمة ديونها في المدى القصير، فانتقلت خدمة ديونها من 17% من الصادرات لعام 1980 إلى 30% عام 1986. وفي قمة الدول السبع الكبرى المنعقدة بتورنتو عام 1988 أقرت أنماط جديدة . إن البنود التقليدية تسري حاليا على الدول المدينة غير الفقيرة طبقا لتصنيفات البنك الدولي

***بنود هيوستن** :عام 1990: تتم كما يلي:

- إعادة جدولة الديون العادية لمدة 15 سنة أو أكثر مع فترة سماح لمدة سنتين أو أكثر، وحساب الفوائد الجديدة وفقا لأسعار السوق.
- إعادة جدولة المساعدات الرسمية للتنمية لمدة 20 سنة مع فترة سماح بـــ 10 سنوات.
- عدم تجاوز أسعار الفائدة الجديدة أسعار الفائدة الأصلية.

أما شروط تطبيق هذه البنود تتمثل فيما يلي:

- عدم تجاوز الدخل الفردي في الدول المدينة قيمة 2995 دولار، وارتفاع حجم المديونية حسب نادي باريس، إذا توفرت المعايير الثلاثة التالية:
  - حجم المديونية يفوق 50% من الناتج المحلي الإجمالي.
  - حجم المديونية يفوق 275% من حجم الصادرات.
  - خدمة الديون تتعدى 30% من الصادرات.

حتى الربيع الأول من عام 2002 تمت معاملة 16 دولة وفقا لهذا النمط، وتعتبر الأردن في طليعة الأقطار العربية التي طبقت عليها بنود هيوستن.

***بنود نابولي:** لعام 1994:

- إلغاء الديون العادية بنسبة 67% كأقصى حد، مع إعادة جدولة النسبة الباقية لمدة 23 سنة مع فترة سماح لمدة 6 سنوات بأسعار الفائدة السائدة في السوق.
- إعادة جدولة المساعدات الرسمية للتنمية لمدة 40 عاما مع فترة سماح لمدة 16 سنة.
- عدم تجاوز الدخل الفردي للدول المدينة قيمة 755$. عقدت بموجب بنود نابولي اتفاقات مع 32 دولة الأكثر فقرا في العالم.

***بنود كولونيا:** لعام 1999:

- إلغاء الديون العادية بنسبة 90% فأكثر وتعاد جدولة النسبة الباقية وفقا لبنود نابولي .
- المساعدات الرسمية للتنمية تسري وفقا لبنود نابولي. وضعت مؤسسات بروتن وودز قائمة الدول المؤهلة للاستفادة من بنود كولونيا وعددها 41 دولة من بينها أربعة دول عربية.

يشترط للقيام بإعادة الجدولة، أن تكون الدولة المدينة في حالة عسر مالي شديد يعيق الوفاء بالتزاماتها المادية[28][صباح النعوش، 2002]، بالإضافة إلى التزام الدول المدينة بالشروط التالية: يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل، وعادة ما تكون أسعار فائدة التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض المعاد جدولتها، حتى لا تتمادى الدول المدينة بطلبات إعادة الجدولة. و تتعهد الدول المدينة بإجراء جملة من الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية، وفقا لبرنامج الصندوق والبنك الدوليين، عندها يرسل البلد المدين "خطاب النوايا" للصندوق ليتحول إلى اتفاق ملزم التطبيق.[29][صالح صالحي، 1999].

إن 36 دولة نامية طبقت فيها هذه البرامج، ارتفعت مديونيتها الخارجية قياسا بالناتج المحلي الإجمالي من 82% في منتصف الثمانينات إلى 145% في منتصف التسعينات، أما الدول النامية التي لم تطبق تلك البرامج فقد ارتفع حجم مديونيتها من 52% إلى 76% في الفترة نفسها. كما وضحت إحدى الدراسات أن إعادة جدولة مبلغ معين لمدة 15 سنة يقود إلى دفع ضعف هذا المبلغ على الأقل في نهاية المدة.[30][صباح النعوش، 2002]. ووفقا لإحصاءات البنك الدولي فقد انتقل إجمالي الديون الخارجية للدول النامية من 521.1 مليار $إلى 877.2 مليار$ إلى1178.0 مليار$ إلى 1236.7 مليار$ خلال سنوات 1980، 1985، 1990، 1991 على التوالي. حظيت أمريكا اللاتينية بحصة الأسد بنسبة 36% من إجمالي الديون الخارجية للدول النامية لعام 1991

[31][جان كلود برتيلمي، 1996]. وتشير آخر المعلومات أن حجم الديون العالمية بلغ حتى منتصف عام 2000 أكثر من 1600 مليار $، وأن نسبة 30% من هذه الديون نتيجة إعادة جدولة ديونها وفقا لمصادر البيوت المالية الغربية. اتجهت معظم الدول النامية بعد أن اشتدت حدة المديونية إلى إعادة جدولة ديونها، ففي إطار نادي باريس يطلب منها هذا الأخير إحضار شهادة "حسن السلوك" من قبل مؤسسات بروتن وودز. وتقوم هاتين المؤسستين باشتراط تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، كشرط مسبق للموافقة على منحها لقروض جديدة، ومنه خضوعها لوصاية المؤسسات المالية الدولية. و بحماس بالغ اتجهت المؤسسات المالية الدولية بغية توجيه موارد الدول النامية لسداد الديون وأعباءها هذا من جهة، ومن جهة ثانية العمل على إعادة تأهيل الاقتصاديات والأسواق هذه الدول، لدفعها للاندماج في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، منه تصبح هذه الدول مسرحا لمنتجات الدول المتقدمة، استغلال العمالة الرخيصة بها، وإنشاء صناعات بها شديدة التلوث [32][الدول النامية في فخ الصندوق، 2002].

2-2-2 برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي:

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي: تنقسم إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: القضاء على العجز بميزان المدفوعات: ويشمل الإجراءات التالية:

- تخفيض قيمة العملة الخارجية.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى حد.
- تحرير الإستيراد من القيود.
- إلغاء الاتفاقات الثنائية.
- تحسين شروط الإقتراض الخارجي.

المحور الثاني: مكافحة التضخم: يشمل الإجراءات التالية:

- رفع سعر الفائدة المدينة والدائنة.
- تخفيض العجز بالميزانية العامة للدولة بواسطة زيادة الضرائب، الضغط على الإنفاق العام...

المحور الثالث: تشجيع الاستثمار الأجنبي والخاص: يشمل ما يلي:

- منح مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الأجنبي.
- ضمان عدم تأميم و مصادرة، أو فرض حراسة على الاستثمارات الأجنبية.
- حرية تحويل الأرباح للخارج.

- تقليص نمو القطاع العام وتشجيع الخوصصة[33][رمزي زكي، 1985].

ب- **برنامج التكيف الهيكلي:** يشترط البنك الدولي تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- تحرير الأسعار، بما في ذلك إلغاء الدعم على السلع الأساسية.
- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.
- حرية التجارة والتمويل نحو التصدير عن طريق:

* تخفيض سعر صرف العملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات.
* إحلال الرسوم الجمركية بدلا من القيود الكمية.
* تقليص الرسوم على الواردات.
* التخلي على حماية الصناعات المحلية بعد استبعاد دور الدولة في نشاط الاقتصادي.
* إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية. [34][منير الحمش،2002].

تقوم هذه البرامج على ثلاثة فروض أساسية هي:

1- إن الاختلال الاقتصادي سببه فائض في الطلب على العرض الكلي حيث تتجاوز كمية النقود في الاقتصاد كمية السلع والخدمات والمناظرة بها.

2- تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الطلب وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية.

3- تحقيق التشغيل الكامل بواسطة تصحيح نظام الأسعار، وزيادة معدلات النمو في الأجل الطويل.

تعود فروض هذه النظرية إلى تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة للاقتصاد الرأسمالي، بحيث تفسر المشكلات الاقتصادية المعاصرة مثل: التضخم، البطالة والكساد، زيادة عجز الميزانية، بأنها أخطاء في السياسة النقدية التي زادت من حدتها تدخل الدولة.

2-2-3 الأساس النظري لبرامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي:

***الجانب النقدي لميزان المدفوعات:** يقوم هذا المبدأ على أن كل زيادة لعرض النقود تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، حتى يحدث التوازن بين طلب وعرض النقود. لتكن المعطيات التالية:

M_o : عرض النقود.

R_c : احتياطات الصرف.

M_d : الطلب على النقود.

B : رصيد ميزان المدفوعات.

D : القرض الداخلي.

لدينا العلاقات التالية:

التغير في عرض النقود =التغير في الطلب على النقود : $\Delta M_s = \Delta M_d$

التغير في عرض النقود= التغير في إحتياطات الصرف + التغير في القرض:

$$\Delta M_s = \Delta R_c + \Delta D$$

رصيد ميزان المدفوعات= التغير في احتياطات الصرف $B = \Delta R_c$

يتضح أن التوازن يتم من خلال التغير في احتياطات الصرف لأن زيادة عرض النقود بسرعة على الطلب عليها، تؤدي إلى انخفاض احتياطات الصرف بنفس النسبة والعكس.

توضح الدراسة التالية أن التغير في المديونية الخارجية يتم عن طريق:

إذا كان: CA: رصيد الميزان الجاري.

ΔE: التغير في المديونية(المدخلات=المخرجات من رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل) ونستطيع أن نكتب: $\Delta R_c = CA + \Delta E$

لا تتغير احتياطات الصرف بالنقصان إلا إذا عجزت تدفقات رأس المال المتوسطة والطويلة الأجلين لسد عجز الميزان الجاري. يقر المنهج النقدي لميزان المدفوعات أنه يمكن توازن هذا الميزان طالما أن البلد يواصل الاستفادة من تدفقات صافية من رؤوس الأموال المتوسطة والطويلة الأجلين، وعلى المدى الطويل سيواجه البلد مشكلة التمويل، فلن يستطيع مواجهته إلا بميزان جاري موجب، وفي الحالة العكسية يكون من المحتم عليه استعمال احتياطاته من الصرف وتبني إجراءات التعديل، فالمشكلة حسب هذا المنهج تتمثل في فائض هائل في النقود يجب امتصاصه.

***جانب الامتصاص (الاندماج):** لتكن المعطيات التالية:

Y: الدخل

M : الواردات من السلع والخدمات.

C: الاستهلاك.

I: الاستثمار.

X: الصادرات من السلع و الخدمات.

A=C+I: الطلب الداخلي.

CA=X-M: رصيد الميزان التجاري.

لدينا: $Y = C + I + G + (X - M)$

$$Y=A+(X-M) \begin{cases} Y+M=A+X \\ Y-A=X-M=CA \end{cases}$$

$$Y + M = A + X$$

بإضافة الإيرادات (T) والنفقات الحكومية (G) تصبح المعادلة:

$$Y + T + M = A + X + G$$

$$CA = Y - A + T - G$$

إذا كان : T أكبر G : معناه عجز في ميزانية الدولة ولسد هذا العجز تقوم الدولة بالاقتراض سواء من النظام البنكي الداخلي أو من الخارج، وبالتالي فإنها تبقي على عجز الميزان التجاري. ولتوضيح دور الدولة في استمرارية عجز الميزان بفضل التوسع في القروض نورد ما يلي:

$$CA = \Delta R_c - \Delta E$$

$$\Delta R_c = \Delta M_s - \Delta D$$

$$CA + \Delta E = \Delta M_s - \Delta D$$

إن التوسع غير المراقب للقروض يؤدي إلى اختلال رصيد ميزانية الدولة، وبالتالي فإنه يرفع من مديونيتها الخارجية.[35] [Nadia Chettab, 2002].

2-3 تطور الشرطية:

تلعب المؤسسات المالية الدولية دور الضابط للنظام الاقتصادي العالمي، إلا أن السوق المالي يبقى الحكم في نهاية المطاف. إن سياسات الصندوق والبنك الدوليين تؤثر خاصة على اقتصاديات دول الجنوب، فهي تعمل وفق مخطط تنموي ليبرالي موجه نحو الانفتاح الاقتصادي. فالمنطق المتبع ليس له من هدف إلا إعادة تأسيس التوازنات المالية الكبرى مهما كان الثمن المدفوع من قبل المواطنين. و منه هل من اللازم والمفروض تطبيق نفس النموذج التنموي المتعلق بالدول الصناعية على دول الجنوب؟ مع وجود ظروف تاريخية وثقافية مختلفة ومتباينة تماما. وكذلك التسابق السريع للمشاريع الكبرى لهيكلية النشاط الاقتصادي (نقل، اتصالات، طاقة) والتي تنتهي عادة بالنسبة للدول المدينة بعواقب وخيمة: كوارث بيئية، اجتماعية، هجرة مكثفة لرأس المال. تخدم هذه المشاريع الدول الصناعية، إذ فتحت أسواق واسعة لموردي المواد واللوازم، وقدمت أرباح معتبرة لأكبر الشركات العالمية في مجال البناء والهندسة. يتضح جليا أن هذه التمويلات لا تخدم

التقدم الصناعي لدول الجنوب، ولا التقدم بصفة عامة ولكنها تقترب بشكل كبير من الإعانات المقدمة للشركات الخاصة الأجنبية. يشكك بعض المختصين بجدوى التفاوض والتعامل مع الصندوق والبنك الدوليين، بوصفهما موضع ريبة وشك، وما تقدمه هاتين المؤسستين بيد تأخذه باليد الأخرى على شكل إملاءات سياسية وشروط اقتصادية صعبة[36][ناصر عبد الناصر، 2003]

تتضمن قروض التعديل الهيكلي الممنوحة من قبل البنك الدولي عدة شروط مثل: تخفيض معدل الصرف، إلغاء الحواجز التجارية، الخوصصة...الخ. ففي حالة لم يحترم المقترض هذه الشروط يستطيع البنك التوقف عن تقديم المزيد من القروض، وبالتالي وجود ضغوطات واضحة على البلد لتبني سياسة خاصة. إذن الشرطية تقف حاجزا أمام الحصول على التمويلات.

تتواجد مبادئ الشرطية منذ الخمسينات وأصبحت ضمن إطار FMI منذ سنة 1969، لكنها أصبحت سارية المفعول منذ الثمانينات من قبل المؤسسات المالية الدولية. بداية، تعلق الأمر بشرطية اقتصادية ومالية. إن التطبيق الصارم لمخططات التعديل الهيكلي والتثبيت الاقتصادي من طرف الدول المقترضة شرط أساسي للحصول على الموارد المالية من المؤسسات المالية الدولية وعليه فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي يتمركز في قلب نظام الشرطية و يسمح بتوجيه سياسات الدول المقترضة نحو المزيد من الليبرالية وفقا لرغبة الدول الأكثر ثراءا. أما في الوقت الراهن، نسمع كثيرا عن "الشرطية السياسية" فوق المعايير الاقتصادية والمالية. فالهيئات المالية الدولية بدأت تهتم بحسن سير مؤسسات الدولة المقترضة. و بالنسبة لصندوق النقد الدولي المتهم بتأييد الحكومات الفاسدة والغير ديمقراطية، فقد اتخذ بذلك من الشرطية السياسية أداة جيدة للدفاع عن نفسه وإبطال تلك الاتهامات والادعاءات.

2-4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي:

2-4-1الآثار الاقتصادية:

تهدف عملية الخوصصة حسب ما تعرضه المؤسسات المالية الدولية ومبادئ الليبرالية الجديدة إلى :

- **تقليص أعباء الميزانية العامة بالتخلص من الشركات العامة الخاسرة:** لكن الواقع أثبت أن أولوية المشاريع التي يتم تحويل ملكيتها هي المشاريع العامة الرابحة، وفيما يخص المشاريع الخاسرة فبعد بيعها استفادت الدولة من بعض الإيرادات التي امتصتها عملية إعادة هيكلتها. أما

بعض الفائض الذي حققته ميزانية الدولة ناتج عن الضغط على الإنفاق العام والأجور وإلغاء الدعم على السلع الأساسية.

- **توسيع حجم القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية**: دعت النظرية الليبرالية الجديدة بترك المبادرة للقطاع الخاص لأنه قادر على تعبئة الموارد والاستغلال الأمثل لها، لكن الخصخصة سمحت بتمركز الثورة، و إلى تباطؤ معدلات النمو وانخفاض معدلات الاستهلاك، مما ينعكس سلبا على التنمية.

- **تحسين كفاءة المنشآت الاقتصادية من خلال آليات السوق والمنافسة**: بينت دراسات لـــ"رولف فان درهوفن" في إطار ندوة أعدتها المؤسسات المالية الدولية أنه: "لا تقدم تجارب تخصيص المنشآت العامة براهين، تمكننا من تقرير ما إذا كان من شأن تغيير الملكية يؤدي إلى تعزيز الكفاءة، فمن الصعب الفصل بين تأثير العوامل المختلفة على أداء المنشآت ... ولقد أضحى واضحا أنه لا بد من الاعتراف بتكاليف الخصخصة، وقد بلغت تكاليفها في عدة دول أكثر مما كان مقدرا لها، ونادرا ما أدت دورا هاما في برامج الاستقرار على الرغم من افتراض دور لها من هذا القبيل. كما بينت دراسات متنوعة أن عددا معتبرا من الشركات العامة ذات كفاءة. و منه لا يوجد ما يبرهن على أفضلية الملكية الخاصة لتحسين كفاءة المنشآت الاقتصادية، وإنما يتوقف ذلك على البيئة الاقتصادية وعوامل أخرى ليس لها أدنى علاقة بنوعية الملكية، أما فوائد المنافسة ليست مقتصرة على القطاع الخاص، فبإمكان القطاع العام الدخول في المنافسة سواء مع القطاع الخاص أو الأجنبي، وهذا الأمر صالح في الدول الرأسمالية المتقدمة المتفتحة على المنافسة الداخلية والخارجية.

- **زيادة توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الوطني**: الشكل الخارجي لهذه النقطة جذاب والواقع يبرهن على بطلان هذا الادعاء، لأن معظم الاقتصاديات النامية تتسم بضعف مدخرات الطبقة العاملة، كما أدت عملية الهيكلة إلى تدني مستوى المعيشة لكل الفئات باستثناء الطبقة البرجـــوازية [37][نبيل مرزوق، 1999].

2-4-2 الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي:

* **تأثير برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على الدولة**: إن الاستقلال النسبي الذي عرفته الشعوب بعد حقبة الاستعمار الذي ساد في نهاية السبعينات كان يتركز على محورين: الأول هو قوة جهاز الدولة، والثاني حجم الفائض الاقتصادي الذي تملكه الدولة. وبفعل الاستنزاف الخارجي عبر آليات الديون، تدهور شروط التبادل التجاري... أو بفعل الاستنزاف الداخلي عبر أخطاء السياسات

الاقتصادية الكلية وعمليات الفساد ونهب القطاع العام... وهناك أمثلة واقعية للاختلاسات من قبل النظم الفاسدة، فبالنسبة للزائير قدرت الثروة الشخصية لـــ: موبوتو بـــ 8 مليار$، أما دين الزائير عند وفاته قدر بـــ: 12 مليار$، وفيما يخص أندونوسيا قدرت الثروة الشخصية لـــ: سوهارتو بـــ 40 مليار$، [38][Damien Millet, 2002]. و أعلنت الدول الدائنة رغبتها في مساعدة الدول النامية عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولكي تتدفق هذه الاستثمارات ينبغي أن تقوم هذه الدول بتوفير مناخا مناسبا للاستثمار يعتمد على آليات السوق واستبعاد الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي.

الآن تعدت الدعوة حول الخوصصة المشاريع الخاسرة إلى المشاريع الرابحة، لأن الهدف هو التقليص المستمر للفائض الاقتصادي للدولة، وتحويله إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومنه فالتطبيق الصارم لهذه البرامج قد غير بشكل جذري طبيعة الدولة، [39][غازي الصوراني، 2003]. ومن المفارقة دعوة الدول الصناعية الغنية تقليص دور الدولة، الخصخصة، وتخفيض حجم إنفاقها بالنسبة للدول النامية، حيث تراجع حجم الحكومة المصرية من 50.2% عام 1980 إلى 36.6% عام 1997، وتراجع حجم الاستثمار العام من إجمالي الاستثمارات المحلية من 80% عام 1982 إلى 35% عام 1998. بينما الدول الغنية تعزز دور الدولة لا سيما في الوضع الاجتماعي، فطبقا لبيانات البنك الدولي:

- زاد حجم الحكومة البريطانية من 31.6% عام 1970 إلى 39.1 عام 1997.
- زاد حجم الحكومة الفرنسية من 39.5% عام 1980 إلى 46.6عام 1997.
- زاد حجم الحكومة السويدية من 25.2% إلى 44.3عام 1997 ويشكل الاستثمار العام 20% من إجمالي الاستثمار المحلي لعام 1996[40][منير الحمش،2002].

***تأثير برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الطبقات والشرائح الاجتماعية:**

غيرت هذه البرامج خريطة الطبقات الاجتماعية المشكلة للدول النامية على النحو التالي:

- **التأثير على الطبقة البرجوازية وشرائحها المختلفة:** خدمت هذه السياسات بعض الشرائح على حساب الشرائح الأخرى لنفس الطبقة، وأكثر شريحة تضررت من جراء هذا البرنامج هي فئة البرجوازية الصناعية، بسبب تخلي الدولة عن حماية الصناعة المحلية، والدعوة إلى حرية التجارة، بالتالي تعرضها لخطر الإفلاس بسبب حدة المنافسة مع المنتجات الأجنبية. ووفقا لهذه المعطيات تكون مضطرة إلى إغلاق مصانعها أو تغيير مجال نشاطها، فقد تحولت أعداد معتبرة من البرجوازية الصناعية إلى البرجوازية التجارية، وهذه الأخيرة تعد الركيزة التي تعتمد عليها الليبرالية الجديدة. وهي أكثر

الشرائح حماسة ومناصرة لها، ونظرا لمحاصرة الصناعة المحلية في الدول النامية غير البعض نشاطه في حين فضل البعض الأخر الاستثمار في الخارج. ومن المفارقة أن تبلغ ديون العالم العربي 560 مليار$، في حين تتراوح الاستثمارات العربية في الخارج ما بين بـــ 800 و 2400 مليار$، وتقدر الأموال الخليجية المهاجرة إلى دول العالم بـــ: 730 مليار$ منها 365 مليار$ في دول الاتحاد الأوروبي و 365 مليار $ موزعة في جميع بقاع العالم.[41][محمد عبد العاطي، 2002].

- **التأثير على الطبقة العاملة**: تحملت هذه الطبقة تكاليف باهضة، فارتفعت معدلات البطالة، تراجعت معدلات الأجور الحقيقة، أدت إلى تدهور مستوى المعيشة، أما الخصخصة فسمحت بزيادة عدد العمال المسرحين وحرمانهم من حقوقهم الشرعية والعمل على المحافظة على العمالة الرخيصة بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية كبديل للقروض الخارجية.
- **التأثير على الطبقة المتوسطة**: كان على هذا النحو:
  - الشريحةI:أصحاب الدخول المرتفعة تحسنت أحوالها نوعا ما، وفي أسوء الأحوال لم تتدهور .
  - الشريحةII: أصحاب الدخول الثابتة، تدهور وضعها الاقتصادي والاجتماعي بشكل ملموس
  - الشريحة الدنيا: صغار الموظفين، كان الأمر أكثر تعقيدا وإيلاما.
- **التأثير على الفلاحين وملاك الأراضي**: تحسنت أحوال كبار ملاك الأراضي، في حين تدهورت ظروف صغار الملاك وأكثر الأمر بؤسا حصل لفقراء الفلاحين، بسبب شروط البنك الدولي: إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج، إلغاء الدعم المالي... في المقابل إن قطاع الزراعة في الدول الصناعية مازال مدعما رغم التوجهات الليبرالية، بقي يحظى بالدعم المستمر من قبل الدولة.
- **التأثير على المهمشين (العمالة الرثة)**: هي العمالة التي تعمل في القطاع الغير الرسمي ذات الدخل جد الضعيف وغير المؤمن، وطبقا لسياسات الـــ PASحول إلغاء الدعم وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، أدت إلى تحويلهم إلى عاطلين ومتشردين، ومنه زادت معدلات العنف والفقر والجرائم.[42][غازي الصوراي، 2003].

وبالنسبة للأقطار العربية فقد ارتفعت معدلات البطالة، إذ بلغت في بعض الدول العربية حوالي 15% وانخفض مستوى المعيشة وتفشى الفقر، باستثناء الدول الخليجية، كما تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بنسبة 76% في المتوسط. وسجل تراجع في عجز الميزانية العامة للدول العربية بنسبة 0.15% لعام 2000 مقابل 5.47% لعام 1995، تسجيل فائض في ميزان المدفوعات للدول العربية في عام 2000، زيادة جدارتها الائتمانية بفضل ارتفاع الاحتياطات الرسمية بها لتغطي الواردات لمدة 8.5 شهرا في عام 2000 مقابل 5.2 شهرا لعام 1995، كما تراجعت نسبة إجمالي الدين العربي الخارجي من 73.3% من إجمالي الناتج المحلي العربي لعام 1995 إلى 49.5% في عام2000، كما انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو 23.4% في عام 2000, و انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو 23.4%في عام2000، وتراجعت معها نسبة الدين إلى إجمالي الصادرات بمقدار 2.5 % في عام 2000 مقارنة بعام 1995. ما عدا مؤشر خدمة الدين الذي عرف ارتفاعا في معظم الدول [43][مغاوري شلبي على، 2002]. وهناك بعض التحفظات على سياسات برنامج التعديل الهيكلي PAS تتمثل في:

1- إن ترقية الصادرات بتقليص أسعارها معناه ترقية لحجم الصادرات وليس لقيمتها، بالإضافة إلى أن هذا المبدأ لا يصلح على جميع السلع التصديرية، ومنه ستكون مساهمة ترقية الصادرات في معالجة اختلالات الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا.

2- تخفيض قيمة فاتورة الواردات بواسطة رفع السلع المستوردة، و هناك فرق شاسع بين رفع جميع أسعار السلع المستوردة بغض النظر عما يخلفه من أثار على الطبقة الفقيرة، وبين إعادة تقييم أسعار السلع المستوردة بشكل منطقي لتخفيض الإنفاق الاستهلاكي. [44][عبد الأمير السعد، 1999].

خلاصة القول أن صندوق النقد الدولي ساهم في إدارة الأزمة وليس في حلها وهذا ما يضعف من حدود مصداقيته في معالجة اختلالات الاقتصاديات المختلفة. وهذا الواقع أقره السيد ثاروا بتصريحه:"لقد عاهد بمعالجة مشاكل ديون العالم الثالث إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن ليس بوسع هاتين المؤسستين سوى أن تستمرا في وضع رقع على نظام لديه بالفعل رقع أكثر مما ينبغي... وليس بوسعهما أن تعيدا الصحة إلى النظام المالي للعالمين الثاني والثالث."[45][صالح صالحي، 1999].

3-دور صندوق النقد والبنك الدوليين والتحديات التي واجهتها خلال المرحلة،: 1971-1998:

3-1 بالنسبة لصندوق النقد الدولي:

تعتبر سنة 1971 منعطفا حاسما في تطور دور الصندوق في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بعد انهيار المبادئ الأساسية لنظام بروتن وودز، و من أجل إنقاذ الصندوق من حافة الموت تم تكليفه بوظائف جديدة تتماشى مع طبيعة المشكلات الاقتصادية السائدة.

***التأقلم بعد انهيار نظام بروتن وودز:** شهد العالم في بداية السبعينات اتساع دائرة الاضطرابات النقدية، بعد أن تخلت معظم الدول الأعضاء عن قاعدة ثبات أسعار الصرف وسمحت بتعويم عملاتها. فقد تزامن انهياره مع تراجع الرواج الاقتصادي، وتخبط النظام الرأسمالي في مشاكل عديدة أدى إلى حتمية تكيف الصندوق مع المستجدات الدولية والمحافظة على استمراره.

لماذا لم يتم استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة كعلمه دولية للاحتياط؟ وهل تمكنت من أن تحل مشكلة السيولة الدولية؟

بعد إنشاء العملة الأوروبية الموحدة، أصبحت تتحد قيمة وحدات السحب الخاصة باستخدام سلة تتكون من أربع عملات رئيسية: اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، الدولار الأمريكي. وفي أوت 2001 قدرت و.ح.س.خ بـــ: 1.62 $ أمريكي ويحسب معدل الفائدة على أساس متوسط العائدات على عدد معين من السندات المحلية قصيرة الأجل في الأسواق المالية الدولية. وتكونت سلة العملات في عام 1981 من خمس عملات هي: الدولار 42%، المارك الالماني19%، الفرنك الفرنسي13%، الجنيه الاسترليني13%، الين الياباني 13%. ومنه كان الدولار ومازال يحتل الصدارة في الوزن النسبي لوحدة ح.س.خ، بالرغم من تشكل اليورو إلا أن اضطرابات وعدم التكامل بين هذه الدول ساعد على هيمنة الدولار على الساحة الدولية التي تعكس قوة اقتصاد أمريكا. من خلال:

- إن الوزن النسبي لوحدة ح.س.خ لا تتعدى 5% من إجمالي الاحتياطات الرسمية مع استبعاد الذهب.
- يمثل الدولار 70% من إجمالي الاحتياطات الدولية الرسمية.
- تسوية أكثر من 50% من عمليات التجارة الدولية يتم بالدولار الأمريكي.
- يشكل أكثر من 80% من ديون الدول المتخلفة واجبة الدفع بالدولار الأمريكي.

جميع هذه الوقائع تضعف من قيمة ج.س.خ كعملة احتياط دولية [46][عبد الأمير السعد، 1999].
يقول أحد موظفي الصندوق: " في مرحلة مبكرة جدا من تطور الصندوق خطا خطوات في هذا الاتجاه بإنشاء حقوق السحب الخاصة، غير أن هذه الحقوق لم تكتسب حتى الآن الصفات الكاملة للعملة الدولية، ومنها أن تصبح المعيار العددي، وأن تشكل الدعامة المركزية للنظام التقليدي الدولي"[47][صالح صالحي، 1999].

***مساعدة دول المعسكر الاشتراكي:** يقدم الصندوق منذ عام 1989 مساعدات معتبرة لدول أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق وروسيا وغيرها من دول الاتحاد السوفياتي سابقا، لتحويل اقتصادياتها من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، ولدعم هذا التحول أنشأ الصندوق في عام 1993 التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية والذي انتهى العمل به في عام 1995. ونتائج تحول لهذه الاقتصاديات نحو الليبرالية لم تكن في مستوى تطلعات الدول المتقدمة الأمر الذي يؤكد استمرار مسلسل انتكاسات الصندوق. حيث صرح ميشيل كامديسو مدير صندوق النقد الدولي:" إن النتائج الأكثر مدعاة للأسف وإن كانت غير مستبعدة، فكان الانخفاض الكبير للإنتاج وتصاعد البطالة..." [48][نبيل مرزوق، 1999].

3-2 بالنسبة للبنك الدولي: في عام 1970 أقر البنك الدولي أن معدل النمو الناتج الوطني الإجمالي ليس كافيا لتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة.

***التنمية الريفية:** في إطار إستراتيجية التنمية الريفية اقترح رئيس البنك الدولي ما يلي:

- الإسراع في الإصلاح الزراعي.
- زيادة تسهيلات القروض في الاعتمادات الزراعية.
- الاهتمام بالبحوث الزراعية.

حيث قدم البنك الدولي للقطاع الزراعي مبلغ 4.4 مليار$ من القروض خلال الفترة 1974-1978 مقابل 872 مليون $ خلال الفترة 1964-1968.

* **إستراتيجية النمو مع إعادة التوزيع:** يهدف هذا النموذج إلى زيادة مستويات دخول الدول النامية عن طريق تفضيل المشروعات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية. يعتمد هذا النموذج على زيادة الإنتاج والعمالة والدخول، إشباع الحاجات الأساسية، تنظيم أفضل للسكان، من أجل تنمية معتمدة على الذات. خلاصة أن البنك تحول من مجرد "بنك للمشروع" إلى "وكالة للتنمية الاقتصادية". [49][صفوت عبد السلام، 1993].

وفي الوقت الراهن يحبذ البنك الدولي أكثر برامج تعديل القطاعات والتي تتمثل في تمويل عدة مشروعات في إطار نفس القطاع الاقتصادي، والاستفادة من هذا التمويل يكون مقترنا بوضع إصلاح هيكلي يتضمن خوصصة ذلك القطاع. عادة ما تكون هذه المشاريع مبرمجة لتدعيم السياسات الليبرالية.

III- عدوى الأزمات المالية و عولمة الفقر: من 1999 حتى الآن:

ساعدت التطورات العالمية على تدويل الاقتصاديات المحلية وعولمة أسواق رأس المال، كما نما الاقتصاد القائم على المضاربة على حساب نمو الاقتصاد الحقيقي بفعل تصاعد نمو العولمة المالية، وهذه الأخيرة تعرف بأنها عبارة عن سوق موحد للتمويل على المستوى الدولي، تساعد على الإقراض والاقتراض بدون حدود في جميع الدول وبمختلف الوسائل، و يتميز هذا السوق بوحدة الوقت ووحدة المكان، و منه فالعولمة المالية هي :"التكامل العالمي لأسواق رأس المال". [Michel Lelart,2001][50].

1- الأزمات المالية ودور المؤسسات المالية الدولية:

1-1 الأزمات المالية:

تعود الأسباب التي ولدت الأزمات المالية التي عصفت ببعض الدول حسب دراسة مبدئية إلى عدة عوامل أهمها: ضعف البنية الاقتصادية، التمادي في الاقتراض الخارجي قصير لأجل، التذبذب السريع في تدفقات رؤوس الأموال، أما الدراسات الحديثة فتوضح أن الضعف في النظم المالية الداخلية ساهمت في تفاقم الأزمة. ونظرا للتقدم التكنولوجي، وما صاحبه من سرعة كبيرة في تحريك رؤوس الأموال، فيمكن تحويل مبالغ ضخمة بضغط على زر الكمبيوتر، و أن عدم الاستقرار المالي لإحدى الدول يمكنها من تهديد النظام الدولي برمته (أجمله). فعندما توقفت روسيا عن سداد ديونها، وقامت بتخفيض الروبل أدى إلى انهيار الأسواق الأوراق المالية في الأسواق الصاعدة، وألحقت خسائر باهضة للمستثمرين في جميع أنحاء العالم. وحتى تستطيع الدول تحقيق الاستقرار المالي فهي بحاجة إلى نظم مالية عميقة ومرنة لزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية [51][هايزو هوانج، 2002]. ونظرا لاختلاف الأزمات من حيث أسبابها وتداعياتها فصلت دراسة كل أزمة على حدى:

أ- **الأزمة المالية المكسيكية:** بالرغم من السنوات الناجحة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، و التي سمحت بزيادة الإنتاجية، لكن أعاقت فعليتها الإدارة السيئة للاقتصاد الكلي. اتسمت ملامح الأزمة بـــ: استنزاف كبير في احتياطي النقد الأجنبي بسبب هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، فتراجعت من 30 مليار$ في فيفري 1994 إلى حوالي 12 مليار$ في ديسمبر 1994

ومن أجل احتواء الأزمة المكسيكية تم اتخاذ عدة إجراءات قصيرة الأجل تمثلت في الحزمة المالية، بلغت مواردها 52 مليار $ تشكلت من:

* 20 مليار$ قدمتها و.م.أ على شكل تسهيلات تبادل قصيرة وطويلة الأجل وضمانات طويلة الأجل من طرف صندوق تثبيت سعر الصرف التابع لوزارة المالية.
* 17.2 مليار$ قدمها صندوق النقد الدولي لمدة 18 شهرا حيث دفع 7.74 مليار$ في الحال، وباقي المبلغ متوقف على تطبيق شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي.
* 14.2مليار$ منحتها الحكومة الكندية، البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي.

استخدمت الحكومة المكسيكية هذه الموارد في: سداد السندات الدولارية الحكومية قصيرة الأجل المستحقة، سداد ديون البنوك التجارية بالعملة الصعبة. زيادة احتياطي النقد الأجنبي [52][نهاد سرحان،2003]. و من المفارقة أنه قبل انفجار الأزمة المالية المكسيكية بأشهر قليلة نشر الصندوق في إحدى تقاريره، اعتبار المكسيك نموذجا مثاليا في مجال الإصلاح الاقتصادي، يمكن للدول النامية الاقتداء به. وفي ربيع عام 1995 تفاجئ الصندوق بأزمة المكسيكية واقترابها من حافة الإفلاس. عندها دعا إلى التدقيق في سلامة البيانات المالية المقدمة إليه[53][نبيل راغب، 2001]. ولم يقتصر الصندوق على الترويج بالنموذج المكسيكي بل أثنى بقوة على نموذج شرق آسيا. فبعد مرور ثلاثين عاما على النمو الاقتصادي السريع استحقت بجدارة لقب "النمور الآسيوية" أو" المعجزة الآسيوية"، وبسبب الأزمة المالية تراجعت هذه المقولات، لكن يكفي لهذه الدول أنها تمكنت من الخروج من حافة الفقر و التخلف.

ب- الأزمة المالية الآسيوية: ساهمت عدة عوامل في تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي أهمها: سيادة الاستقرار السياسي في المنطقة، الاهتمام بالاستثمار بتنمية الثروة البشرية، معظم الدول كانت منفتحة على التكنولوجية الأجنبية، طورت الأساليب اللازمة لتصدير إلى الأسواق العالمية، تصميم وتنفيذ سياسات تساعد على استقرار الاقتصاد الكلي، محاربة التضخم، تشجيع الاستثمارات المحلية...الخ[54][سريان سيلفا، 2001]. السؤال المطروح: ماذا أصاب هذه الاقتصاديات حتى تحولت من اقتصاديات المعجزة إلى اقتصاديات الأزمة؟

ساهمت عدة عوامل داخلية و خارجية في الأزمة أهمها:

- **انتهاء مرحلة امتداد المصالح:** إن امتداد المصالح بين رأسمالية الدولة ورأس المالي المحلي الخاص أو الأجنبي، يرجع إلى الارتباط التاريخي والاقتصادي بجارتها اليابان إحدى ركائز التنمية في هذه الدول. و منذ الستينات اهتمت رأسمالية الدولة باستثمار في تنمية البشرية. ويعد هذا الاستثمار ذا أهمية كبيرة لرأس المال الخاص والأجنبي. فقد ساهم إلى أبعد الحدود بتوظيف العملية

الاقتصادية على مستوى الإنتاج، التصدير، لكن التمويل بقي خارجيا. ومع مطلع التسعينات بدأ رأس المال الأجنبي رحلة الخروج من دول ج.ش.آ وترك التجليات الثلاثة التالية: إفراط في الاقتراض الدولي، ضعف الأداء المصرفي، ضعف أسعار صرف عملاتها الوطنية مقارنة مع العملات الدولية، عندها انتهت مرحلة امتداد المصالح.

-**الإنتاج والطلب الكلي:** في مرحلة امتداد المصالح تولت الشركات المتعددة الجنسية مهمة التسويق الدولي والتمويل الدولي. وعند رحيل هذه الشركات أخذت هذه الدول موقف المتفرج في جانبين: أولا حل التعارض بين توطين الإنتاج والتصدير مع التمويل خارجيا، ثانيا حل التعارض من التحول من القروض الميسرة بفعل الشركات المتعددة الجنسية إلى قروض متشددة، وضيق مجالات الاستثمار الحقيقي. أدت هذه القروض إلى ارتفاع قيمة الأسهم في ميدان العقارات وتقليص قيمة العملات الوطنية وتراجع قيمة الأصول لمعظم هذه الدول وبدأت مظاهر العجز تمتد إلى الاحتياطات. أما العوامل الخارجية تضم ثلاثة عوامل هي:

-**المؤسسات المالية الدولية:** من المفروض أن تقوم هذه الدول بمراجعة السياسة الاقتصاديـــــــة و النقدية، المتعلقة بالمغالاة بسعر الصرف ثابت قبل 1995، ونظرا لحالة الازدهار الاقتصادي في الثمانينات، وكذا لديها أكبر حجم من احتياطات العملة الصعبة، تأخرت إلى غاية جويلية 1997، أين سمحت بتدخل المؤسسات المالية الدولية، التي حفزت في هذا الإطار جميع البنوك المركزية بتعويم سعر صرفها. وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة، وبالتالي انخفاض قيمة رأس المال، و بالتالي أضحت هذه الدول مسرحا لهجمات المضاربين.

-**صندوق النقد الدولي:** عندما بدأت ملامح الأزمة في دول ج.ش.آ بالظهور، طلبت هذه الدول من الصندوق المشورة لكن أقصى ما قام به، قدم قرض خرافي بـــ 120 مليار$ على شكل دفعات، و في نفس الوقت يعترض على أن هذه الدول لا تملك خطة طوارئ للاقتصاد، وأنها تعاني من ضعف في صلتها الإقليمية وضعف الرقابة المصرفية، وبالتالي ضرورة الإصلاح في مجالات السياسة النقدية والاقتصادية، لكن الغريب أن الصندوق كان يمتدح وبقوة السياسة النقدية لدول ج.ش.آ، واحتمال تسويقها إلى الدول العربية مثلا، وفي عام 1997 يوجه لها النقد وبقوة، أما بالنسبة لخطة الطوارئ لمواجهة الأزمات النقدية والاقتصادية، لماذا لم يلمح لها خلال مرحلة تحقيق معدلات النمو العالية في السبعينات والثمانينات هذا الأمر يشكك في ملاحظاته وآراءه.

- **الاقتصاد الصيني:** وعت الصين اللعبة السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية، بذلك تمكنت من منافسة سلع ج.ش.آ وسلع الأوروبية داخل السوق الأمريكية، فاستجوذت بذلك على الأسواق الدولية هذا الأمر أثر على اقتصاديات ج.ش.آ، فقد تراجعت حصة دول الشريط الرباعي من صادراتها في

السوق الأوروبية والأمريكية بمعدل 20%. و اشتدت الأزمة عمقا بسبب واقع الاقتصاد الصيني [55][عبد الأمير السعد،2003]. وقد ساهمت الصين بتوفير 5 مليار $ لتحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي الإقليمي والعالمي، وأصبحت الصين محط إعجاب العالم. لا يتوقف عنصر المفاجئة في وقع الأزمة المالية بل يمتد إلى مدى عمقها وسرعة انتشارها و طول مداها. فما هي الأسباب التي ساعدت على انتشارها. يمكن حصرها في:

- سوء إدارة الأزمة من قبل الحكومات أو من قبل صندوق النقد الدولي، وإن كنا نجد عذرا لسوء إدارة الأزمة لقلة خبرة هذه الدول في التعامل مع هذه المعطيات، ليتبادر إلى الذهن حول مدى فاعلية ونجاعة سياسات الصندوق في استعادة ثقة السوق.
- العلاقات التجارية بين دول ج.ش.آ. فكل دولة من هذه الدول هي شريك تجاري رئيسي للآخر، حيث تبلغ حصة الصادرات بين دول شرق آسيا بنسبة 40% من إجمالي الصادرات.
- الروابط المالية: يرى "بارك وسونغ": "إذا كانت الأسواق المالية على درجة عالية من التكامل مثل دول ج.ش.آ، يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم في سوق ينتشر في جميع تلك الأسواق، وهو ما يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الصدمة فقد بدأت الأزمة المالية الآسيوية في تايلاند لتمتد إلى دول ج.ش.آ "
- الكساد الياباني: ينعكس التطور سلبيا أو إيجابيا للاقتصاد الياباني بوضوح على هذه الدول، عندما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي من اليابان لصالح هذه الدول، تم اتجاه هذه الأخيرة إلى التمويل المصرفي والاقتراض الخارجي قصير الأجل.

حققت هذه الأزمة انعكاسات إقليمية وعالمية كبيرة فمثلا: شهد العالم معدلات نمو سالبه في الدول المتضررة بلغ-13.7% في إندونيسيا، -8% في تايلاند، -6.8% في ماليزيا، -5.5% في كوريا الجنوبية، -0.5% في الفلبين، تراجعت الواردات بنسبة 17%، أما البطالة فقد شهدت معدلات عالية، ففي تايلاند ارتفع مستوى البطالة من 1.54% في عام 1996 إلى 5.6%في عام 1998 . كما سجل تراجع لمعدل النمو في الدول أمريكا اللاتينية بنسبة 1.0% في عام 1998، كما تراجعت تدفقات رؤوس الأموال في الأسواق العالمية، وتعرضت السندات بصورة خاصة إلى ضربة شديدة [56][أنور هاقان ،2002].

ج- الأزمة المالية الأرجنتينية: لعبت ثلاثة عوامل في تشكل هذه الأزمة تتمثل في:

- **التحول في السياسة الأمريكية إتجاه الملف الأرجنتيني:** خلال العهدة الأولى لكلينتن (جانفي 1992)، ورث الاقتصاد الأمريكي أعباء اقتصادية ثقيلة من جراء حرب الخليج الأولى، ساهم في انخفاض قيمة الدولار، هذا الأمر خدم السياسة الانكماشية للأرجنتين نظرا لربط البيزو

بالدولار الأمريكي، وهذا سمح بزيادة القدرة التنافسية للسلع الأرجنتينية وبالتالي زادت صادرتها، كما أنه خلال نفس العهدة شهدت تدخلات عديدة ومستمرة من طرف السياسة النقدية الأمريكية لصالح السياسة النقدية الأرجنتينية، حيث منحت لها قروض واسعة، فقامت بدور الوسيط مع المؤسسات المالية الدولية لتحفيزها على منح قروض بشروط ميسرة للأرجنتين. لكن خلال العهدة الثانية إنقلب الوضع جذريا، فنظرا لانتعاش الاقتصاد الأمريكي أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الدولار في السوق الدولية، ومع ارتباط البيزو بالدولار تدهورت القدرة التنافسية للسلع الأرجنتينية، الأمر الذي إنعكس سلبا على الميزان التجاري، كما أن السياسة النقدية الأمريكية أصبحت مغايرة للسياسة السابقة، فقد تراجعت في منح القروض للأرجنتين وتحولت من قروض ميسرة إلى قروض قاسية، نظرا لغياب الدور الفعال لأمريكا.

- **الأزمة المالية الآسيوية:** أدى اندلاع أو انفجار الأزمة الآسيوية إلى التشكل التدريجي للأزمة الأرجنتينية ومنه فقد ساهمت بتعجيل تفجير الأزمة.

- **إدارة الاقتصاد:** إن السياسة الاقتصادية خلال فترة الرئيس "كارلوس منعم" كانت مقبولة، فقد سجل تراجع لمعدلات البطالة، وانخفاض معدلات التضخم مما ساهم في حل المشاكل الاقتصادية واحتواء الأزمة، لكن الملاحظ أن هذه السياسة كان ذرعا دون انفجار الأزمة بشكل سريع. بالإضافة إلى هذه العوامل الرئيسية هناك عوامل أخرى: كالفساد الإداري، الأزمة البرازيلية...الخ. و لمعالجة الأزمة قدم الصندوق للأرجنتين مستويين: المستوى النقدي: منحها 40 مليار$، أما على المستوى الاستشارة الفنية: قدم مقررات السياسة الليبرالية، كما اقترح تعويم أسعار الصرف، وقد استخدمت الأرجنتين 3 مؤشرات لمعاملاتها الدولية، المؤشر الأول في التجارة الدولية: 1$ = 1.4 بيزو، أما المؤشر الثاني فهو التعويم، والمؤشر الثالث هو استخدام عملة الأرجنتينو.أما الإجراء الثاني: تخفيض قيمة البيزو 1$= 1.5 بيزو. وقد أخذت الحكومة الأرجنتينية عدة إجراءات منها: إجراءات إعادة هيكلة الإنفاق العام، واستخدام مقايضة الدين.[57] [عبد الأمير السعد، 2003].

ومنه يتضح عدم المبالغة بأهمية السياسة المالية الانكماشية، كما جاء في إطار الخطاب الرسمي للصندوق.

2-1 صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: معالجة الأزمات المالية وشؤون التنمية:

ساهمت العولمة بظهور تحديات جديدة لـــ IFI، أهمها العمل على تقوية صلابة النظام المالي الدولي بحيث يصبح أقل عرضة للأزمات المالية، وأكثر قدرة على التصدي لها، وفي هذا المجال يعمل الصندوق والبنك معا، خاصة في تصميم برنامج يسعى إلى تقوية النظام المالي للدولة. كما يقوم الصندوق بوضع الإطار العام للاقتصاد الكلي ورسم سياسة سعر صرف العملة، أما البنك يتوجه إلى دعم الاستثمارات طويلة الأجل في إطار التنمية. أعدت المجموعة المالية الدولية مذكرة إصلاحات طموحة تهدف إلى منع حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل، أو على الأقل الحد من تأثيرها. تعتمد على تقوية النظام النقدي والمالي الدولي، من خلال:

1-تعمل الحكومة على زيادة فاعلية المؤسسات المالية والنقدية من خلال الإجراءات التالية:

- تقوية الأطر القانونية والرقابية والتنظيمية للبنوك.
- مواجهة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- وضع مجموعة أساسية من معايير المحاسبية الدولية.
- الانتهاء من وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لحسن تنظيم وإدارة قطاع الشركات.
- تجنب نظم أسعار الصرف الحساسة لأي هجوم.
- ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب.

2- التركيز على الوقاية، كأول خط دفاع ضد الأزمات المالية، ورفع إطار لمعالجة الأزمات المالية، عن طريق تشجيع الانفتاح ونشر البيانات. فقد أنشأ الصندوق في عام 1996 معيار خاصا لنشر البيانات(SDOS).

3- تحسين قدرة عمل الصندوق وتوفير أدوات جديدة تستخدم في معالجة الأزمة، و في عام 1998 أنشأ صندوق احتياط مالي طارئ، يعرف بـــ "الترتيبات الجديدة للاقتراض"، تبلغ موجوداته 50.000 مليون دولار، يمنح هذا التمويل بأسعار فائدة تفوق الأسعار السائدة في السوق. كما استحدث الصندوق مرافق جديدة تتمثل في "مرفق الاحتياطي الإضافي"، و الثاني "الحساب الائتماني الطارئ "،و يتم استخدام الأول عند اتساع نطاق الأزمة ، و قد استعمل لمساعدة كوريا الجنوبية في ديسمبر 1997، ثم البرازيل في عام 1998. أما الثاني فقد انشأ بغية تحفيز الدول على اتباع سياسات معينة تحفظها من التعرض للأزمات. أخيرا تم مناقشة المواضيع الخاصة بالحكم الجيد و محاربة الفساد و الرشوة.[58][تيموثي عيثنر،2001].

بعد استعراض لأهم النقاط المدرجة للصندوق والبنك الدوليين للحد من وقوع أزمات مستقبل، كشفت الأزمة الآسيوية على فشل البرنامج الطموح لصندوق في الوقاية من الأزمات

لا سيما أن دور المعلومات لا يكفي لتجنب حدوث أزمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى احتمال أن هذه المعلومات التي تصدرها الدول الأعضاء أن تتعرض للتلاعب والتزوير، مثل توفير بيانات للصندوق غير دقيقة حول مستوى المديونية، واحتياطات العملة الصعبة، لكل مـــن : كوريا الجنوبية، إندونيسيا، تايلاند، ماليزيا، وحتى إن اتسمت هذه البيانات بالدقة فهي لا تعكس الصورة الصادقة للاقتصاديات الدول. بالإضافة إلى دور المعلومات ومؤشرات الإنذار لتفادي خطر الأزمات قد أصبحت في حد ذاتها أداة في ظهور حالات الهلع والذعر لدى الجمهور [59][عبد الحكيم الشرقاوي، 2003].

*** دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية:**

1- دور الصندوق في أمريكا اللاتينية: نظرا للأزمات المتتابعة الآسيوية، الروسية، ثم البرازيلية زادت نقمة دول أمريكا اللاتينية على الصندوق بصفة خاصة وعلى المؤسسات المالية الدولية بصفة عامة. ففي منتصف عام 2000، مازالت 12 دولة من أصل 20 دولة التابعة لهذه المنطقة مرتبطة بقروض مع FMI بمجموع 22 مليار و.ح.س.خ، أي حوالي 30مليار دولار. كان البرازيل المستفيد الرئيسي من مساعدات الصندوق بمبلغ 18 مليار $، و في إطار المساعدات الدولية تحصل على 41.5مليار$، بالإضافة إلى مساهمات معتبرة من طرف البنك الدولي و مؤسسة التنمية الدولية(4.5 مليار دولار لكل واحدة). كما تحصلت المكسيك على قرض بـــ 17.8 مليار$ من FMI ، وفي إطار البرامج المبرمة معIFI شرعت دول أمريكا اللاتينية بتنفيذ سياسات اقتصادية قوية تهدف لإصلاح حساباتهم العامة ومحاربة النضخم. تؤكد مؤشرات الأشهر الأولى من سنة 2000، التأثيرات الإيجابية لمجهودات الصندوق لاسيما في المكسيك، البرازيل، بالرغم من وجود بعض الاضطرابات في عدة دول خاصة: الإكوادور، الأرجنتين، في هذه المرحلة توقع نموا مقدرا بـــ:4% لدول المنطقة[60][Ministère de l'économie, 2000].

2- دور الصندوق في منطقة جنوب شرق آسيا: يعتبر صندوق النقد الدولي في آسيا مؤسسة غربية تصف دواء رأسمالي غربي وفشله يعتبر فشل الرأسمالية ذاتها.[61][وليام ماكجرن،2003].

ففي نهاية سنة 1999، تعاقدت 7 دول آسيوية مع الصندوق بمبلغ إجمالي 26 مليار و.ح.س.خ. أي 47% من مجموع القروض المصادق عليها. وخلال الأزمة الأسيوية في فترة 1996-1997 قدم الصندوق قروضا ضخمة بصورة استثنائية وصلت 36 مليار$ إلى كل: من إندونيسيا، كوريا، تايلاند، لدعم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية. وأنشأ بفعلها تسهيل الاحتياطي الإضافي في عام 1997، خصيصا لمساعدة الدول على مواجهة صعوبات مالية

قصيرة الأجل الناجمة عن فقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ. واستفادت الباكستان وكمبوديا من تسهيل التعديل الهيكلي المعزز الذي حل محله "تسهيل من أجل التنمية والحد من الفقر" في عام 1999. يتشكل البرنامج الموضوع قيد التنفيذ لصالح الدول التي مستها الأزمة الآسيوية من جانبي تعديل الاقتصاد الكلي وإصلاحات تسمح بالتصدي للضعف الهيكلي.

إن مخططات المساعدة الموضوعة حيز التنفيذ تحت وصاية الصندوق، تشكلت من مبالغ ضخمة، هذا ما يفسر مدى اتساع نطاق الأزمة، وكذا الحزم المالية من طرف المجموعة الدولية لمساعدة الدول التي مستها الأزمة للخروج منها بسرعة. فقد وصلت التزامات عقود المساعدة ما يقارب: 118 مليار و.ح.س.خ.

جدول رقم(04):.مساعدات المؤسسات المالية الدولية:

الدول	FMI	البنك الدولي والبنك الآسيوي	Bilatéral	المجموع	En% Pib1999
إندونيسيا	11.2	10.0	21.1	42.3	20
كـــوريا	21.2	14.2	23.1	58.4	13
تايلانـــد	4.0	2.7	10.5	17.2	14.1
المجمـــوع	36.3	26.9	54.7	117.9	.

Source :Ministère de l'économie, des finances et de industrie , les activités du Fonds monétaire international et de la Banque mondiale, 2000 in sitc : http:// attac org/fra/gouv/do/Francc.

لقد سمح التدخل الإيجابي للمجموعة الدولية بإعادة بناء الحسابات الخارجية لعام 1998، مما ساعد على استقرار نسب الصرف. باستثناء أندونسيا التي واصلت لجوءها لطلب المساعدة الدولية، حيث أبرمت عقدا موسعا جديدا بمبلغ 5 مليار و.ح.س.خ. على ثلاثة سنوات، أما الدول الأخرى التي مستها الأزمة لم تستعن بتمويل FMI منذ سبتمبر 1999، وسددت كوريا في سبتمبر 1999 مجموع القروض المقدرة بـــ: 1.36 مليار$ و.ح.س.خ الممنوحة باسم تسهيل الاحتياطي الإضافي، مع بقاء قرض احتياطي طويل المدى بمبلغ 6.3 مليار و .ح.س.خ. و أعلنت تايلاند منذ نهاية سبتمبر 1999 بأنها لن تسحب لا بواسطة FMI ولا بواسطة خطوط الائتمان الثنائية (les lignes bilatéral). و دعا الصندوق إلى ممارسة الإصلاحات الهيكلية.

وفقا للمحاور التالية:

*تحديث الإطار القانوني: بينت الأزمة الآسيوية أهمية وضع إطار قانوني و قضائي في اقتصاد حديث، (قانون الإفلاس، رهن العقارات، خلق محاكم تجارية).

*تحسين شبكات الحماية الاجتماعية: عانت الفئات الاجتماعية الأقل مساعدة من نمو معدلات البطالة، انخفاض في الأجور الحقيقية و ضعف شبكة الحماية الاجتماعية، فمن أجل تخفيف المؤشرات الاجتماعية للأزمة أصبح تطوير مثل هذه النصوص للحماية الاجتماعية واحد من أهم أهداف الحوار بين صندوق النقد و البنك الدوليين في هذه الدول.

و قد عملت الدول الأسيوية بادئ الأمر على تثبيت الصرف لإعادة التوازن في الموازين الخارجية من أجل استعادة الثقة، ووضع حد لتسرب رؤوس الأموال، ما يتضمن سياسة نقدية انكماشية، مواجهة الركود الاقتصادي بتشجيع المبادلات التجارية ضمن المنطقة، ووجهت السياسة الاقتصادية نحو انتعاش وتقوية النشاط والنضال ضد النتائج الاجتماعية ..

***دور الصندوق في إفريقيا:** إن معظم الدول التي تتعاهد اليوم مع الصندوق إما على شكل مواصلة المساعدة المالية والتقنية، أو الحوار باسم السياسات الاقتصادية لدول التي استدارت نحو المؤسسات المالية الدولية، فإن علاقاتها مع هذه الدول تعد بمثابة إشارات عزم هذه الأخيرة على الانفتاح على العالم. كما أن رسم تسهيل التمويل التعويضي من أجل الطوارئ(FECI) لصالح الجزائر، سجل إدارة دولG7 مساعدة الجزائر على إعادة إدماجه ضمن المجموعة المالية الدولية بعد الصعوبات التي واجهتها في عام 1998.

***دور الصندوق في آسيا الوسطى و منطقة CEI:** استفادت دولCEI التي أبرمت عقود مع FMI باستثناء: أرمينيا، بليروسيا، جورجيا بمبلغ 8.2 مليارو.ح.س.خ. في جانفي 2000، نصف المبلغ الإجمالي تقريبا (54%) لصالح روسيا، الثلث 32% لأوكرانيا، يمثل المبلغ الإجمالي للبرنامج المصادق عليه 10% لصالح دول CEI من المبالغ الإجمالية المصادق عليها في جويلية 1999. وافق صندوق على إبرام عقد احتياطي مع روسيا لمدة 17 شهرا بقيمة 4.6 مليار$، وخلال 1999 سجلت الإصلاحات الهيكلية ضعف في التقدم خاصة في القطاع البنكي، وإن تمكن البنك المركزي بعد الأزمة من الحفاظ على مواصلة العمليات البنكية ونظام الدفع، بينما كان التغير في بنية القطاع بطيئا وفوضويا ومتحفظا على سحب الرخصة من المؤسسات الصغيرة المفلسة، وتقلص العدد الإجمالي للبنوك من 1476 نهاية 1998 إلى 1349 في عام 1999، ولاستعادة مساندة المجموعة الدولية العالمية لروسيا، اقترحت مقاربة جديدة للمشاركة عن طريق، بناء وتقوية البناءات الدولية، الإطار القانوني الملائم للاقتصاد، مقاومة الرشوة وغسيل الأموال، إعادة بناء النظام البنكي، تبني تشريع موثوق للملكية العقارية، فعالية النظام الجمركي، نظام فعال للحماية الصحية والاجتماعية.

صادقت الحكومة الروسية يوم 28 جوان 2000 على برنامج اقتصادي واجتماعي طويل المدى مرفق برزنامة مقاسات من أجل السنتين 2000-2001. وتتواصل المحادثات مع صندوق من أجل تطوير نسق ملائم للاستثمار، إصلاحات ضريبية، تحسين الشفافية الحكم الراشد (الجيد)، محيط قضائي للمؤسسات، إعادة بناء الصناعة والخوصصة.

أما أوكرانيا فقد استفادت من عدة اتفاقات مع FMIمنذ 1994 حيث أبرم الصندوق معها في سبتمبر 1998 تسهيل موسع بمبلغ 2.6 مليار و.ح.س.خ. لكنه توقف بسبب عدم كفاية الإصلاحات الهيكلية في قطاع مراقبة الصرف وقطاع الطاقة، لكنها استفادت مجددا من السحب لتسهيل موسع جديد في سبتمبر 1999، تبعا للأزمة الآسيوية والهبوط في مستوى الموارد الأولية.

***دور الصندوق في أوربا الوسطى و الشرقية:** تابع نشاطه في هذه الدول المرشحة للانخراط في الاتحاد الأوروبي مع حفاظه على محورين رئيسيين للتدخل هما: المساعدة في تمويل التبادل الاقتصادي للدولة، والمساعدة الاقتصادية في إطار نسق عالمي مضطرب.

مما لا شك فيه أن الأهمية المتعلقة بدور الصندوق تتباين حسب الدول وحسب الظروف المحيطة. أدت الأزمات في المكسيك وفي روسيا وفي أمريكا اللاتينية إلى زيادة حجم التأثيرات المأسوية على هذه الدول وشعوبها. نستخلص أن جل تدخلات الصندوق في هذه الدول التي تواجه صعوبات خدمت مصالح الدول الدائنة خاصة تلك التي استثمرت في وقت قصير على حساب المصالح الاقتصادية المعنية وهذا ما تعبر عنه مقولة«خوصصة الفوائد، تعميم الخسائر» .[Ministère de l'économie,2000][62]

2-تقييم أداء المؤسسات المالية الدولية :

ركز كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على تحسين تناسق تدخلاتهما، طورا مهماتهما، كما فتحا باب النقاش(الحوار). أعاد البنك الدولي النظر في مفهوم الحكم الراشد (الجيد) من أجل تحسين متابعة عملياته .

لكن فيما عدا العمليات العادية، كل مؤسسة مهدت ورسمت الإصلاحات التي تراها مناسبة، فمنذ بداية 1998، شاركت مديرية الصندوق في أطروحات مناسبة لرغبات مديرية الخزينة الأمريكية يتعلق الأمر بـــ: تحسين نوعية المعطيات الإحصائية، تنمية فعالة للمراقبة التي يقوم بها الصندوق. وفي 17 ديسمبر 1999 قررت الدول الأعضاء خلق أداة جديدة للقرض تمثلت في تسهيل الاحتياطي الإضافي لمساعدة الدول التي تواجه صدمة مفاجئة، كما ارتفعت مصادر الصندوق من 18.5 مليار إلى 34 مليار و.ح.س.خ في 20 نوفمبر 1998، استعملت هذه الأموال

من أجل البرازيل في ديسمبر 1998، وفي 19 ديسمبر 1998 خلق الـFMI نظام عام لبث المعطيات من أجل وضع إطار إحصائي فريد ومميز، وفي جانفي 1999 ارتفع رأس مال الصندوق من 146 إلى 212 مليارو.ح.س.خ . أما البنك الدولي فقد خلق مؤخرا آلية جديدة للاستعداد المسبق للمنح السريع للقروض في حال دعت الحاجة، وتم فتح اعتماد جديد يدعى:" خيار السحب المؤجل".

2-1 صندوق النقد الدولي: عمل ضيق ومعترض:

1- اختفاء دوره في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات: يعتبر الصندوق مؤسسة مركزية للنظام النقدي العالمي، يهدف إلى استقرار النظام النقدي العالمي، وفي بداية السبعينات تغير دوره بصفة أساسية، فأصبح أداة تعديل مالي ومساعدة الدول النامية على تجاوز الأزمات المؤقتة فيوفر لها الأموال اللازمة لمواجهة الصعوبات بشرط التزام هذه الدول بسياسات مناسبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2- عمل محدود بسبب التزام الحذر: يتقلص وينحصر عمله بسبب التزام الحذر في تقدير الوضعيات المالية للدول، يشكل خطر التنبؤ"auto réalisation"تحديا دائما لعمل الصندوق، بحيث يمكن أن يلعب دور الإطفائي الذي يشعل النار عند محاولة إطفاء جمرة الاختلالات. ذكر الاقتصادي"Jeffry Sachs " الذي ينتقد كثيرا عمل الصندوق في آسيا في عام 1998 قال" تقارن هذه المؤسسة بشركة المطافئ، شخصيا تجعلني أفكر في الشخص الذي ينادي وسط نيران في مسرح، رأى بعض الشرارات التي يمكن أن تصبح حريقا في وقت ليست إلا بعض المشاكل البنيوية الصغيرة، لكن لا يجد أفضل مما يعمل عن طريق طلب النجدة"النار،"النار"، النتيجة: إنه الذعر صدقوني". يضيف في آسيا، أن صندوق لا يساعد على استعادة الثقة بل على العكس تسبب في حركة من الحذر عند المستثمرين الذين قالوا:" إذا كان الصندوق هنا فمن الأفضل أن يرحل".

3- حدود عمل FMI في منع حدوث أزمات: أبرز Stanley Fischer وJean-claude عند سماعهم من طرف مجموعة العمل الدولية، في 18 ماي 1999، أن حدود إمكانيات الصندوق في منع حدوث الأزمات مرتبطة بعمل الحكومات التي تحترم السيادة الوطنية. يمكن أن يكون أصل الأزمة سياسيا، هذا الأمر صعب الاستدراك، بالإضافة إلى أن صوته لا يكون دائما مسموعا من قبل الحكومات الدول التي تواجه وضعية حرجة، ولا يستطيع القيام بأي شيء إلا إذا طلبت منه الحكومات ذلك. في حين أن هذه الحكومات لا تطلب مساعدته إلا إذا أصبحت الأزمة مستحيلة التحكم بدون مساعدة مالية معتبرة. خلال الأزمة المالية الآسيوية ذكر"Michel cam de ssus "

عام 1998 بأن: "كان وقع المفاجئة كبيرا على الدول الآسيوية وعلى الفاعلين في الأسواق بسبب حماسهم المفرط لسنوات النجاح الطويلة، متجاهلين التحذيرات التي تأتيهم من الخارج..."

كما ينتقد FMI لأنه لا يملك نفس سرعة رد فعل مثل الأسواق المالية بسبب نظامه كمؤسسة عالمية، ويحدد عمله بسبب بطء تنفيذ الإصلاحات الضرورية من طرف الدول من أجل معالجة اختلالات أنظمتهم المالية. بالفعل فهو لا يستطيع أن ينوب عن عمل الإدارة، خاصة في الميدان الضريبي، أخيرا يبقى خاضعا في درجات تدخله إلى المعلومة المقدمة من طرف السلطات الوطنية.

قادت المطالب الصارمة لـــ(FMI) فيما يخص سياسات الميزانية والنقدية في آسيا إلى ارتفاع كبير في مستوى معدلات الفائدة، التي أثارت إفلاس العديد من الشركات المدينة بشكل كبير. كما أنها وبدون شك مسؤولة عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في إندونيسيا. وحسب "Joseph Stieglitz "المحلل الاقتصادي الرئيسي للبنك الدولي:" سيعرض الـــFMI سياسة الميزانية (ضريبة قاسية جدا) على دول آسيا التي تواجه أزمة، والتي يمكن اعتبارها مسؤولة عن بروز هذه الأزمة". أما: M.Jean Pierre ذكر أن"FMI أعطى شعورا خلال تدخلاته الأخيرة بأنه كان حاملا للعديد من القيم، خاصة النموذج الاقتصادي الأمريكي، وبأن أعماله تشكلت لتقام في أعماق مجتمعات الدول المغاثة وقد عايش الآسيويون هذه الوضعية بشكل رهيب.

ويجمع العديد من رجال السياسة والاقتصاد أن التأثيرات كانت مدمرة لسياسات الاقتصاد الكلي التي فرضها FMI على مستوى الدول السائرة في طريق النمو. وقد أخذ الصندوق بعين الاعتبار هذه الانتقادات حيث وضع سياسات تعديل بوجه إنساني، موسعا لسلسلة القروض المقدمة لهذه الدول. قاد هذا التعديل إلى إتجاه الصندوق للاهتمام أكثر بالإصلاحات البنيوية وبالنتائج الاجتماعية من جراء تنفيذ سياسات التعديل في هذه الدول.[63] [Régulation financière,2002]

أتهم FMI من طرف عدة رجال سياسة والاقتصاد بقصر النظر خلال الأزمات الحديثة، فقال أحد الاقتصاديين بأنه يجب على FMI أن يركز على الهدف الذي أنشأ من أجله أي تمويل الأزمات الناجمة عن اختلالات ميزان المدفوعات في الأجل القصير.

يطرح"ستانلي فيشر" إمكانية مدى الحاجة إلى مقرض دولي أخير ويرى أنه يجب توسيع نطاق مهامه وزيادة موارده لقيامه بهذا الدور. وتتمثل وظيفة " المقرض الأخير"، في معالجة مشكلة السيولة التي تعم النظام المصرفي من خلال معالجة مواطن الضعف في النظام المالي.

خلال الأزمات المالية اتجه الصندوق نحو إعادة رسملة للبنوك المعسرة، وتحصين المستثمرين والمقرضين من الخسائر خاصة بنوك الأمريكية الكبرى ولم يتوجه كمقرض أخير.

ويرى اقتصاديين هما: " ستيفن سميث" و "لاري وول" يعملان بالبنك الاحتياطي الفيدرالي " إن نجاح المقرض الأخير يتطلب أن يتوفر لديه من المعرفة ما هو أكبر من المعرفة المتاحة لدى السوق على الأقل مؤقتا، وبالتالي فإن قيام الصندوق بالإقراض سيكون لإطالة بقاء المؤسسات الخاسرة التي من المفروض تصفيتها، ومن الصعب أن يكون لديه معلومات تفوق المعلومات المتاحة في الأسواق المالية الدولية بصورة سريعة عن مدى سلامة أوضاع مؤسسات معينة، لهذا يستحيل على الصندوق أن ينجح كمقرض أخير. خلاصة سميث يجب لن يكف الصندوق عن الإقراض[64][لورانس هوايت، 1999].

أما أيان فاسكوزا مدير مشروع الحرية الاقتصادية العالمية بمعهد "كاتوا" قال: "أنا أؤيد تصفية صندوق النقد الدولي لأن تدخلاته تؤثر سلبا في الاقتصاد الدولي الذي يزداد تحررا".

2-2 البنك الدولي: ترابط غير كافي مع المؤسسات المالية الدولية:

كشف نظام بروتن وودز على مسؤولية البنك الدولي في إعادة البناء، ومساعدة الدول على التقدم لخفض مستويات الفقر في العالم. كما ولدت عدة بنوك تنمية إقليمية كالبنك الآسيوي للتنمية، تهدف هذه البنوك نحو تحقيق التنمية الاقتصادية. في الحقيقة طورا كل من FMI و BM أعمالهما بمنطقين مستقلين، ومنذ الأزمة الآسيوية والمناقشات التي جرت بينهما قد حسنت من تعاونهما، فقد اهتدى البنك العالمي بعد مناقشات حية إلى جهة الصندوق في تأملاته في الأزمة الأسيوية، ليشترك كل منهما مع البنك الأسيوي للتنمية في إنجاز مخطط الإنقاذ الذي طبق في هذه المنطقة.

سمحت الأزمة بوضع ميكانيزمات التعاون وتوزيع الأدوار بين المؤسستين، لقد اتفقا على تقييم القدرات المالية، مع خلق لجنة ربط لضمان معلومات منتظمة عن أنشطتها، بالإضافة إلى تطوير المهمات المشتركة، واتفقت المؤسستين على إمكانية توجيه كل مؤسسة لتشارك في اجتماعات اللجنة النقدية لـــFMI ولجنة التنمية لـــ BM بالتدريج ووضع تعاون مشترك بينهما.لكنه غير كافي. إن سياسات البنك الدولي خدمت مصلحة الرأس المال العالمي في عدة نقاط:

* دعم نشاط الشركات المتعددة الجنسية في حقل استخراج وتصدير المواد الخام، بواسطة تمويل التجهيزات الأساسية، كما يسهل مهمتها من خلال حث الدول النامية على إنجاز مشاريع البنية التحتية مثل: الطرق، السدود، السكك الحديدية... ويسهر على حمايتها من مخاطر التأميم.
* الدفع نحو رسملة القطاع الزراعي وتفضيل المنتجات الموجهة للتصدير على حساب تأمين الاكتفاء الذاتي.

* العمل على دمج الدول المتخلفة في المنظومة الرأسمالية.

* اعتبر البنك أن الاستثمار في الصناعة هي مسؤولية رأس المال الخاص مباشرة، ويمتنع البنك من الاعتراف بنجاح التصنيع في كوريا، ماليزيا، اللتين نجحتا على عكس ما يقترحه البنك الدولي من فتح الاستثمارات الأجنبية...الخ.

* تعامل البنك فقط مع النظم التابعة لسياسات الو.م.أ مثل أنظمة موبوتو وماركوس وغيرهم، والملاحظ أن البنك لا يهتم بالممارسات غير الديمقراطية وانتشار الفساد في هذه النظم .

إن الدول الآسيوية التي عانت من الأزمة في عام 1998 بدأت تهتم بإعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي، وتكييف البناء الاقتصادي، الإشراف على ضبط قوى السوق مع التمسك بقيمها الآسيوية. وبالنسبة لروسيا التي عانت كذلك من ويلات هذه الأزمة على جميع الأصعدة اكتشفت أن هناك حاجة إلى ضبط دور القطاع الخاص، وإيجاد دور فعال للدولة في النشاط الاقتصادي في إطار محدد، في حين أن الدول المتقدمة التي لم تتأثر بالأزمات المالية تعتقد أن الأزمة مرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي أكثر من كونها ظاهرة آسيوية، وانتبهت هذه الدول إلى أن السياسات الليبرالية ليست خالية من العيوب والشوائب. لهذه الأسباب تعالت الأصوات في شتى القارات بضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية والعودة إلى السيطرة الوطنية على التدفق الدولي للرساميل وفرض ضريبة عالمية على المبادلات المالية الدولية تعرف باسم "ضريبة توبين" [جوزيف عبد الله، 2003][65]. وأمام هذه المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية أصبح من الضروري العمل من أجل إقامة نظام نقدي ومالي عادل ومستقر لصالح المجتمع الدولي.

3.عولمة الفقر وإصلاح الاقتصاد الكلي:

3-1 مفهوم الفقر، طرق قياسه ، مؤشراته، أسبابه و توزيعه:

في العشرية الأخيرة أصبح الفقر ملكا متوجا تقام من أجله الدراسات والأبحاث على المستوى الدولي والمحلي، كما تقام على شرفة عدة مؤتمرات، فكيف تحول الفقر إلى بطل ؟ .

1.مفهوم الفقر: عرفه "نور اليستنغ" ونيكولاس سناري بـــ:"إن الفقر منتوج ديناميكية اقتصادية واجتماعية و سياسية متكاملة، حيث تتجند مختلف العناصر بطريقة تمكنها من تعميق الوضعية المأسوية التي يعيشها الفقراء".(66)[سالمي جمال، 2002].

كما يمكننا إعطاء تعريف عام متفق عليه للفقر:"هو عجز الفرد و الأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية، أو وجود الفقر باعتباره انخفاض الدخل أو النفقات إلى المستوى الذي لا يفي بالحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة".(67)[سحنون محمد،2003].

2-أهم طرق قياس خط الفقر : خط الفقر هو الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان فقيرا إذا هبط عنه.

* طريقة استهلاك الطاقة الغذائية: تقدر دالة تكلفة السعرات الحرارية وفقا للمعادلة التالية:

$$Iny_t = a + bc$$

حيث: C: استهلاك السعرات الحرارية.

Y_t: إجمالي الإنفاق على الغذاء.

a,b: المعاملات

ويقدر خط الفقراء وفقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية كما يلي: $Z= C^{a+bc*}$

***طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية:** تعبر عنها بالصيغة التالية:

$$Z_f = Z\ P_j \times j^*$$

حيث:

Z_f : إنفاق الفقراء على السلع الغذائية فقط.

*Xj: حزمة سلع والاحتياجات الأساسية من الغذاء.

P : أسعار هذه السلع.

وفي الولايات المتحدة تم استخدام معامل التحويل لحزمة السلع الغذائية الاساسية إلى خط الفقر كما يلي: $\{Z = Z_f + Z_n = \phi Pj \times j\}$

حيث: Z_n إنفاق الفقراء على السلع والخدمات غير الغذائية. ϕ : معامل التحويل.

3- مؤشرات الفقر:

***مؤشر: Head count**: يعد من أهم المؤشرات لقياس درجة الفقر:

وفق الصيغة الرياضية التالية: $N= g/n$

حيث g: عدد الفقراء.

n: حجم السكان.

***مؤشر سن للفقر**:"Sen's" يستعمل لقياس الفقر وفق المعادلة التالية:

$$P= H . M^*$$

$$.M^* =M+(1-M)G$$

حيث:

P: درجة الفقر.

H: مؤشرHead count

M: نسبة فجوة الدخل

G:معامل بيني

*M: معامل بيني المعدل.

ويقيس هذا المؤشر فجوة الدخل(IGR) بالصيغة التالية:

$$IGR=1-\frac{\text{متوسط دخل الفقراء}}{\text{خط الفقر}}$$

***معامل جيني**: يعتبر هذا المعامل عن المساواة في توزيع المداخيل، و كلما قلت هذه النسبة كانت مؤشرا للمساواة في توزيع الدخل.

$$G=1-\frac{1}{1000}\sum\left(\frac{Yi+Yi-_1)}{n}Fi\right.$$

حيث: G: معامل جيني.

Yi: التجمع التراكمي للنسب المئوية الدخل مقابل النسبة(i)

Y_{i-1}: التجمع التراكمي للنسب المئوية الدخل مقابل النسبة السابقة$(i-1)$

F_1:النسب المئوية لعدد الأسر في الفئة(i)

(1): عدد الفئات.

ويعرف كذلك معامل جيني العلاقة بين التوزيع التصاعدي للسكان بالنسبة إلى التوزيع التصاعدي للمداخيل وفق الصيغة التالية: $G = 1 - \sum SPi(Y_i - Y_{i-1})$

حيث $0<G<1$

Yi: التوزيع التصاعدي للمداخيل في الفئة(1).

Y_{i-1}: التوزيع التصاعدي للمداخيل للفئة السابقة(i−1).

SP_i: نسبة سكان الفقراء في الفئة(i).

***مؤشر فوستو وثورييك:** وهو مؤشر لحساب رفاهية أفقر الفقراء،

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{n}\left[\frac{z - Y_j}{z}\right]^\alpha$$

حيث: P_α : مؤشر فوستر.

α : درجة اهتمام المجتمع برفاهية الفقراء.

Y_j : إجمالي دخل الفقراء. [68][2002، www.arab-apc.org].

***مؤشر فجوة الفقر:** فجوة الفقر هي النسبة المئوية للفرق بين دخول الفقراء وخط الفقر.و تعرف بالنسبة التالية $P_G=\sum_{i-1}^{N}(1-Y_i/Z).n....(1)$

حيث أن P_G: فجوة الفقر.

Yi: مستويات الدخل للفئات الفقيرة.

Z: خط الفقر.

n: حجم السكان

$P_G=q(z-m)...(2)$

حيث: J: عدد الفقراء أو الأسر الفقيرة.

Z: خط الفقر المدقع.

m: متوسط دخل الأسر الفقيرة. [69][بدر صالح عبيدي، 1999].

كما يمكن قياس الفقر بواسطة مستوى الداخل مستوى الاستهلاك وأهم هذه المؤشرات هي: السعرات الحرارية المستوى الصحي، المستوى التعليمي، توقع الحياة... الخ.

4-أسباب الفقر العالمي:

***البطالة العالمية:** يتغدى النظام الاقتصادي الدولي الجديد على الفقر البشري و العمل الرخيص، و حسب منظمة العمل الدولية يعاني من البطالة مليار من البشر أي ما يقارب ثلث قوى العمل العالمية.

***اقتصاد العمل الرخيص العالمي:** تعمل الشركات العالمية على تقليل تكاليف العمل على المستوى العالمي، فالأجور الحقيقية في العالم الثالث و أوربا الشرقية أدنى نحو سبعين مرة منها في الولايات المتحدة، أوربا الغربية و اليابان.

***تراكم الثروة العالمية:** تشجع إعادة الهيكلة الاقتصادية الركود في عرض السلع و الخدمات الضرورية في حين تشجع الاستثمار السلع الترفيهية.

***انهيار الإنفاق الاستهلاكي:** في ظل اقتصاد العمل الرخيص، تساهم عملية توسيع الإنتاج عن طريق التحجيم و التسريحات العمال التي تضغط على قدرة المجتمع على الاستهلاك.

***تدمير رأس المال الصغير:** تحت شعار "البقاء للأصلح" للمنشآت التي تملك أكثر التكنولوجيات تقدما، يتم القضاء على فروع اقتصادية صغيرة، كانت تستقطب عمالة معتبرة. [70][ميشيل تشوسودوفيسكي،1999].

* **نتائج عهود الاستعمار:** خلال حقبة الاستعمار تعرضت هذه الشعوب إلى استنزاف واسع لخياراتها. [71][مريم زيدون، 2003].

5-خريطة توزيع الفقر في العالم: استفحال التناقض بين الشمال و الجنوب:

جدول رقم(05): أهم مؤشرات الأغنى والأفقر في العالم حسب المجموعة العالمية لعام 1997:

البيان	مجموع الدول الأغنى 20%من سكان العالم	مجموعة الدول المتوسطة 60 % من سكان العالم	مجموع الدول الأفقر 20% من سكان العالم
إجمالي الناتج المحلي العالمي	%86	%13	%1
إجمالي صادرات العالم	%82	%17	%1
الاستثمار المباشر في العالم.	%68	%31	%1

المصدر: مصطفى عبد الله الكفري: العولمة المفهوم و المصطلح،2003، عن موقع :

www.rezgar.com

جدول رقم(06): مقارنة بين الدول الأكثر ثراءا والأكثر فقرا.

البيـــــــان	1960	1994
حصة الـــ 20%الأكثر فقرا من أصل العائدات الإجمالية للعالم.	2.3	1.1
حصة الـــ20% الأعلى دخلا في العالم	%70	%85
الفارق بين 20% أثرياء و 20% فقراء	1/30	1/78
حصة بقية الدول	%30	%15

المصدر: مصطفى عبد الله الكفري: مرجع سبق ذكره.

إن الوضع الحالي يشير إلى عدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة:

***الفوارق على المستوى الاقتصادي:** يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 1999 أن خمس سكان العالم الأكثر ثراءا يملكون 86%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يسيطرون على 82%من أسواق الصادرات و الخدمات، 68% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في حين أن خمس السكان الأفقر في العالم لا يحصلون سوى على 1% من كل قطاع من القطاعات السابقة و يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الصناعية بنسبة 58% أما مجموع الدول الإفريقية فيقدر نصيبها بـــ 4% من الاستثمار العالمي المباشر.

***الفوارق على المستوى التكنولوجي:** يتسم عصر المعرفة بالإبداعات العلمية والتكنولوجية التي فاقت الخيال فنجد اليابان تملك 3548 مهندسا وباحثا عن كل مليون، في حين أن إفريقيا لا تملك سوى 53 مهندسا وباحثا عن كل مليون. و أشار تقرير المنظمة الأممية حول الفقر لسنة 2000، أن 0.1 من 10000 مواطن في الدول الفقيرة مرتبط بأنظمة الإعلام والاتصال، أما الدول المتوسطة الدخل فإن 4 من 10000 مواطن مرتبط بهذه الأنظمة، في المقابل نجد 380 من 10000 مواطن في الدول المتقدمة مرتبطين بهذه الأنظمة. أما تقرير التنمية البشرية لعام 1999 فأشار أن خمس السكان الأكثر فقرا في العالم مرتبطين بنسبة 0.2% من شبكة الانترنيت، أما خمس السكان الأكثر ثراءا يتحكمون 74%من الخطوط الهاتفية في العالم و 93% من شبكة الانترنيت.

***الفوارق على المستوى الاجتماعي:** حذر تقرير الأمم المتحدة حول الفقر في العالم لسنة 2000، فمثلا انتقل عدد الفقراء في الهند من 277 مليون نسمة إلى 335 مليون نسمة، أما الباكستان ارتفع من 29 مليون إلى32 مليون نسمة، وكشف الأمين العام كوفي عنان أن أكثر من مليار و 200 مليون شخص يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم و 3 مليارات من البشر يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، ويعاني 830 شخص من سوء التغذية ويفتقد 750 مليون شخص إلى

المسكن اللائق[72][خالد قدور، 2003]. و من الصخرية أن:"تحصل كل بقرة في أوروبا على دعم ثلاثة دولارات في اليوم بينما يعيش 40% على أقل من دولار يوميا".[73][تقرير التنمية البشرية، 2002].

تشير بعض الإحصاءات إلى:

- من بين 4.6 مليار من سكان الدول النامية يوجد 850 مليون أمي، حوالي مليار شخص غير مزودين بالماء الشروب، ما يقارب بـــ 325 مليون من الأطفال غير متمدرسين، ما يقارب 14 مليون طفل يعانون من سوء التغذية أعمارهم أقل من 5 سنوات يموتون سنويا بأمراض وكوارث.
- الـــ 20% الأغنى في العالم يملكون ما يعادل 74 مرة من دخول 20% من السكان الأفقر في العالم.
- ثلاثة أشخاص الأغنى في العالم لهم ثروة تفوق الدخل المحلي الخام لـــ48 دولة الأكثر فقرا.

2-3 انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي:

يتطلب توسيع إنتاج الشركات العالمية حصر اقتصاديات الدول النامية وتدمير قاعدتها الإنتاجية، لصالح الإنتاج العالمي فيصبح الفقر نتيجة حتمية لنظرية الإصلاح الاقتصادي الكلي. وفي عصر الإنترنت وانتقال المعلومات بسرعة مذهلة تزداد الاحتكارات العالمية وتسيطر على الاقتصاد العالمي حفنة من البنوك الدولية، ونمو هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق المحلية أدت إلى إفلاس المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أمريكا، كندا، أوروبا الغربية. جميع هذه العوامل ساهمت في عدم استقرار النظام الدولي.

كما ساهمت إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي في دعم المصالح الجيوسياسية العالمية إلى تدمير اقتصاديات الكتلة السوفياتية السابقة، وزحفت هذه الآثار نحو الدول المتقدمة فانعكست في صورة انخفاض الأجور، زيادة البطالة...الخ. وطبقا لدراسة حديثة صنف 30 مليون في الو.م.أ باعتبارهم جوعا. كما سمحت وصفة FMI الداعية إلى التقشف في الميزانية، تخفيض سعر العملة، تحرير التجارة والخصخصة إلى فقدان السيادة الاقتصادية والسياسية في أكثر من 100 دولة نامية وإن كانت في الأصل سيادة ظاهرية وإبدالها بحكومات تحرر المشاريع الديمقراطية الزائفة.

معظم الدول التي خضعت لوصاية المؤسسات المالية الدولية لم تخرج من دائرة التخلف بل على العكس فقد ساهمت في تفاقم حدة الدين العالمي عن طريق إعادة الجدولة، فقد التزمت هذه الدول بشروط المرتبطة باتفاقيات القروض لإعادة توجيه سياسة اقتصادية كلية نحو خدمة مصالح الدائنين الرسميين والتجاريين، فالبنك الدولي يشترط تطبيق إجراءات جوهرية بإلزام هذه الدول

بالإصلاح الاقتصادي بواسطة تقديم"خطاب النوايا"، يوضح فيه سياسات الحكومة في مجال الاقتصاد الكلي، إدارة الدين وهذا ما يعرف بـ"برنامج الظل لصندوق النقد الدولي"وتقوم الحكومة بتحديد أولوياتها فيما يسمى:" ورقة الإطار السياسي" للسماح لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين بالمراقبة والمشاركة في عملية الإصلاح.

يتغذى النظام الاقتصادي الدولي على العمل الرخيص، فإصلاح الاقتصاد الكلي يهدف إلى ضبط الأجور وتقليص تكاليف العمل على المستوى العالمي، خاصة في الدول النامية التي يعاد تشكيل اقتصادياتها، حيث مكنت عولمة الإنتاج من انتقال الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بحثا عن مواقع العمل الرخيصة، الأمر الذي يؤدي زيادة المنافسة بين هذه الدول لاستقطاب المستثمر الأجنبي، فتنخفض مستويات الأجور إلى أدني حد وتقليص الأسعار ومنه فالإصلاح الاقتصادي الكلي يدعم إزاحة الصناعة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة الذي يجسد عولمة الفقر. [74][نافد أبو حسنة، 2003].

3-2-1 التلاعب في أرقام الفقر العالمي:

اتسع حجم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الدول وحتى داخلها، في المقابل يتزايد إخفاء واقع الفقر العالمي بالتلاعب في إحصاءات الدخل. فالبنك الدولي: يقدر أن 18% من سكان العالم الثالث بالغي الفقراء و33% فقراء. من جهة أخرى في دراسة رئيسية للبنك الدولي كانت بمثابة مرجع مهم في قضايا الفقر العالمي حدد خط الفقر بشكل تعسفي يقدر بدولار أمريكي يوميا أي 360$ سنويا. واعتبرت أن الأفراد الذين تزيد دخولهم عن دولار يوميا بشكل تعسفي أيضا، غير فقراء، لانعكاس صورة أكثر إشراقا للدول النامية بقلة عدد الفقراء. ومن المفارقة أن يقدر البنك الدولي أن 19% فقط من سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي هم الفقراء في حين أن الو.م.أ التي يبلغ دخل فردها السنوي نحو 2000$ أمريكي، قد قدر مكتب التعداد الأمريكي أن واحدا من كل خمسة أمريكيين دون خط الفقر.[75][ميشيل تشوسودوفيسكي، 1999].

3-3 التصدي للفقر في العالم: إستراتيجية المؤسسات المالية الدولية:

يسعى البنك الدولي حاليا إلى محاربة الفقر وتحسين مستويات معيشة المجتمعات. وهذا ما تجسد في عنوان البنك الدولي بشأن التقدم في العالم لسنة 2001" محاربة الفقر".

إن البنك العالمي طبق سياسته الليبرالية بفاعلية وقسوة مصحوبة بآثار حادة في برامج الاجتماعية والبيئية، وهو ما يتعارض مع الأهداف القانونية للبنك، لذلك يكون مجبرا عليه وضع

شبكات الحماية الاجتماعية. وذلك لحماية الأمم الضعيفة من هنا يصبح دور البنك الدولي في مفارقة هو في نفس الوقت مؤسسة لمحاربة الفقر وكذلك عبارة عن بنك، إذ يجب عليه تبرير الاستثمارات في التعليم، الصحة، قضايا البيئة، اللازمة للقضاء بطريقة فعالة ودائمة على الفقر. وحسب المعايير الاقتصادية والمالية منذ 1948 يحقق البنك كل سنة أرباح، أما بالنسبة لـ FMI المكلف بالحرص على تحسين المحيط الاقتصادي العالمي، فقد تبنى هو كذلك سياسة التحرير الاقتصادي فهو ينصح بإجراءات من شانها أن تخفض القوة الشرائية ويؤدي حتما إلى إثارة فتن شعبية وهذا ما حدث أخيرا في إندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وفيما يخص عمله بشأن استقرار النظام النقدي الدولي فإن الأزمات المتعاقبة دليل واضح على ضعف صحة توقعاته وعدم فاعلية تدخلاته.

3-3-1 المنهج الجديد: التركيز على خدمة الفقراء: في عام 1999 أقر وزراء الدول الأعضاء إستراتيجية جديدة في منح القروض المسيرة وتخفيف أعباء الدين، يركز هذا المنهج على خدمة الفقراء وتحسين وضعيتهم وفقا للمبادئ التالية:

- وضع إطار شامل إتجاه التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر.
- الاهتمام بتحقيق معدلات نمو سريعة وزيادة المشاركة من طرف الطبقات الفقيرة.
- شعور الدول بملكية أهداف التنمية والحد من الفقر.

بالإضافة إلى تخفيف أعباء الديون، ففي عام 1996 أعلن البنك الدولي والصندوق"مبادرة هيبيك" الداعية لخفض أعباء الديون على أفقر دول العالم. واعتبرت هذه المبادرة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتعززت بتبني المنهج الجديد للحد من الفقر في عام 1999. و تم تعزيز المبادرة للأسباب التالية:

- تخفيض أعمق وأوسع نطاق لأعباء الديون، فقد ارتفع عدد الدول المؤهلة للاستفادة من مبادرة هيبيك المعززة حوالي 36 دولة بدلا من 29 دولة.
- تخفيض أسرع لأعباء الديون عن طريق توفير التمويل اللازم.
- اعتبارا من 27 افريل 2002، تلقت 27 دولة ذات الدخل المنخفض، منها 23 دولة إفريقية مساعدات في إطار مبادرة هيبيك تحت وصاية FMI و BM لضمان عدم تبديد النقود، فلكي تنخفض الديون يجب أن يرافقه إتباع سياسة سليمة للحد من الفقر.[76][www.imf.org, 2003]. كما أنشأ تسهيل النمو والحد من الفقر في عام 1999 مكان تسهيل الهيكلي المعزز. لكن الواقع الملموس أن الفقر يزداد يوم بعد يوم.

3-3-2 الوجه الجديد لبرنامج التعديل الهيكلي: الإطارات الإستراتيجية لمحاربة الفقر: CSLP

تعد الإطارات الإستراتيجية لمحاربة الفقر الموضوعة من كلا من البنك الدولي و FMI في سبتمبر 1999 تغيرا في خطابات المؤسسات المالية الدولية التي تعتبر أن:

- تقليص الفقر هدفها الأولي.
- وضع الاستراتيجيات الحديثة لمحاربة الفقر من قبل الدول الإفريقية ذاتها، أي مشاركة أعوان المجتمع المدني، إلا أن مشاركة المجتمع المدني لم تكن مرضية في أغلب الأحيان فهو يقترب أكثر إلى استشارة مختصرة وهذا ما يولد إعداد"مضاد" "CSLP" من قبل المجتمع المدني.
- وخلاصة أن الإطارات الإستراتيجية لمحاربة الفقر لا تخرج عن إطار التعديل الهيكلي المفروض منذ سنوات لكن الرهان كبير فهذه الإطارات تشترط تخفيف الديون وقروض جديدة وتطمح إلى فرض نفسها كإطار محبذ من كافة المساعدات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف.[77] [Nadia Chettab, 2002]

خلاصة الفصل:

في سنة 2004 يكون قد مر أكثر من نصف قرن على إحداث مؤسسات بروتن وودز، والذي أطلق عليها كينز لقب التوأم. كانت الغاية من تأسيس الصندوق في ذلك الوقت العودة إلى الاستقرار النقدي بعد أن تخبط العالم في أزمات نقدية عنيفة، أما البنك الدولي فقد ركز على بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية، مع مرور الوقت لم تعد هذه الأهداف كافية بسبب المستجدات الدولية.

فبعد أن قامت IFI بدورها إلى جانب مشروع مارشال في دعم اقتصاديات الدول الغربية التي دمرتها الحرب ومساعداتها على إنعاش التنمية، أخذت هذه الدول تهتم بالبنك الدولي بشؤون الدول النامية المستقلة حديثا. وقد وفر لها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعدات وقروض بشروط يسيرة، لكن بعد الأزمة الهيكلية الخاصة بالدول الصناعية في الثمانينات وانفجار أزمة المديونية تحولت هذه القروض إلى قروض متشددة وبشروط صعبة وقد كانت هذه استراتيجية لجذب الدول النامية وربطها بقوة بالدول الصناعية وحتى تبقى تسير في فلكها ولتصبح كذلك مجرد سوق للمنتجات الغربية، يقول رمزي زكي :"إن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، هي الفرصة التاريخية التي تستثمرها الآن الدول الرأسمالية."[78][رمزي زكي،1993]. في حين تتعامل هذه المؤسسات بكثير من التحفظ مع الدول الصناعية لا سيما الو.م.أ. ففي أزمة النفط عام 1973 الذي ألحق ضررا بهذه الدول دفعها إلى طلب المساعدة من الصندوق الذي استثناها من هذه الشروط جعلت البعض يطلق عليه اسم "المعلم أو الدركي".

وبعد الأزمات المالية التي حلت بالعالم تحول دور الصندوق من دركي إلى رجل مطافئ حيث لعب الصندوق دورا جديدا في تغطية عمليات المالية الدولية لصالح الهيئات المالية الكبرى في العالم على حساب شعوب الدول النامية مثلما حدث في المكسيك حيث تم رهن عائدات نفطه لدى بنوك "وول ستريت".

ومؤخرا تضع مؤسسات بروتن مبادرة تخفيف الفقر لكن حجم مساعدتها ضئيلة وغير كافية لتلبية الحاجات الكبيرة لهذه الشعوب.

فهل شعوب والدول النامية وحكوماتها هي مجرد دمى في أيدي سادة العالم، فهذه المؤسسات شبيهة بـــ"العنكبوت" التي تطلق شباكها وتغري فريستها لتنقض عليها ورغم هشاشة بيوت العنكبوت فلا تستطيع أي حشرة التخلص من تلك المصيدة، نفس الشيء ينطبق على الدول النامية التي تمادت بالاقتراض نظرا للشروط السهلة إلى أن وقعت في فخ المديونية، ولم تتمكن معظم الدول من معالجة الأزمة بل بقيت تتخبط من إعادة جدولة إلى أخرى وهكذا.

هوامش الفصل الثاني:

(1):رمزي زكي: العولمة المالية، دار المستقبل العربي، 1999، ص38.

(2):عبد السلام أديب: فخ المؤسسات المالية الدولية، 2002، عن موقع:
www.annahjaddimocrati.org

(3):ضياء مجيد الموسوي: العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص ص105-106.

(4):حسين عمر:موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، 2001، ص ص848-849.

(5):رمزي زكي :مرجع سبق ذكره، ص47.

(6):محمد دويدار:مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، 1999، ص ص498-499.

(7):عبد الرحمن يسري:الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2001، ص 302.

(8):حسين عمر: المنظمات الدولية، دار الفكر العربي،1993، ص 27.

(9):فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص 309.

(10):عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص 162.

(11):صفوت عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص183.

(12):حسين عمر: مرجع سبق ذكره، ص215.

(13):عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص ص180-181.

(14):عبد الرحمن يسري: مرجع سبق ذكره، ص305.

(15): أوهام الليبرالية، 2000، عن موقع: www.KHayam.com

(16): عبد الرحيم سلمي: الليبرالية نشأتها مجالاتها، 2003، عن موقع:
www. Haramainj.net

(17): الليبرالية الجديدة: السلطوية وانتقائية ،2001 ،عن موقع: www.Fadaat.com

(18): يحي اليحياوي: عولمة أية عولمة؟، إفريقيا الشرق،1999، ص ص 33-34.

(19): منير الحمش: الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي،2002، عن موقع:
www.mafhoum.com

(20): جون سوليفان: العولمة في طور التكوين،2001، عن موقع: www.cipe-egypt.org

(21): عبد السلام أديب، المديونية الخارجية والعولمة، 2002، عن موقع:
www.annahjaddimocrati.org

[22] :l'origine de la dette du tiers monde ;2003 in site :www.France.attac.org.

[23]: الأزمات الاقتصادية ،2001، عن موقع: www.al-waie.org.

[24]: سميرة إبراهيم أيوب: الصندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي- دراسة تحليلية- ،مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص34.

[25]: محمد عبد الشفيع عيسى: المديونية العربية في إطار أزمة الديون في العالم الثالث، مركز زايد للتنسيق والمتابعة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص23.

[26]: البلدان النامية والقرن الواحد والعشرين، 2003، عن موقع: www.ppec.info

[27]: مجدي محمود شهاب: الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الدين الخارجية، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص 38 وبعدها.

[28]: صباح النعوش: الديون العربية هموم وقيود: إعادة جدولة الديون الخارجية، 2002، عن موقع: www.Eljazeera.net

[29]: صالح صالحي: مرجع سبق ذكره، ص121.

[30]: صباح نعوش: مرجع سبق ذكره.

[31]: جان كلود برتيلمي: ديون العالم الثالث، ترجمة حسن حيدر، منشورات بيروت 1996، ص 34 وبعدها.

[32]: الدول النامية في فخ الصندوق، 2002، عن موقع: www.ikhwanonline.net

[33]: رمزي زكي: بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، 1985، ص 285.

[34]:منير الحمش: مرجع سبق ذكره.

[35]:Nadia Chettab : OPCIT.

[36]: ناصر عبد الناصر: العلاقات التبادلية بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي،2003، عن موقع : www.baath-party-org

[37]: نبيل مرزوق: الخصخصة: أفاقها وأبعادها، دار الفكر المعاصر،1999، ص ص 184-195

[38]: Damien Millet: Annuler la dette pour libérer le développement, 2002, in site : www.insolens.org

[39]: غازي الصوراني: الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف في الدول النامية، تأليف: رمزي زكي،2003، عن موقع: www.kefaya.com

[40]: منير الحمش: تصحيح مسار التنمية في عالم متغير،2002،عن موقع:www.albaath.com

(41): محمد عبد العاطي:الاستثمارات العربية في الخارج،2002،عن موقع: www.Eljazeera.net

(42): غازي الصوراني، مرجع سبق ذكره.

(43): مغاوري شلبي على: الديون العربية هموم وقيود، شروط الديون الخارجية، 2002 ،عن موقع: www.Eljazeera.net

(44):عبد الأمير السعد: مبادئ في الاقتصاد الدولي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة،1999 ، ص 70.

(45): صالح صالحي: مرجع سبق ذكره، ص 12.

(46): عبد الأمير السعد: مرجع سبق ذكره، ص 68.

(47): صالح صالحي: مرجع سبق ذكره، ص 10.

(48): نبيل مرزوق: مرجع سبق ذكره ص 190.

(49): صفوت عبد السلام: مرجع سبق ذكره ص ص192-210.

(50): **Michel Lelart: les aspects internationaux de la désintermédiation financière, 2001, P 165.**

(51):هايز وهوانج: الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية مارس، 2002، ص14.

(52):زهاد سرحان و آخرون: التجربة المكسيكية في مواجهة الأزمات المالية ومشاكل سعر الصرف، 2003، عن موقع: www.Sip.gof.eg

(53): نبيل راغب: أقنعة العولمة السبعة، دار غريب الطباعة والنشر، 2001، ص 87.

(54): سربيان سيلفا: هل العولمة هي السبب في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الوطنية؟ 2001 ،عن موقع: www.cipe-egypte.org

(55): محاضرات في المالية الدولية، عبد الأمير السعد، السنة الأولى ماجستير، جامعة قالمة،2003

(56): أنور هاقان، أزمة شرق آسيا،2002 ، عن موقع : www.cipe-egypte.org

(57): عبد الأمير السعد: مرجع سبق ذكره.

(58):تيموتي عيثنر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، 2003، عن موقع: www.http://usinfo.state.gov

(59): عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي: العولمة المالية وإمكانيات التحكم-عدوى الأزمات المالية-، دار الفكر الجامعي، 2003، ص ص 110-113.

(60): Ministère de l'économie des finances et de industrie: les activités du fonds monétaire international et de la banque mondiale. 2000(www.finance.gour.fr), in site : www.attac.org/Fra/gouv/do/france.

(61): وليام ماكجرن:الفشل والتقدم في شرق آسيا،2003، عن: www.cipe-egypte.org

(62): Ministère de l'économie des finances et de industrie, OPCIT.

(63): régulation financière, 2002, in site: www.senat.fr

(64): لورانس هوايت: الأسواق المالية العالمية وصندوق النقد الدولي، 1999، عن موقع:

www.cipe-egypte.org

(65): جوزيف عبد الله:عولمة ماذا، كيف، لمن، 2003، عن موقع: www.uquebec.ca

(66): سالمي جمال: إشكالية تراجع الفقر و الحرمان في الجزائر و الدول النامية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، عن الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة باجي مختار عنابة، أفريل 2002، ص 368.

(67):سحنون محمد: ظاهرة انتشار الفقر في البلدان النامية و سياسات الحد منها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 2003/20، ص208.

(68): الفقر،2002، عن موقع: www.arab-apc.org

(69): بدر صالح عبيدي محمد: النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية،-بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد السابع عشر، 1999، ص 58.

(70): ميشيل تشوسودوفيسكي:عولمة الفقر، ترجمة محمد مصطفى، مطابع انترناسيونال، 1999، ص ص 308-313.

(71): مريم زيدون:أسباب الفقر في العالم، 2003، عن موقع: www.Eljazeera.net

(72): خالد قدور:عولمة الاقتصاد، عولمة التهميش، 2003، عن موقع :

www.mafhoum.com

(73): تقرير التنمية البشرية،2002، عن موقع: www.annabaa.org

(74):نافد أبو حسنة: العولمة المتوحشة،2003، عن موقع: www.qudsway.com

(75):ميشيل تشوسودوفيسكي: مرجع سبق ذكره، ص ص36-37

(76) :www.imf.org, 2003.

(77) : Nadia Chettab, OPCIT.

(78):رمزي زكي: ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و أثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 67.

خطة الفصل

الفصل الثالث: سبل اندماج الجزائر في المؤسسات المالية الدولية

I- الدول النامية: من تطبيق سياسات التعديل الهيكلي إلى ما بعد التعديل

1-غموض مضمون سياسات المؤسسات المالية الدولية.

2-الدول النامية ما بعد التعديل.

II- تطبيق سياسات التعديل الهيكلي (PAS) في الجزائر

1-تطور المديونية الخارجية.

2-إعادة الجدولة و إعادة الهيكلة في الجزائر: عولمة بدون تفاوض.

3-الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامجي التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي في الجزائر.

III- وضعية الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي

1 -الأسواق المالية مغلقة.

2-الشراكة الجزائرية الأوروبية.

3-واقع الاستثمار و برنامج الخصخصة في الجزائر.

الفصل الثالث: سبل اندماج الجزائر في المؤسسات المالية الدولية:

مقدمة الفصل:

عرف الاقتصاد الجزائري خلال عشرية الثمانينات منعرجا حاسما، أفرزته الأزمة البترولية لسنة 1986، التي برهنت على هشاشة الاقتصاد الجزائري، دفع الحكومة في ذلك الوقت إلى تبني إصلاحات ذاتية، لكن بعد أن تفاقمت حدة المديونية و إصرار فرنسا أكبر دائن للجزائر حينذاك برفضها المطلق تقديم أية قروض جديدة أو تجديد قروض قديمة، إلا بعد المرور على صندوق النقد الدولي، دفعها إلى الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية.

وفي هذا الصدد، وتنسيقا لما تقدم كيف يمكن إسقاط الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد الوطني؟

بعبارة أدق : كيفية معايشة الجزائر لجملة الإصلاحات التي شهدتها المؤسسات المالية الدولية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة؟

I-الدول النامية : من تطبيق سياسات التعديل الهيكلي إلى ما بعد التعديل :

أدت أزمة المديونية التي عصفت بالدول النامية في بداية الثمانينات إلى بروز مؤسسات بروتن وودز، كمؤسسات لا يمكن تجنبها لكل الدول المدينة التي تواجه صعوبات و اختلالات، عندها ظهر مخطط التعديل (PAS) في بداية الثمانينات، تجسد على شكل مبادئ في اتفاق واشنطن، تبنتها مؤسسات بروتن وودز.

والسؤال المطروح حول ضرورة استمرار و مواصلة سياسات المؤسسات المالية الدولية، التي لعبت الدور القيادي على المسرح الاقتصادي للدول النامية.

من المسلم به أن هذه المؤسسات شاركت في ترقية التكامل الاقتصادي العالمي، وبرهنت على ليونة ومرونة أين عرفت كيف تتلاءم مع تطور الوضعية العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن الغموض والإبهام التي اتسمت به سياسات IFI قادت إلى فشل برنامج التعديل في الدول النامية، حيث أن معظم هذه الدول تبنت مخطط التعديل، والذي من المفروض أن يقودها للخروج من دائرة التخلف، حصل العكس فقد قادها إلى طريق مسدود يحافظ على تخلفها بدرجة كبيرة. الأمر الذي أدى إلى اتساع دائرة الانتقادات الموجهة لهذه البرامج، مما دفع مؤسسات بروتن وودز إلى إدخال في كل مرة تعديلات مع الحفاظ على قلب النموذج الليبرالي.

ما يدفعنا إلى تساءل حول دوافع تحويل برنامج التعديل الهيكلي إلى ما بعد التعديل؟

وهل يشكل هذا التحول متغير لغوى بسيط كم متغير يجب فهمه بعمق؟

1- غموض مضمون سياسات المؤسسات المالية الدولية :

بالنسبة لمؤسسات المالية الدولية IFI تعتبر أن أسباب أزمة الدول النامية هي أساسا داخلية ترجع إلى : عدم كفاية الموارد المالية العامة، سوء تسيير النفقات العامة وتوجيهها، و سياسات البيروقراطية التي تكبح من عزيمة المستثمرين الخواص[1] [Nadia Chettab, 2004].

وفقا لما تقدم جاء العلاج الذي تقترحه المؤسسات المالية الدولية من خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي كوصفة علاجية وحيدة تصلح لجميع الدول النامية، والتي ركزت أساسا على تحرير الاقتصاد، وحل المؤسسات الاقتصادية لاسيما الصناعية، مع ضرورة إدماجه عضويا في النظام الرأسمالي العالمي وبالتالي جعله يسير على مذهب الاقتصاد الحر. [2][عماري عمار، 2001].

هذا ما أكده " John Williamson " في عام 1990 حينما قدم تفسيرا لاتفاق واشنطن من خلال الوصايا العشرة التي تحل أزمة دول الجنوب :

1-موازنة الميزانية (تعديل الميزانية).

2-إعادة توجيه النفقات العامة.

3-الإصلاح الضريبي.

4-التحرير المالي.

5- تبني معدل صرف وحيد واعتماد المنافسة.

6- تحرير المبادلات.

7- إزالة الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

8- خوصصة المؤسسات قطاع العام.

9- تحرير الأسواق لضمان حرية الدخول والخروج للسلع و رؤوس الأموال.

10- تأمين حقوق الملكية.

تشكل هذه المبادئ العشرة " الجيل الأول لـ PAS "، تحت لواء صندوق النقد والبنك الدوليين. من الواضح أن ظهور برنامج التعديل الهيكلي على المسرح العام العالمي، أدى إلى إفراز تحولات جديدة للمحادثات الاقتصادية والسياسية، في هذا النسق يجب توضيح ما يبحث عنه حاملي هذه المحـــادثات (أصحاب المحادثات)، هو الوصول إلى تقييم شامل للأفكار، فأي مخطط ليس عبارة عن نموذج اقتصادي للتنمية، إنما هو بناء فعال من أجل بلوغ أهداف محددة (الاستقرار المالي مثلا).

1-1 تقييم سياسات التعديل الهيكلي PAS :

على العموم هناك أربعة مقاربات كبرى لتقييم سياساتها تتمثل في :

***المقاربة الأولى:** تسمى " **قبل – بعد** ": تستخدم هذه الطريقة لتقارن عدة مستويات ودلالات الأداء الاقتصادي قبل وبعد تبني سياسات PAS. وتوضح هذه الطريقة محاسن البساطة، لكن خطأها الأساسي هو كيفية عقلنة " كل الأشياء متساوية "، أي أنها تختص بمجموعة من النتائج في تطبيق البرنامج بدون الأخذ بعين الاعتبار لتأثير عوامل أخرى.

***المقاربة الثانية:** تسمى بـــ " **نتائج وأهداف** ": تعتمد هذه الطريقة على وصف الحالة الاقتصادية للبلد من خلال تطوير الحاصل في عدة متغيرات كمية، مع عدم الأخذ بالحسبان لتأثير العوامل الخارجية المرتبطة بإفرازات المحيط العالمي.

*المحور المنهجي الثالث : " مع أو بغير ": تعمد هذه الطريقة على مقارنة الأداء الاقتصادي للدول الخاضعة لبرنامج التعديل مع تلك المنجزة من طرف دول أخرى لا تطبق هذه البرامج، كما يتم تركيز التحليل على حقيقة التشابه بين الاقتصاديات المرسومة، وبالتالي تعكس الاختلافات المحصل عليها بين الدول المطبقة لبرامج التعديل وغير مطبقة له آثار الـ PAS.

*المقارنة الرابعة تعتمد على البناء : اعتمادا على النماذج الاقتصادية التي تفسر الأداءات المنتظرة من طرف برنامج التعديل والسياسات البديلة.

من الواضح أنه لا توجد طريقة مقبولة عموما ومطبقة لقياس تأثيرات برنامج التعديل الهيكلي، فقد توصل الباحثين في بعض الأحيان إلى نتائج مختلفة وحتى متناقضة حول تأثيرات هذه البرامج. (3) [Nadia Chettab, 2004]، حيث أن تحرير المتغيرات المالية الأساسية: كسعر الفائدة ،سعر الصرف، و الأسعار يكون لها تأثير مباشر وسريع على الاقتصاد. ولكن فيما يتعلق بمستوى الإنتاج ومستوى العمالة توضح أن برنامج التعديل لم يظهر أي تحسن[(4)] [مايكل هود، 2002]. بمعنى أنه كانت لسياسات الـ PAS نتائج إيجابية تتعلق بـ: الاستقرار المستوى العام للأسعار، انخفاض مستوى التضخم، تحقيق معدلات نمو اقتصادي لبأس بها، ففي إفريقيا، لم يكن للنمو الاقتصادي تأثير فعال حول القضاء على الفقر، كذلك فتح الاقتصاد لم يسمح للقارة بالخروج من تهميشها، فيما يخص تحرير المبادلات وكذا تحرير رؤوس الأموال التي أدت إلى عدة تأثيرات جانبية، بحيث فتحت هذه النتائج المجال للانتقادات.

2-1 الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية الجديدة :

بصفة عامة تجتمع الانتقادات حولها في أربع مجموعات تتلخص في :

*تعتمد الانتقائية على أن السوق يسهل تخصيص وتوزيع المنتجات والعوامل، غير أنه لا يمكن عصمتها من الخطأ، كما تحدد للدولة والمؤسسات المشاركة دور تصحيح اختلالات السوق، فحسب وجهة نظرها أنه لا يمكن أن يكون التعديل نمطيا، بل يجب أن يتأقلم مع خصوصية كل دولة، ومنه فإنهم يعترفون بأهمية الخصائص الهيكلية و المؤسساتية للمجتمعات لإنجاح سياسات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، فما ينطبق على المكسيك ليس بالضرورة يصلح على تونس مثلا، لأن كل بلد لديه خصائصه ويتمتع بميزة تنافسية.

*يوضح أنصار" التعديل بوجه إنساني" التابع لمنظمة اليونيسف Unicef، الآثار الاجتماعية الخطيرة لما بعد التعديل الهيكلي (PAS) لاسيما على شعوب الأكثر فقرا و هشاشة.

*يعتبر الراديكاليون (التابعين والماركسيين الجدد)، بأن العلاقات الاقتصادية والمالية العالمية موجهة لصالح الدول المتقدمة نظرا لتدهور شروط التبادل، كما أنها تحافظ على تخلف الدول. بالإضافة إلى أن سياسات PAS التي يدعمها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، كوسيلة لتقوية الهيمنة الخارجية. من هذا المنطق يرفض الراديكاليون برنامج التعديل ويطرحون مركزا ذاتيا للتنمية يعمل على تخفيض أو إلغاء أسباب التبعية.

*عرف التفكير الهيكلي أو البنيوي حقبتين هما: في بادئ الأمر ركز الفكر الهيكلي انتقاداتهم الخاصة بالتعديل الكلاسيكي الجديد على المشاكل الهيكلية، معتمدين بدراسات تجريبية إبـــراز بأن أغلبية دول الجنوب ليس لديـــها : " تركيبة النهج الكلاسيكي الجديد "، وأن عمل الاقتصاد لا يسير على المخطط النقدي، الذي يتطلب وجود أسواق تنافسية كفئة، و ليونة في الأسعار، حرية انتقال العوامل والمنتجات.. . لكن هذه الأسواق ليست قائمة ولا متطلباتها محققة في الاقتصاديات النامية، خاصة في أفريقيا. كما يرفض التفكير الهيكلي (البنيوي) علاقة المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تنص أن الادخار هو مصدر الاستثمار، ويرفضون كذلك الميكانيزم النقدي القائم على أن التضخم يؤدي إلى زيادة عرض النقود. أما بالنسبة للحقبة الثانية فقد تمكنت مؤسسات بروتن وودز من احتواء جزء من آراء الفكر الهيكلي، ويعتمد الانتقاد الهيكلي الجديد على أن قدرة السياسات الكلاسيكية الجديدة للتعديل تؤدي إلى التنمية عبر التقلص النقدي، هذا الأخير يؤدي إلى الكساد التضخمي، كما أن ارتفاع نسب الفائدة أو المنفعة الناتجة عن تحرير الأسواق يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الاستثمار ويقود بالتالي إلى تخفيض الإنتاج على مدى القصير والمتوسط.

مما سبق نستخلص أن مبادئ صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تقود نحو الأسفل. إن مجموعة هذه النتائج والانتقادات هي التي طورت "الاتفاق" حول ما بعد التعديل.

2- الدول النامية ما بعد التعديل :

قاد استفحال (mise a jour) التأثيرات الاجتماعية السلبية لبرامج التعديل الهيكلي، أن قامت مؤسسات بروتن وودز (IBW) بوضع " شبكات أمان "وكذا وضع عدة أجيال مختلفة لبرامج " الأبعاد الاجتماعية للتعديل " ابتداءا من 1987، موجهة إلى الجماعات الأكثر فقرا والأكثر هشاشة مع التركيز على الشراكة مع "المنظمات غير حكومية" (ONG) وعلى المشاركة الشعبية. يهدف هذا المسعى الاجتماعي ذا طابع المستقبل إلى تسهيل قبول الإصلاحات الليبرالية. لكن أظهرت تقييمات مستقلة وداخلية عدم فعالية هذه الإصلاحات، فمنذ منتصف التسعينات انتشر تواتر الأزمات المالية (أمريكا اللاتينية، آسيا، روسيا ...). كما أثارت مسألة تحرير الأسواق المالية التوجهات مثل عدم

الاستقرار، اللامساواة... الخ، والتي أظهرت ضعف نظام العلاقات الدولية والأخطار المتعلقة بالعولمة الليبرالية مبرزة حدود عمل المؤسسات المالية الدولية (IFI).

أمام ارتفاع المعارضات، أعلنت مؤسسات بروتن وودز IBW تبنى مقاربة جديدة قادرة على حل المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مع تخفيض نسبة الفقر، تترجم بتبني إطار تنمية متكاملة وكذا الأطر الاستراتيجية لمحاربة الفقر (CSLP).

2-1 الأطر الاستراتيجية لمحاربة الفقر CSLP :

تقوم الأطر استراتيجية محاربة الفقر CSLP على ثلاثة أبعاد أساسية :

- تنمية تحمل المسؤولية ومشاركة الفقراء في المؤسسات، وفي العمليات الاجتماعية التي تهمهم مباشرة.
- توسيع الفرص الاقتصادية للفقراء بتسهيل تشكيل الأصول المادية والبشرية.
- ضمان الأمن وتحسين قدرة الفقراء لتصدي للصدمات المرتبطة باضطرابات المحيط الطبيعي، الاقتصادي، الاجتماعي .. الخ.

لكن تعتبر عملية المشاركة التي يقوم عليها المخطط بأنها محدودة بسبب ضعفها الداخلي، والتأثير القوي للمؤسسات المالية الدولية (IFI) في تشكيلة الاختيارات الممكنة، والتي تظهر نتائج نصف قرن من مجهودات التنمية في الدول النامية بأنها متباينة خاصة فيما يخص القارة الإفريقية.

2-2 الشراكة من أجل التنمية :

أما بالنسبة للجيل الثاني من الإصلاحات ظهر مصطلح " الحكم الجيد " الضروري لبدء تنفيذ سياسات موجهة نحو السوق كما ظهر مصطلح جديد آخر هو " تطور القدرات " اللازمة لتحسين عمل الإدارات الوطنية.

أدى التطور لمقاربة الـ PAS في العشرية الأخيرة للقرن العشرين إلى أن يصبح نموذجا للديمقراطية ورمزا للحرية السياسية والاقتصادية، وكذلك المرجع الوحيد الذي يعبر عن الشرعية الدولية. ومنه لا يشكل الـ PAS مفهوما علميا دقيقا، لكنه نوع من وصفة (مخطط) منجز من أجل الإجابة على الرهانات الظرفية في ظل رؤيا ومنافع هؤلاء المبتكرين الذين يبرزون هذه الوصفة كأنها " الدواء الشافي لجميع الأمراض ".

ركزت الانتقادات الموجهة لمؤسسات بروتن وودز IBW على أن الـ PAS، كان ومازال لحد الساعة مفروضا من " فوق " وذلك بالاعتماد على رأي بعض الخبراء، لبعض الحكام(G7)

الذين يرون أن طريقتهم هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية وأنها ذات قيمة عالمية. وكان ردهم حول هذه المسألة هو طرح مفهوم " تخصص الإصلاحات"، وحسب هذا المفهوم ينبغي على الدول نفسها تحديد أولوياتها وتحديد برنامجها باتباع طرق الشراكة، شراكة كلية للمجموعة الدولية، حيث طرحت فكرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا " NEPAD " من هذا المفهوم.[5][2004، Nadia CHETTAB].

2-2-1 المبادرة الإفريقية الجديدة :

يقول هورست كوهلر المدير الإداري لصندوق النقد الدولي (FMI) :" ليس هناك أدنى شك بوجوب تقديم صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BM)، وما نحين آخرين مساعدات فنية متزايدة ومنسقة بشكل أفضل لدعم استراتيجيات تخفيض مستوى الفقر في العالم. "

ترتكز المبادرة الإفريقية الجديدة على أربعة عناصر أساسية :

- توفير السلام والديمقراطية والحكم السليم والتي هي شروط مسبقة للاستثمار والنمو وتخفيض مستوى الفقر.
- تطوير شراكات أكثر إنتاجا بين إفريقيا وشركائها.
- تدعو المبادرة إلى خطط عمل لتطوير العناية الصحية وأنظمة التعليم والبيئة.
- اعتماد المبادرة على القطاع الخاص وعلى التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي.

تشكل هذه العناصر السابقة أسلوب عمل شامل لمكافحة الفقر في أفريقيا، وقد صرح هورست كوهلر بأن صندوق النقد الدولي (FMI) على استعداد تام بخبراته وموارده للتعاون الفعال في هذه العملية، ولتزويد الدعم القوي لهذه الرؤيا الإفريقية وبرنامج العمل الإفريقي. يعتبر تخفيف عبء الديون أيضا جزء مكملا للمفهوم الشامل لتخفيض مستوى الفقر. فقد بادر صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي (BM)، في قيادة هذا المجهود بموجب المبادرة المعززة لمساعدة الدول الإفريقية المثقلة بالديون. وقد أمن ذلك حتى الآن تخفيض مبلغ 25 ألف مليون دولار من الديون المستحقة على تسعة عشرة دولة إفريقية، مما أدى إلى خفض خدمة الديون مقابل الصادرات بحوالي النصف (من 18% في 1998-2000 إلى 9% في 2001-2005). ويؤمن كذلك تخفيف عبء الديون بموجب هذه المبادرة وفرا في الميزانيات السنوية لهذه الدول تتراوح نسبته ما بين 1و25% من إجمالي الناتج الوطني. مما يسمح بزيادة معتبرة في الإنفاق لصالح الفقراء [6] [هورست كوهلر، 2001].

إن الشراكة الإفريقية ما زالت أمامها تحديات عميقة في شتى المجالات، وإفريقيا هي القارة الأكثر تضررا من الفقر، المجاعة، الأمراض، الأوبئة، الحروب الأهلية، و انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة، ...الخ وهي بذلك الأكثر أولوية لتلقي المساعدات من المؤسسات الدولية والدول المتقدمة. وعلى الرغم من هذه المساعدات المحتشمة فإن القارة تأمل إلى المزيد من الاهتمام والرعاية لاسيما بأن تخفيف عبء الديون لا يشكل دواء للجميع الأمراض.

كان الإقراض وسيظل عنصرا لا غنى له للتنمية الاقتصادية. ولهذا السبب على المدى الطويل سوف يكون على الدول الفقيرة كسب ثقة المستثمرين في قدراتها وتصميمها على تسديد ما أقرضته. من أجل ذلك يجب على صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BM) وشركاء آخرين كالبنك التنمية الإفريقية، إنشاء قطاعات مالية وطنية سليمة ودمجها لاحقا بالأسواق المالية الدولية. كما تحتاج إفريقيا إلى فرص أفضل للتجارة و إلى أفضل المساعدات لتمكينها من مساعدة نفسها بنفسها مثلما حدث لأوربا بفضل " مشروع مارشال "، فقد حان الوقت أخيرا لتزويد الدول الإفريقية بإمكانيات الوصول إلى أسواق الدول الصناعية، خاصة تلك القطاعات التي تهم الدول الإفريقية : كالمنتجات الزراعية، صناعة النسيج والملابس ... الخ. وقد صدقت عبارة وردت على لسان رجل فقير في الأرجنتين : " إذا لم ننظم أنفسنا و نتوحد، فلا يمكننا أن نطالب بشيء". [7] [سانجيف غوبتا ،2000].

II- تطبيق سياسات التعديل الهيكلي(PAS)على الجزائر :

ورث الشعب الجزائري اقتصاد دمرته الحرب لذلك استوجب بناء اقتصاد قوي قادر على التحطيم الجذري للنظام الاقتصادي القديم، فقد قامت بتبني مقاييس التطور الحديثة والتي يتطلب تكوينها نفقات ضخمة الشيء الذي أوضعها في مأزق المديونية. جعلتها تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية والتي لعبت دورا حاسما وفعالا في الساحة الاقتصادية الجزائرية.

1- تطور المديونية الخارجية :

1-1 جذور المديونية :

ورثت الجزائر غداة الاستقلال منظومة اقتصادية اجتماعية معقدة ومؤلمة في نفس الوقت، ففرنسا لم تكتفي بسياسات القمع والإرهاب ضد الشعب الجزائري قرابة قرن وربع من الاستعمار والاستغلال لخيراتها وثرواتها، وما إن حصلت البلاد على استقلالها حتى قام المعمرين بتنفيذ

" سياسة الأرض المحروقة"، فقد تم تخريب وتدمير ما يقارب 800 مؤسسة، كما تم تحويل خلال شهر واحد فقط مبلغ 750 مليون فرنك عبر قناة البنوك، و ما زاد الطين بلة هجرة الإطارات التقنية (50000 إطار عال 35000 إطار متوسط، 100000 موظف)، بالموازنة مع ذلك فإن أغلبية الشعب الجزائري كان يعاني من الأمية بنسبة عالية قدرت بـــ 90% بالإضافة إلى انتشار الفقر، الجهل، الأمراض المعدنية ... الخ. [8] [أحمد هني، 1991].

لهذه الأسباب قامت البلاد منذ الاستقلال لاسيما في عقد السبعينات بجلب الموارد المالية لتغطية النفقات الاستثمارية. وبالفعل بدأت في عام 1967 بتكثيف من إنتاجها البترولي، لتوفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية من جهة ومن جهة أخرى لتبرهن للمقرضين الأجانب المحتملين بأنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث خصصت 2.3 مليار دج لقطاع المحروقات من إجمالي الاستثمار الوطني الذي بلغ 5.1 مليار دج ما بين 1967- 1969 [9] [أحمد هنى، 1992]، اعتمدت البلاد لتمويل استثماراتها إلى جانب الموارد الذاتية الخاصة، وقروض النظام المصرفي الوطني، على قروض وديون البنوك والشركات والحكومات الأجنبية.

فخلال عقد الستينات كانت الديون الخارجية للجزائر تتكون من: قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي (O.C.I)، وقروض حكومية لبلدان المعسكر الاشتراكي. وقد كانت السمة الرئيسية لهذه القروض بأنها تمويلات تجارية تنمحها الدول المقترضة على شكل تجهيزات وخدمات مرتبطة بها. باستثناء القرض الذي منحه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في بداية السبعينات.

وفي سنة 1974 سجلت البلاد أول تعامل لها مع الأسواق المالية الدولية، بفضل ما خلفته الصدمة البترولية الأولى على أثر- الحرب العربية الإسرائيلية- في عام 1973. فقد تضاعفت أسعار النفط ثلاثة مرات عما كانت عليه. بالرغم من أن إيرادات الجباية البترولية كانت معتبرة تكفى لتغطية نفقات الواردات الإجمالية، حيث ارتفعت من 1765 مليون دولار في عام 1974 إلى 5022 مليون دولار في عام 1975، لتصل إلى 5589 مليون دولار في عام 1976، فقد ارتفعت كذلك حجم القروض الخارجية بين 1975 و1976. أدت إلى زيادة محسوسة في مخزون الديون إذ انتقل من أقل من 5 مليار $ في 1974 إلى حوالي 9 مليار دولار في عام 1976. [10] [المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000]، فعلى سبيل المثال منحت اليابان قرضا للجزائر في عام 1974 بقيمة 40 مليون دولار من أجل إقامة مشاريع صناعية، أما الكويت فقد منحت مبلغ 60 مليون دولار لبناء المرفأ، و قدمت ألمانيا الغربية قرضا بقيمة100 مليون مارك لبناء معمل الأسمنت سطيف.

أما فيما يخص مداخيل الجزائر بعد تضاعف أسعار النفط، فقد بلغت 5620 مليون دولار (دون حساب الموارد النقدية) في سنة 1974، و قدرت الجباية البترولية بـــ 3700 مليون $ في نفس السنة، أما المداخيل الأخرى فقد بلغت 1920 مليون $. وهكذا سجلت الميزانية رصيدا إيجابيا بمقدار 2070 مليون دولار، أدى إلى زيادة الاحتياطي الذهبي والنقدي خلال عام فقط من 1143 مليون دولار إلى 1689 مليون دولار. هذا الأمر سمح للجزائر بتقديم مساعدات مالية للدول النامية لاسيما الدول الإفريقية بمبلغ قدره 43 مليون دولار بينما لم تقدم في عام 1973 سوى 3 مليون دولار.

بالموازنة مع ذلك استمرت ديون الجزائر الخارجية في تصاعد بمتتالية هندسية من جهة بسبب ارتفاع الواردات من معدات وتجهيزات ومواد غذائية من الخارج، حيث انتقلت من 625 مليون دولار في عام 1973 إلى 3750 مليون دولار في نهاية عام 1974 ، ثم إلى 5500 مليون دولار في عام 1975. وقدرت نسبة استيراد المعدات بـــ 57%، كما ارتفعت النفقات الاجتماعية في عام 1975 وفقا للميزانية الجارية بأكثر من 2.4 مرة بالمقارنة مع العام الماضي، تتضمن زيادة النفقات لدعم أسعار المواد الغذائية المستوردة بمعدل 3 مرات، كما تتحمل الحكومة الجزائرية مصاريف التعليم، الصحة، المحافظة على القدرة الشرائية، تصل إلى 25% من موارد الميزانية، وتتولى كذلك الإنفاق على استيراد المواد الغذائية خاصة القمح، منتجات الألبان، الزيوت النباتية، السكر .. الخ. حيث تم إنفاق عليها خلال عام 1974 ما يعادل 600 مليون دولار، أما الإنفاق على الاستثمارات فقد وصلت خلال عام واحد فقط مبلغ 4450 مليون دولار.

ومنه ليس من الصعوبة أن نتصور الوضع الاقتصادي الجزائري لو كان محروما من عائدات المحروقات. فقد أمنت الدولارات النفطية نسبة 65% من مجموع إيرادات الميزانية، مما أعطى دفعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

مما لا شك فيه أن الجزائر قد استخدمت القسم الأكبر من مداخيلها المتراكمة من المحروقات في تمويل مشاريع استثمارية ضخمة وليس في تكوين الاحتياطات النقدية والذهبية، على عكس المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، التي استطاعت بفضل عائدات النفط تكديس احتياطات ذهبية ونقدية ضخمة (الجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول الأوبك، والرتبة السادسة بين الدول العربية المصدرة للنفط من حيث استخراجه). إن الجزائر لا تنفق على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من عائدات النفط بل تتعداها إلى المصادر الدولية [11] [أ.غ. فيرابوف، 2000]، بالرغم من أن البلاد كانت قادرة على التمويل الذاتي اعتبارا من سنة

1975 وما بعدها، لكن الغريب أن تلجأ إلى التمويل الخارجي، لذلك ارتفع مخزون الديون من أقل من 5مليار دولار في عام 1974 ليصل إلى 9 مليار دولار في عام 1976. كما ارتفع اللجوء إلى التمويل الخارجي بحوالي واحد مليار دولار في عام 1977 وبنحو 2 مليار دولار في عام 1978. شرعت الجزائر في إنجاز المخطط الخاص بتثمين قطاع المحروقات (VALHYD) والذي يضمن تكثيف الصادرات من المحروقات خاصة الغاز الطبيعي[12][المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000]

مخطط فالهيدا (VALHYD) هو مخطط استغلالي ذو طابع احتكاري يعمل لصالح أصحاب البنوك الفرنسية من أجل تعبئة رؤوس الأموال اللازمة، بإقناع البنوك الأجنبية بمقدرتهم على استرجاع قروضهم من الدول المدينة البترولية خاصة الجزائر بفضل ضمان الريع البترولي، يقوم هذا المخطط على أساس سياسة استثمارية لزيادة صادرات المحروقات من مبدأ الاحتياطات المؤكدة، وهي عبارة عن دراسة أنجزت من طرف الشركة المتعددة الجنسيات ذات الأصل الأمريكي (BECHTEL) لحساب سونطراك. يهدف المخطط إلى استغلال الاحتياطي لـــ 30 سنة (1976-2005) بمعنى جميع الاحتياطات البترولية والغازية في حين تستعمل الموارد المحصل عليها من سياسة مضاعفة الإنتاج للمحروقات لتمويل التصنيع في الجزائر وتعتمد القاعدة الصناعية على عائدات النفط كرافعة لتحقيق التنمية. ولكن بأي ثمن ؟ لكن اعتبارا من سنة 1979 تم التخلي تدريجيا عن مخطط (VALHYD) وبالتالي سجل تراجع في اللجوء إلى القروض الخارجية، ورغم ذلك فقد وصلت المديونية خلال نفس السنة إلى 19 مليار دولار.[13][لخضر عزى،2004]

أدت الصدمة البترولية الثانية إلى توفير إيرادات من العملة الصعبة، إلا أن الجزائر استمرت في الاستدانة من الخارج فقد حصلت على ما قيمته 3.4 مليون دولار من أجل انجاز منشآت في قطاع المحروقات. وخلال سنتي 1980-1981 خزنت البلاد احتياطات من الصرف أعلى بكثير من حجم القروض، لكن مع ارتفاع وتيرة الديون بدأت الحكومة تشعر بخطورة الوضع، جعلها تبدأ بتسديد ديونها فقد تراجعت من 11.5 مليار دولار في عام 1980 إلى 9.5 مليار دولار في عام 1981، لكن هذه العملية سرعان ما توقفت، نظرا لاعتمادها على أسعار النفط، عندها لجأت البلاد لحشد 10.3 مليار دولار من القروض.

خلاصة القول إن الجزائر تكبدت خسائر كبيرة من جراء تقلبات أسعار المحروقات وأسعار الفائدة، ففي إطار فوائد الديون التي تراوحت ما بين 10% و11% من مداخيل الصادرات خلال

الفترة الممتدة من 1974 إلى 1985 باستثناء عام 1981 حيث بلغت 9% [14] [المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، 2000].

2-1 تفاقم حجم المديونية الخارجية (1986-1991):

سجلت أسعار النفط تراجعا كبيرا منذ عام 1986، والتي انهارت ابتداءا من شهر مارس لنفس السنة (من35 $ للبرميل إلى 10 $ للبرميل الواحد)، أدت إلى تقلص في مداخيل الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986، ثم إلى 9.5 مليار دولار في سنة 1989 [15] [بن ناصر عيسى، 2002]. بالإضافة إلى تراجع مداخيل الجزائر بأكثر من 5.6 مليار دولار. وخلال الفترة ما بين 1984-1986 ارتفعت الديون الخارجية بـــ 7 مليار دولار بسبب انخفاض قيمة الدولار، مع العلم أن الدولار الأمريكي فقد منذ عام 1985 حوالي 50% من قوته الشرائية. وفي عام 1986 بدأت البنوك الدولية تتحفظ في مسألة منح قروض جديدة للجزائر. لكن مع تدني احتياطات الصرف اتجهت البلاد لحشد المزيد من القروض التجارية، لا تتعدى مدتها 18 شهرا بالنسبة للسلع الاستهلاكية كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (07):تكوين الديون الخارجية : 1984-1989

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
قروض تجارية	5.9	7.0	7.6	9.7	9.3	10.1
قروض مالية	3.9	4.2	5.8	6.5	6.1	5.4

المصدر : أحمد هني:المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية ،1992 ، ص 87 .

يوضح هذا الجدول أن الديون الجزائرية قد تشكلت أصلا من القروض التجارية قصيرة الأجل ومرتفعة التكاليف، الأمر الذي انعكس بالسلب على خدمة الديون. وفي نهاية الثمانينات، ارتفع اللجوء إلى القروض الخارجية بنحو 7 مليار دولار، وبالموازاة مع ذلك تسارعت وتيرة تسديد الديون. وفعلا فإن القروض قصيرة الأجل التي منحت للجزائر في عام 1986، استحق دفعها في سنة 1988، أما قروض سنة 1987فقد سددت في عام 1989، وخلال الفترة الممتدة بين 1985-1989، تضاعفت الديون الخارجية من 18.4 إلى 28.6 مليار دولار. كما زادت فوائد الديون

بوتيرة أسرع من أصل الدين، وفي نفس الوقت تراجعت احتياطات البلاد من العملة الصعبة، فلم تعد تتجاوز ربع المستوى الذي كانت عليه سنة 1981.

جدول رقم (08): خدمة الديون الخارجية : 1982 – 1989

السنوات	1982	1984	1986	1988	1989
دفع التعويضات	2897	3326	3216	4534	5483
الفائدة	1371	1295	1425	1809	1874
المجموع	4268	4521	4641	6303	7357

Source: Hocine Benissad : la réforme économique en Algérie، O.P.U. 1991، P 105.

وقد أثرت خدمة الديون على الاقتصاد الوطني بصفة كبيرة، ففي عام 1989 التهمت خدمات الدين نسبة 76.5 % من إيرادات الصادرات[16] [Hocine Benissad ،1991].

1-3 إعادة هيكلة الديون (1991-1992) :

تراجعت الإيرادات الصافية بعد تسديد أصل الديون، فانخفضت إلى 1.6 مليار دولار في سنة 1988 ثم إلى 1.4 مليار دولار في العام التالي. وأصبحت البلاد مجبرة على أن تخصص نحو 21% من ناتجها الوطني الإجمالي لتسديد خدمة الديون اعتبارا من سنة 1991. أمام هذه الصعوبات المالية التي تعاني منها الجزائر، إلا أنها ظلت رافضة لمبدأ إعادة الجدولة، من أجل ذلك لجأت الجزائر إلى إبرام عدة اتفاقيات تمثلت في :اتفاق مع إيطاليا سنة 1991، اتفاق مع فرنسا سنة 1991 ، اتفاق مع القرض الليوني الفرنسي ممثلا لحوالي 240 بنكا أجنبيا، لإعادة هيكلة قيمة من الديون المقدرة بـــ 1.45 مليار دولار في 1992/3/4. طالبت الجزائر من إيطاليا ومن القرض الليوني Crédit lyonnais إعادة هيكلة جزء من الديون بمبلغ قدره 2.352 مليار دولار، مع العلم أن هذه المبادرة شاذة ونادرة، وتحتوى على مخاطر. من جهته طالب الجانب الإيطالي بتقديم ضمانات بخصوص تسديد الفوائد المستحقة على القروض المعاد هيكلتها، كما تميزت بعض هذه الضمانات باستحالة توفيرها، وتتحمل الدولة المسؤولية أمام البنوك الإيطالية.

وبالرغم من هاتين المبادرتين، فإن الإيرادات الصافية الباقية بعد تسديد أصل الدين لم تتعدى مليار دولار في سنة 1993 في حين وصلت خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 18.9% [17] [المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000]. ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات قامت

فرنسا بشراء ما قيمته 6 مليار دولار من الديون الخارجية عبر البنوك والمؤسسات المالية وحتى من طرف الدول الدائنة للجزائر بفضل الإبداعات المالية، فقد عمدت البنوك الغربية و بنوك السمسرة المتخصصة، بتحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول (تباع وتشترى) في الأسواق المالية الدولية[18][جبار محفوظ ،2002]. وصارت بالتالي فرنسا أكبر دائن للجزائر، والتي أصرت على عدم تقديم قروض جديدة أو تجديد قروض سابقة إلا بعد الاتصال بالهيئات المالية الدولية، أي أن فرنسا استعملت الديون كورقة ضغط على الجزائر للامتثال لهذه الهيئات، حيث رفضت فرنسا طلب حكومة رضا مالك بمنح الجزائر قروض جديدة إلا بعد إعادة الجدولة.

2- إعادة الجدولة و إعادة الهيكلة في الجزائر: عولمة بدون تفاوض:

منذ انهيار المعسكر الاشتراكي، اتجهت الدول الاشتراكية والدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتأقلم مع إفرازات المحيط الدولي وذلك عبر انتهاج سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية سواء كانت ذاتية أو مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمعالجة الاختلالات التي أصابت اقتصادياتها وصبغتها بالأزمة شكلا ومضمونا.

2-1 الإصلاحات الذاتية :

بدأت ملامح بوادر عدم كفاءة السياسه الاقتصادية تظهر منذ بداية الثمانينات. في هذا الصدد تم وضع مخططين خماسيين أجريت خلالهما تعديلات هيكلية مست بالدرجة الأولى التنظيمات الإدارية لأنظمة الإنتاج، حيث تم الانتقال من التقسيم العمودي الموروث عن الاقتصاد المخطط، إلى التقسيم الأفقي، بهدف تحقيق لامركزية القرار وبالتالي تحسين وتطوير الفعاليات الاقتصادية المختلفة. للتذكير، يرجع التقسيم العمودي لإدارات القطاع العمومي إلى فترة تطبيق المخططين الرباعيين (1970-1977)، نجم عنه إنشاء مؤسسات وطنية لكل فرع اقتصادي: المناجم، الطاقة، المحروقات، الحديد والصلب، الميكانيك ....الخ

وكانت كل مؤسسة وطنية مطالبة بتسيير مصالحها، بمعنى آخر تسيير كل مراحل نشاطاتها بقرارات مركزية مثل : التموين، الدراسات، الإنتاج، التوزيع، النقل، وحتى الخدمات الاجتماعية.

عرفت الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بالجزائر مرحلتين هما : مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وثانيا مرحلة استقلالية هذه المؤسسات.

إن هذه الهيكلة عجلت باختفاء المؤسسات الضخمة، والتي كانت تمثل فرعا اقتصاديا بأكمله، وإحلالها بمؤسسات عديدة تتصف بصغر حجمها، يقوم هذا الإحلال على أساس مبدأ التخصص في النشاطات، بمعنى أن كل مؤسسة صغيرة سوف تهتم وتختص في نشاط معين على حدى، وهذا ما نجده بالفعل عند الرجوع إلى مرسوم 04 أكتوبر 1980 والمتعلق بإعادة الهيكلة، فقد كلف التطهير المالي حوالي 26 مليار دج. و يمكن الوقوف عند أهم الأهداف المسطرة وتتمثل في :

- إدخال عامل المرونة وإعطائه أهمية كبرى وذلك قصد إعطائه طابع التخصص المؤسسات للفصل بين عمليات الإنتاج والتوزيع تحديد أحجام هذه المؤسسات.
- تقوية أدوات ووسائل التخطيط قصد إشباع الحاجات والمتطلبات التي تعرف نموا سريعا ولتحقيق هذا المطلب، استدعت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تكميلية، كالتطهير المالي، وضع مخططات إنتاجية، إبرام عقود ما بين مختلف المؤسسات قصد تسهيل عملية تبادلاتها.
- تطبيق سياسة لامركزية القرار من خلال توزيع القرارات الاجتماعية للمؤسسات عبر كافة التراب الوطني [19] [Nadia CHETTAB, 2002].

وقد استهدفت إعادة الهيكلة العضوية تفكيك المؤسسات الوطنية العامة الضخمة البالغ عددها 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة في عام 1982. وامتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية والبلدية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ولائية و ما يعادل 1079 مؤسسة تابعة للبلدية. وهذا التقسيم كلف الدولة 48 مليار دج ما يعادل 9 مليار دولار. بالإضافة إلى فرضه على الدولة القيام بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات التي تمت إعادة هيكلتها من أجل معاونتها على استمرار في نشاطها الاقتصادي. [20][إسماعيل بوخاوة،2002] ، لكن الإصلاحات لم تتجسد واقعيا إلا في نهاية 1987 بصدور قانون (87/19) المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة، ثم في جانفي 1988 تم إصدار القوانين الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية وتعني :" حرية الإدارة في التصرف دون الخضوع إلى أي إجراء من الإجراءات البيروقراطية، كما تتحرر من الضغوطات والتدخلات المختلفة للسلطات ومنه حرية إدارة المؤسسة وتمتعها بالذمة المالية والاستقلال المالي " [21] [حوالف رحيمة، 2002] .

ابتداءا من سنة 1989 تسارعت وتيرة الإصلاحات بعد التعديل الدستوري ومجيء حكومة عرفت بحكومة الإصلاحات الاقتصادية، والتي بدأت بالتهيئة النفسية للجمهور المدني والسياسي لتقبل فكرة التوجه نحو اقتصاد السوق وتخلي على النظام الممركز. وقد ازدادت وتيرة هذا التوجه بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990، وما لحقها من مراسيم

وأوامر تنفيذية، ثم صدور قانون الاستثمارات (93-12) المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 الذي قدم تشجيعات وامتيازات وضمانات لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر المستقلة.

بعد محاولة التعديل الذاتي التي باشرتها البلاد في الثمانينات والتي حققت نتائج محدودة. بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني والسياسي أفضت إلى فشل ذريع، وقيود إعادة الجدولة هي أحسن دليل على ذلك فقد انتهت الجزائر إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية وتبنى برنامج الإصلاح الاقتصادي (برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي).

2-2 الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من قبل صندوق النقد و البنك الدوليين:

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/9/26 بحصة تقدر بـ 623.1 مليون و ح.س.خ (DTS) لتصبح في سنة 1994 حوالي 941.4 مليون وحدة ح.س.خ.

(22) [الهادي خالدي، 1996]. بالرغم من الانضمام المبكر لهذه المؤسسة الدولية، إلا أن الجزائر كانت ترفض الخضوع إلى شروط نادي باريس، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فبعد أن زادت حدة المديونية الخارجية وتفشت آثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني، لاسيما بعد التذبذب الحاصل في مسيرة الإصلاحات والتي انتقدها البعض لكونها كانت سريعة. في حين أعلنت المؤسسات المالية الدولية بأن البلاد لم تدخل بطريقة جدية في اقتصاد السوق، عندها لجأت هذه المؤسسات إلى تجميد بعض القروض. أدى ذلك إلى تحول توجه الحكومات المتتالية إلى استيراد الحلول الجاهزة، كمسكنات للأزمة، لأن الحلول الذاتية بطبيعة الحال تتطلب ثقة الجماهير بالحكومة، وإيمانا بهذه الإصلاحات. بدأت الجزائر بإجراء اتصالات رسمية مع المؤسسات المالية الدولية أولا بصفة سرية ثم أخذت الطابع العلني بهدف :

- تبنى إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كحلول مستوردة وجاهزة التي تسكن الأزمات ولا تحلها.
- الحصول من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على شهادة حسن السيرة والسلوك التي تؤمن انسياب التمويل الخارجي.
- الاستفادة من السيولة قصيرة الأجل التي يمنحها صندوق النقد الدولي لدعم الدول التي تطبق برامجه.

وقد أتيحت الفرصة لـ FMI بالتدخل وتوجيه الاقتصاد الوطني عن طريق خطاب النوايا (الولاء)، الذي أرسله وزير المالية الجزائري إلى المدير التنفيذي لـ FMI، وذلك في مارس 1989،

الذي أكدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بتنفيذ برامج صندوق والبنك الدوليين الرامية إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية ليبرالية [23] [صالح صالحي، 1999].

وعليه فقد مرت الإصلاحات الاقتصادية المدعمة بالمراحل التالي

*** الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول (Stand by 1) : (1990/5/30-1989/5/30):**

تم إبرام أول اتفاق للجزائر مع الصندوق المتمثل في Stand by في 1989/5/30، وبموجب هذا الاتفاق تمكنت الجزائر من سحب حصتها المقدرة بـــ 623 مليون و.ح.س.خ (MDTS) بدون شروط، كما وافق الصندوق ضمن إطار اتفاق التثبيت 89/5/30 على تقديم 155.7 مليون و.ح.س.خ، واستفادت كذلك في إطار تسهيل التمويل التعويضي بمبلغ 315.2 مليون و.ح.س.خ [24] [الهادي خالدي، 1996]. بالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر أول اتفاق مع البنك العالمي في سبتمبر 1989. وعلى ضوء تلك الاتفاقات سمح لمؤسسات المالية الدولية IFI بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فبدأت خلال سنة 1989 أولى الخطوات نحو العولمة الاقتصادية و الانفتاح الاقتصادي، حيث تم الاتفاق على تخلي الدولة عن ممارسة أية نشاط اقتصادي، و ينحصر دورها في تنظيم الاقتصاد مع استمرارها بالقيام بدور البناء خلال مرحلة الانتقالية.

***الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (Stand by 02) : (1991/6/3) :**

استمرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية بالتدهور رغم إبرام اتفاق Stand by1 الأول مع le FMI، من أجل ذلك رجعت الحكومة الجزائرية سبددا لطلب خدمات الصندوق، حيث تم التوقيع على اتفاق Stand by 02 في 3 جوان 1991. بموجب هذا الاتفاق تحصلت البلاد على قرض بقيمة 300 مليون و.ح.س.خ مقسمة على أربعة شرائح. و بالموازاة مع ذلك أبرمت اتفاق كذلك مع البنك العالمي أين تحصلت على قرض بقيمة 350 مليون دولار، خصصت للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية [25] [بن ناصر عيسى، 2002].

ما يمكن ملاحظته حول الاتفاقين السابقين أنهما تما في سرية تامة. لكن من جانب الحكومة الجزائرية التي توضح ضرورة التفرقة بين خصوصية المناقشات وسرية العقد، لاسيما وأن العقد الأخير تم إبرامه في أجواء تدهور الوضعية الأمنية والسياسية للبلاد، وبالتالي فحسب الحكومة لا يشكل عقد 3 جوان 1991 مع FMI عقدا سريا، لأن محتوى الرسالة هي برنامج الحكومة الذي نوقش مع الشركاء الاجتماعيين [26][le Soir d'Algérie ،1997]. و كان من الأفضل إعلام الرأي العام بمحتوى الاتفاقيتين حتى يتسنى للشعب معرفة ما ينتظره من صعوبات، وبالتالي يتجهز لمواجهتها والتأقلم معها. فما هي نتائج هاتين الاتفاقيتين؟

بالنسبة للميزانية فقد سجلت تحسنا حيث ارتفعت الإيرادات بحوالي 153.4 مليار دج أكثر من 90%، تعود إلى زيادة عائدات النفط بسبب حرب الخليج، فقد ارتفع سعر البرميل من 18.53 $ في سنة 1989 إلى أكثر من 24 $ سنة 1990. أما نسبة 10% الباقية فترجع إلى منتجات الجمارك. استخدمت هذه الإيرادات في زيادة إنفاق الدولة على الشبكة الاجتماعية التي استفادت بـــ 71 مليار دج في سنة 1991، أما كتلة الأجور والمعالجات وصلت إلى 110.3 مليار دج في سنة 1992، أي ارتفاع أكثر من 50% في الآجال الجارية وأكثر من 23% في الآجال الحقيقية حسب FMI، بالموازاة مع ذلك انخفض السعر المتوسط للبرميل من 20$ في سنة 1992 إلى 17.5$ في 1993، أما الدولار فقد انخفض من 21.82 دج في المتوسط إلى 23.75 دج.

النتيجة الطبيعية لما سبق تمثلت في عودة العجز المالي سنة 1992 ليرتفع إلى 100 مليار دج سنة 1993 [27] [Nadia Chettab, 2002]، وارتفع معدل التضخم من 16.6% سنة 1990 إلى 31.8 سنة 1992 وارتفعت كذلك معدلات البطالة وتصاعدت حجم الديون الخارجية فقد انتقل عبء خدمة الدين من 76% سنة 1992 إلى 86% في 1993، وبلغت خدمة المديونية 114% من عائدات الصادرات، وتراجعت حصيلة الصادرات من المحروقات لتصل سنة 1993 إلى 9510.10 مليون $. بالإضافة إلى تطورات أمنية خطيرة مست العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. هذه الأسباب وأخرى دفعت الحكومات المتتالية بمواصلة الاتصال بالمؤسسات المالية الدولية، وأخيرا تم الفصل في الجدل القائم بين أنصار إعادة الجدولة وأنصار إعادة تمويل الديون، ومنه فرضت إعادة الجدولة نفسها كحتمية.

***برنامج التثبيت الاقتصادي** : (1995/3/31-1994/4/1):

تستند عملية إعادة جدولة الديون الخارجية بعقد اتفاقية مع FMI الذي يلزم البلد بوضع برنامج التثبيت الاقتصادي، والسؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان التطبيق الصارم لهذا البرنامج سيسمح بالوصول إلى الأهداف المعلنة سلفا ؟

حسب المؤسسات المالية الدولية أن هذا يتوقف على قدرة البلد على توفير شروط الاستقرار لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، في حين يرى الاقتصاد الأمريكي Jeffrey إن برنامج FMI يؤدي إلى خنق اقتصاد البلد المدين وهذا ما حصل لكل من البرازيل، المكسيك ... إلخ. وبالنسبة للجزائر فقد انتهت للمرة الثالثة بطلب مساعدة من FMI لكن هذه المرة بصفة علنية. أول إعادة جدولة مع نادي باريس كانت في نهاية ماي 1994 بعد إبرام لاتفاقية0Stand by03 لمدة سنة مع الصندوق

حيث خضعت الديون الجزائرية في عام 1994 للبنود التقليدية والتي تسري على الدول المدنية غير الفقيرة وفقا لتصفيات البنك العالمي.

تم بموجب هذا الاتفاق إعادة جدولة مبلغ 4.4 مليار دولار على مدى 16 سنة، منها 4 سنوات فترة سماح، وتسديد خدمة الدين المعاد جدولته يكون ابتداء من شهر ماي 1998، ومن أهم البنود الأساسية التي استهدفها الاتفاق ما يلي :

-تحرير التجارة الخارجية.

- تحقيق معدل نمو بـــ 3% في 1994 و 6% في 1995.

- تحرير الأسعار لجميع المنتجات باستثناء: الفرينة، السميد، الحليب.

- تخفيض سعر صرف الدينار فقد انخفض بنسبة 40.17% (1$=36دج) في أفريل 1994.

- ترشيد النفقات حيث سجل تراجع لعجز الميزانية خلال فترة البرنامج بـــ 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1994، بعد أن كان يقدر بـــ 7.9% سنة 1993 ، وتراجع كذلك العجز الإجمالي للخزينة من 8.7% إلى 3.3% خلال سنتي 1993-1994 على التوالي.

إن إعادة الجدولة لسنة 1994 سمحت بتوفير 16 مليار دولار، فتراجع معدل خدمة الديون إلى 53.3 % لكنها عاودت الارتفاع لتصل سنة 1995 إلى حوالي 84%[28][محمد راتول،2001]

* **برنامج التعديل الهيكلي:** (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998):

استجاب صندوق النقد الدولي le FMI مجددا لطلب الحكومة الجزائرية في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض على تقديم قرض بقيمة 1.169.28 مليون و.ح.س.ح، أي بنسبة 127.9% من حصة الجزائر [29] [الهادي خالدي، 1996]. فقد تقدمت الجزائر إلى نادي باريس مجددا، ففي جويلية 1995 تم إعادة جدولة 7320 مليون دولار من مديونية الجزائر لمدة 15 سنة مع فترة سماح لـــ 4 سنوات [30] [صباح نعوش، 2002]. في حين بلغت إجمالي الدين المعاد جدولتها في إطار نادي باريس بـــ 7 مليار دولار، كما تقدمت لأول مرة أمام نادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخاصة المقدرة بـــ 3.2 مليار دولار، بالإضافة إلى التمويل الاستثنائي المبرم مع المؤسسات المالية الدولية ليصل هذا الرقم إلى 20 مليار دولار [31] [شعوبي محمد فوزي، 2003].

استهدفت اتفاقية تسهيل التمويل الموسع FFE تحقيق فائض في الموازنة العامة، هذه الغاية تتطابق مع احتياجات الدولة لذلك اتخذت عدة إجراءات أهمها :

- تخفيض المخزون من الدين الداخلي.

- تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتطهير محفظة البنوك.

- تجنيد الادخارات العامة في المدى المتوسط والطويل من أجل تدعيم برنامج الانتعـــاش الاقتصادي[32] [Nadia Chettab, 2002].
- تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتحكم في التضخم.
- إعطاء الاستقلالية للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- تقليص النفقات وزيادة الإيرادات من أجل القضاء على عجز الميزانية.
- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات أمام المستثمرين المحليين والأجانب.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- إصلاح النظام المصرفي والمالي وإنشاء بورصة.
- اتفاقات شراكه مع الاتحاد الأوربي وتقديم طلب الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة OMC [33] [بن ناصر عيسى، 2002].

والجدير بالذكر أن علاقة الجزائر لم تقتصر على التعامل مع الصندوق بل أبرمت كذلك عدة اتفاقيات مع البنك الدولي بداية باتفاقية سبتمبر 1989، اتفاق جوان 1991، اتفاقيات 1994، وأخيرا تم توقيع على برامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي في نهاية شهر ماي لمدة سنتين، استفادت البلاد من جملة الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ما بين 1994-1998 بتوفير تمويل بقيمة 3 مليار دولار، زائد إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة، حيث تقدر الديون العامة المعاد جدولتها بنادي باريس بـــ 13 مليار $، أما الديون الخاصة المعاد جدولتها بنادي لندن فتقدر بـــ 3 مليار $ أي توفير تمويل إجمالي بـــ 19 مليار دولار خلال 1998/1994 .

كما ساند البنك الدولي برنامج الخوصصة في الجزائر الذي تم إعلانه من خلال المرسوم الرئاسي 95/22. حيث استهدف البرنامج الذي بدأ في أفريل 1996 خوصصة 200 شركة من الشركات العامة المحلية، لتتسارع وتيرة الخوصصة في نهاية عام 1996 خاصة بعد إنشاء خمس شركات إقليمية قابضة، وفي عام 1998 تم خوصصة أكثر من 800 شركة محلية. [34] [الشريف بقة، 2001]. فما هي يا ترى آثار هذه البرامج على الاقتصاد الجزائري ؟

3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي في الجزائر :

تختلف وجهات النظر حول الوضعية العامة للجزائر، فبالنسبة للمؤسسات المالية الدولية IFI وكذا السلطات الجزائرية والتي تبشر بتحسن أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية، فقد وصف صندوق النقد الدولي FMI في آخر تقرير له بأن المؤشرات المالية المحققة بالجزائر نعتها بـــ " الانفجار الإيجابي "، بالرغم من دفع تكاليف اجتماعية باهضة، والتي تراها هذه المؤسسات فصلا من فصول تحقيق الانتعاش الاقتصادي، في المقابل تشعر الطبقات الشعبية لاسيما الفقيرة بمرارة هذه الإصلاحات.

3-1 الآثار الاقتصادية :

يمكن تلخيص النتائج الايجابية للاقتصاد الجزائري في الجدول التالي :

جدول رقم (09):تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري :

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
خدمة الدين من PIB*	88.93	48.7	43.78	29.16	32.4	44.2
معدل التضخم *	16.3	38.5	21.8	15	5.73	4.95
سعر صرف دج/$*	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	59.5
احتياط العملات *	1.51	2.64	2.11	4.23	8.47	6.84
نسبة التسويق*	2.2-	0.9	3.8	3.8	1.1	5.1
معدل النمو PIB**	2.2-	0.9-	3.9+	4.0+	4.5+	5.1+

المصدر:

* تشام فاروق: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، عن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، بجامعة سعد دحلب البليدة، يومي 21 و22 ماي 2002، ص262.

**بن ناصر عيسى: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07 ديسمبر، 2002، ص 130.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا في إصلاحاتها الاقتصادية، والتي وصفها المتتبعون بالباهرة فقد نجحت هذه الإصلاحات إلى حد ما في استعادة الاستقرار المالي، و قد سجل معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي تطورا ملحوظا الذي بلغ في سنة 1998 نسبة معتبرة 5.1% بسبب ارتفاع أسعار النفط، وتحسن قيمة الدولار، بالإضافة إلى تحسن الظروف المناخية. كما سجلت حسابات الميزانية وميزان المدفوعات فوائض، حيث انتقلت الميزانية العامة من حالة عجز بنسبة 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988 إلى تسجيل فائض قدره 3% من PIB في 1996، نظرا لتراجع النفقات العامة وتراجع الدعم المقدم لمؤسسات بصورة محسوسة. كما سجل ميزان المدفوعات نتائج طيبة سمحت بتكوين احتياطات صرف معتبرة بلغت 11.9 مليار $ في عام 2000، وتراجعت مؤشرات خدمة الدين من 83% سنة 1993 إلى 30% في عام 1997، كما انخفضت كذلك معدلات التضخم لتصل إلى مستوى 4.9% في عام 1998 نظرا لإتباع سياسة نقدية متشددة[35] [دربال عبد القادر، 2002].

الجدير بالذكر أن هذه النتائج الجيدة تعود إلى مساهمة عوامل خارجية، لاسيما ارتفاع أسعار المحروقات التي تمثل 95% من إيرادات الصادرات. ويواصل الاقتصاد الوطني سلسلة المؤشرات الإيجابية المرتبطة بالتحكم في التوازنات المالية الكبرى و هذا ما أكده السيد: " جاسم المناعي"، المدير العام لصندوق النقد العربي، فقد بلغ معدل النمو لعام 2003 بنسبة 6% وهو معدل عالي نادرا ما تحققه الدول النامية. وبلغ الناتج المحلي الوطني 5 مليار دولار، أما المديونية الخارجية التي أصبحت أقل من 20 مليار دولار، وارتفاع احتياطي الصرف أكثر من 32 مليار دولار، وحجم الصادرات الذي بلغ 23 مليار دولار، حسب إحصائيات 2003. بالإضافة إلى هذه الإحصائيات فقد تمكنت الجزائر من استقطاب 920 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليرتفع في عام 2003 بمليار و300 مليون دولار. في المقابل تعالت الأصوات التي شككت في نسبة النمو 6% داخل الجزائر وخارجها، إلا أن عدة مؤسسات مالية عالمية التي يؤخذ بتقاريرها المالية مثل مؤسسة Economic Intelligent Union وFMI ، أكدتا على صحة هذا المؤشر.

[36] [فتيحة بورونية، 2003].

مما لا شك فيه أن هذه الإصلاحات قد حققت نتائج طيبة على المستوى الاقتصاد الكلي، أما على المستوى الاقتصاد الجزئي فقد عانت مختلف القطاعات الاقتصادية، أكثرها تضررا هو القطاع الصناعي، فقد سجل مؤشر الإنتاج الصناعي الإجمالي تراجعا بأكثر من 11 نقطة خلال الفترة 1994-1997. والجدول التالي يوضح أن القطاع الصناعي بشكل عام لم يسجل أي معدل إيجابي

طوال فترة الإصلاحات الاقتصادية، فمعدل النمو الإنتاج الصناعي مازال غير مستقر ومتذبذب إلى غاية الوقت الحاضر.

جدول رقم(10): تطور معدل نمو الإنتاج الصناعي:

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
معدل نمو إنتاج صناعي	1.5-	8.5-	0.5-	8.6-	7.2-

المصدر:عمارى عمار:الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد01/ 2001، ص 102.

هذه النتيجة التي وصلت إليها المؤسسة الاقتصادية ناتجة أساسا عن برنامج التعديل الهيكلي، فمن مخلفاته قيام الدولة بسحب حمايتها ورعايتها للمؤسسات الوطنية وذلك بشكل فجائي أدى إلى تأزم وضعيتها، لأنها لم تكن مهيأة بشكل كامل لمواجهة تحديات كل من :تحرير الأسعار، و معدلات الفائدة، تخفيض قيمة الدينار، الانفتاح الاقتصادي، المنافسة الأجنبية القوية ... الخ. فعلى سبيل المثال أدى تخفيض في قيمة الدينار الجزائري إلى تضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية لدى البنوك التي تجاوزت مبلغ 113 مليار دج في نهاية سنة 1996، بعد أن كانت حوالي 90 مليار دج في سنة 1995، كما حددت بعض الدراسات خسائر الصرف بقيمة 60 مليار دج بالنسبة إلى مجموع القطاع الصناعي في نهاية سنة 1995. و ما زاد في تعقد الأمور بالنسبة لقطاع الصناعة، انخفاض الطلب على منتجاته وضعف قدرته على التصدير، بالإضافة إلى المنافسة الأجنبية، والتخلي الدولة رسميا عن حماية المنتوج الوطني، جميع هذه العوامل أدت إلى تكديس المنتجات الوطنية في المخازن. مما ينبئ بإفلاس هذه المؤسسات وخروجها من السوق.

أمام هذه الوضعية الخطيرة للمؤسسات الوطنية، والتي ازدادت حدتها بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، حيث تشير الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول من عام 1998 حول إجراءات تفكيك المؤسسات، والتي تجاوزت 800 مؤسسة منذ 1994. وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعة بنسبة 54%، يليه مباشرة قطاع الأشغال العمومية وقطاع السكن بنسبة 30%.

جدول رقم(11):حصيلة حل المؤسسات حسب نشاط القطاعات وإطارها القانوني 1998/6/30:

القطاعات	مؤسسة عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال العمومية والسكن	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي والزراعي، دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية للجزائر. العدد 1999/01 ، ص195.

أدت حصيلة حل المؤسسات إلى تقليص عدد العمال الذي وصل إلى 212960 عامل، بالإضافة إلى العمال المغادرين بإرادتهم حوالي 50700 عامل، أما الذين أحيلوا على البطالة التقنية 1000840 عامل، لتكتمل بذلك الصورة آثار الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسات الوطنية. [37] [المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1999].

جدول رقم(12):حصيلة عمليات تخفيض عدد العمال حسب نشاط كل قطاع : خلال السداسي الأول 1998 :

القطاعات	مؤسسات عمومية اقتصادية	النسبة%	مؤسسات عمومية محلية	النسبة %	مؤسسات خاصة	النسبة %	المجموع
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819
الصناعة	32035	23.6	6310	7.5	232	31.1	36868
البناء والأشغال العمومية والسكن	76514	56.6	51557	61.7	195	18.8	128266
الخدمات	19345	15.2	24522	29.3	150	14.5	44017
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : مرجع سبق ذكره، ص194.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد انتقلت القيمة المضافة الزراعية (VAA) إلى إجمالي الناتج المحلي من 8.7% في عام 1984 إلى 11.5% في عام 1988. ثم إلى 12.8% في عام 1993 وخلال نفس التواريخ مرت القيمة المضافة الصناعية (VAI) بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي من 16% إلى 19.5% ثم إلى 10.5%، أي أن القيمة المضافة الزراعية انتقلت من 41.1 مليار دج إلى 147 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 1987-1993، أي تضاعفت بـــ 3.6 . في حين نجد أن القيمة المضافة الصناعية قد تضاعفت بمقدار 2.7 فقط خلال نفس الفترة، أي انتقلت من 43.7 مليار دج إلى 120 مليار دج [38] [Abdel- Madjid Djenane, 1999] .

وبعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حقق قطاع الزراعة نتائج أفضل من نظيره الصناعي، فقد ارتفع معدل نمو الإنتاج الزراعي من 7.55% إلى 15.4%، ثم إلى 27.46%، كما ارتفعت القيمة المضافة الزراعية من 62725 إلى 196559 ثم إلى 309400 خلال 1990، 1995، 1998 على التوالي. وبالرغم من أن خلق مناصب شغل جديدة على مستوى الاقتصاد كان ضعيفا خلال مرحلة التعديل الهيكلي، يبقى قطاع الزراعة واحد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تستقطب عمال جدد، حيث ارتفعت العمالة الزراعة من 970 ألف عامل إلى 1047 ألف عامل، ثم إلى 1200 ألف عامل خلال سنوات 1990، 1995، 1998 على التوالي .[39] [أحمد لعمى، 2003].

رغم هذه النتائج الإيجابية المحققة لفائدة القطاع الزراعي خلال مرحلة التعديل، يبقى هذا القطاع خاضعا كليا للظروف المناخية واعتماده على عائدات النفط، وهو نفس الحال بالنسبة لقطاع الطاقة والمناجم في الجزائر فهو رهينة بتقلبات الأسعار في السوق الدولية، وقد سجل هذا القطاع حسب الحصيلة الرسمية الصادرة عن وزير الطاقة لعام 2002، أن غالبية فروع الطاقة قد سجلت تطورا إيجابيا، يجعله على رأس باقي القطاعات، إذ سجل المجال البترولي لوحده استقطاب ما قيمته 45 مليار $ من الاستثمارات، كما بلغ مستوى نمو قطاع المحروقات بـــ 52% بالنسبة للإنتاج و 56% بالنسبة للقيمة المضافة، تزامنت هذه الإحصائيات لوزارة الطاقة والمناجم مع تقرير الأداء الاقتصادي الذي يصدره المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، حيث أشار إلى أوضاع سلبية تثير القلق فقد لوحظ استمرار تراجع الإنتاج في فرع بترو كيمياء، إنتاج معادن الحديد والفوسفات والزنك، مع غياب البرامج الكفيلة بتكثيف استغلال الحقول المنجمية، التي تمتاز منتجاتها بقيمة مضافة عالية وقابلية للتصدير، وبالتالي عدم الاستغلال الأمثل للإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع. [40] [فتيحة أحمد، 2003].

وعلى الرغم من هذه المشاكل يبقى قطاع المحروقات يترأس باقي قطاعات الاقتصادي الوطني وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

رسم بياني رقم(01): نشاط الاقتصاد الجزائري بحسب قطاعاته:

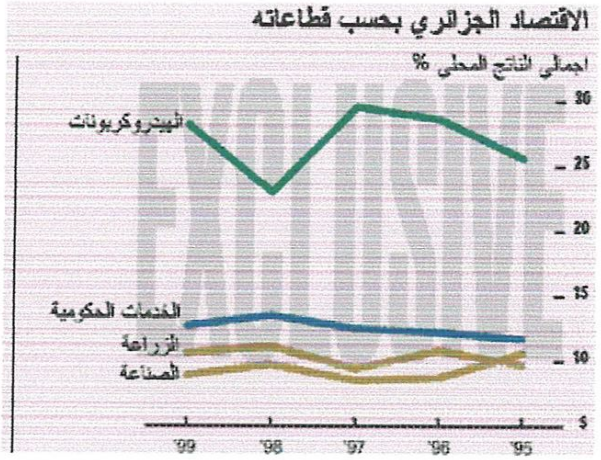

المصدر: عن موقع: ،2001 www.arabcomconsult/com/algeria

3-2 الآثار الاجتماعية :

لقد ركز خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية دون الإلمام بالنواحي الاجتماعية، فأول مرة في تاريخ الجزائر خلال عام 1990 كان الرصيد الصافي لخلق مناصب الشغل سالبا، فقد خسرت البلاد بالنسبة لعام 1989 ما يقرب 150 ألف منصب شغل[41][Mohamed Medjkoune, 1999]، لتزداد إشكالية البطالة حدة مع توجه البلاد نحو اقتصاد السوق والشروع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المقررة من " فوق " حيث بلغ مجموع العمال المسرحين خلال الفترة 1994-1997 حوالي 520 ألف عامل، كما ارتفع معدل البطالة ليصل إلى 30% خلال السنوات الأخيرة نتيجة لعدم وجود استثمارات جديدة، والتدفق السنوي للشباب الحاملين للشهادات، إلى جانب تسريح العمال الناتج عن حل المؤسسات والشروع في خصصتها.

بالإضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للأجراء للفترة (1993-1996) بنسبة 25% [42] [بن ناصر عيسى،2002]، بسبب تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم على السلع الضرورية. أدت هذه الوضعية إلى تفشي ظاهرة الفقر عبر الوطن، فحسب الإحصاءات الرسمية تؤكد أن أكثر من تسعة مليون مواطن من أصل 30 مليون يعيشون اليوم تحت خط الفقر، في حين مصادر مستقلة ترفع هذا الرقم إلى نصف عدد السكان [43] [عبد الكريم حمودي ،2000].

أما فيما يخص تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي (CNES)، قد أشار أن عدد الفقراء في الجزائر يقدر بـــ 6.4 مليون نسمة مع تركز أغلبية الفقراء (70%) في الأرياف، كما صرح وزير العمل والحماية الاجتماعية في سنة 2000 بتفشي الفقر في الجزائر، فقد ارتفع من 8% في سنة 1988 إلى 20% في منتصف التسعينات لينتقل إلى 30% في نهاية التسعينات [44] [بن ناصر عيسى، 2002]. أما الوضع الصحي فقد تدهور حيث انتقل عدد الوفيات من 40000 في سنة 1990 إلى 49000 في سنة 1996، بنسبة 22% سجلت داخل هياكل المستشفيات، بالإضافة إلى ظهور عدة أمراض معدية تم القضاء عليها سابقا كـــ: أمراض السل، الجرب، شلل الأطفال ... الخ[45][المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1999]. وبانخفاض الدخل وتفشي الفقر أرغمت الأسرة الجزائرية على توقيف أبناءها عن مواصلة الدراسة، نظرا لارتفاع تكاليف التدريس بسبب انخفاض نفقات الدولة على هذا القطاع الحيوي، و منه زيادة نسبة الأمية والجهل، كما تزايدت في الآونة الأخيرة حالات الانتحار الناتجة عن صعوبة المعيشة الأفراد.

فأي مستقبل لبلد تفاقمت فيه مثلث الخطر : الفقر، الجهل، المرض، فاستنادا إلى آخر الإحصائيات فإن هناك نحو 7 ملايين جزائري أميين بنسبة 24.13%. وهذا ما أكده تقرير الأمم المتحدة للتنمية، الذي يعتمد في تصنيفه لدول على مؤشرات التنمية البشرية : كـــ: نسب الأمية، طول العمر، توفر الحاجيات الأساسية .. الخ. وحسب إحصائيات رسمية جزائرية إلى أن ربع الجزائريين يتقاضون أقل من دولارين في اليوم، كما أن دخل 2.5% من السكان لا يتجاوز واحد دولار، و6.5 مليون نسمة أي نسبة 22.6% يعيشون تحت خط الفقر. ومما سبق فقد تراجعت الجزائر إلى المرتبة المائة في عام 2001، بعد أن كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير الأمم المتحدة للتنمية في عام 2000 [46] [عمارى عمار، 2001].

III- وضعية الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي:

أظهرت الجزائر سجلا قويا من جراء التطبيق الصارم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي بدأ عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BM). هذه الإصلاحات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الوطني وتدفعه إلى التفاعل والاندماج بصفة واسعة ومكثفة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية العالمية.

وبعد التعديل، غذت الحاجة إلى الانضمام الجزائر إلى منظمة عالمية للتجارة (OMC) أمرا لا مفر منه، وكذا تدعيم الشراكة العالمية لاسيما مع الاتحاد الأوروبي.

من هذا المنطلق يطرح السؤال التالي: هل نستطيع اعتبار أن حوصلة الاتفاقيات إعادة الجدولة الديون الخارجية قد وضعت حدا للعزلة العالمية المتعلقة بالجزائر ؟

1- الأسواق المالية مغلقة :

1-1 خيار إعادة الجدولة : خيار عزلة :

إن طبيعة نشاط الـــPAS على مستوى المخطط الاقتصادي هو نشاط عزلة، الأمر يشبه حالة المريض الذي يذهب لزيادة أخصائيين، يوصفون له الدواء علما بأن هذا الدواء متشابه وصالح لجميع الأمراض، يعطونك الوصفة تعود إلى منزلك لمتابعة العلاج ويتابعونك عن بعد، هذه الوضعية تمنعك من تطوير وتنمية علاقات ثنائية مع شركائك، من الآن لديكم شريك وحيد مع من تفاوضون وتناقشون، إن أمكن التكلم عن المناقشة في هذه الأحوال، والواقع أنه لا توجد هناك أية مناقشة. مثله مثل المريض الذي يزور الطبيب فإنه لا يذهب إليه من أجل المناقشة أو المجادلة، بل يحرص على متابعة العلاج الذي وصفه الطبيب ومنه فإن خيار إعادة الجدولة هو خيار عزلة.

والحقيقة أن الجزائر لا تستطيع المناقشة ليس فحسب على المستوى الثنائي، ولكن أيضا لا يمكنها الذهاب إلى الأسواق المالية بسبب أن هذه الأخيرة مغلقة إذا دخلنا في إعادة الجدولة. ومنه أصبحت الجزائر محرومة من قروض الأسواق المالية [47] [L'hebdomadaire la Nation,1996].

وتتمثل الفرص المتبقية للجزائر في سخاء مصادر الإقراض الأجنبية سواء كانت على شكل قروض من طرف المؤسسات المالية الدولية، أو قروض ثنائية من أجل إنجاح برنامج الـــPAS. فعلى سبيل المثال وفر صندوق النقد العربي للجزائر منذ 1994 حوالي 6 قروض تجاوزت قيمتها 716 مليون دولار، كما ساعد على دعم التجارة الجزائرية عن طريق توفير 60 خط ائتمان بمبلغ 150 مليون دولار عبر البنوك.

1-2 دور المؤسسات المالية الدولية بعد غلق الأسواق :

أصبحت هذه المؤسسات خاصة صندوق النقد الدولي تلعب دور الوسيط بين الدول المدينة التي تم إعادة جدولة ديونها والأسواق المالية الدولية.

فالجزائر إذا أرادت الحصول على قروض إضافية لتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي المتبع فإنها تتصل بصندوق النقد الدولي، هو وبدوره يتصل بالأسواق المالية، ويقوم بسحب قروض من هذه الأسواق بسعر فائدة السائد في السوق . مع إضافة خدمات الصندوق إلى معدل الفائدة. وبعد

ذلك تحويلها إلى الجزائر ومنه أصبحت البلاد يدور في حلقة دائرية المستفيد الأول هو صندوق النقد الدولي. ومع أن الجزائر مازالت في المرحلة الأولى من التحول من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، إلا أنها حققت تحولا مرموقا منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. فقد نما إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.1% في عام 2002، وتراجعت نسبة التضخم النقدي من نسبة مرتفعة عند مستوى 20% في عام 1994 إلى 1.4% في عام 2002. كما أن الاحتياطات النقدية وصلت إلى 23 مليار دولار في عام 2002. بعد هذه النتائج ما هو دور مؤسسات بروتن وودز؟

فبالنسبة لصندوق النقد الدولي الذي أعرب مجلس إدارته في ختام الزيارة الاستطلاعية للجزائر عن ارتياحهم لمسار الإصلاحات الاقتصادية مع ضرورة بذل جهود نحو تحرير الاقتصاد الجزائري ودمجه في الاقتصاد العالمي. كما أثنى وفد FMI على برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له الرئيس الجزائري غلافا ماليا قدره 7 مليون دولار لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى آهتمام FMI بالمسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي منها قضايا هيكلية كدعم السياسة النقدية. ما بعد التعديل أصبح صندوق النقد الدول يجري زيارات استطلاعية بصفة المراقب والمشرف على متابعة الإصلاحات [48] [فتيحة بوروينة، 2003]. وقد كشف آخر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (FMI)، أن الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج إيجابية ومشجعة خلال خمسة سنوات القادمة الممتد من 2002 إلى 2007.

فقد سجل تراجع قياسي لحجم الدين الخارجي فقد هبط من 22.6 مليار $ في نهاية عام 2001 إلى 22 مليار $ في عام 2002، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 13.2 مليار $ في عام 2007 ، يؤدي ذلك إلى تقلص في حصة خدمة الدين ستصل علم 2007 إلى 153% بعدما كانت 228% في عام 2001، كما سيسجل احتياطي الصرف قفزة كبيرة، فحسب تقرير الصندوق انتقل احتياطي الصرف من 18 مليار دولار عام 2001 إلى 22.9 مليار $ عام 2002. ويواصل الارتفاع ليبلغ 41.6 مليون $ في عام 2007.

كذلك يتوقع وفد FMI ارتفاع الاستثمار من 26.7 مليار $ من إجمالي الناتج المحلي في 2002 ليصل إلى 31.5 مليار $ في 2007، بالنظر إلى التطور الحاصل في الاستثمار العام الذي سجل تطور ملحوظا خلال عام 2001-2002 ، كما سيسجل الاستثمار الخاص ارتفاعا كبيرا ابتداء من سنة 2004. بالمقابل انتقد وفد FMI تراجع وتيرة الخصخصة وإعادة الهيكلة. كما تراجع قطاع الصناعة ب2.2% خلال عام 2001-2002، و يتوقع التقرير أن يعود التضخم من جديد ابتداء من

2004 نتيجة لتراجع الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بما يعادل 8% إلى 9% حتى عام 2007.[49] [فتيحة أحمد، 2003].

أما فيما يخص البنك العالمي فيرى أن المجتمع الجزائري يواجه ثلاثة تحديات يستوجب على الحكومة مواجهتها، تتمثل هذه التحديات في ما يلي :

-استخدام احتياطيات النفط والغاز لصالح الشعب الجزائري.

-تشجيع النمو وخلق فرص العمل في نشاط اقتصادي غير النفطي لاستقطاب اليد العالمة وتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية التي تثيرها البطالة.

-تحسين نوعية الخدمات العامة لتمكين الجزائريين من المشاركة في اقتصاد السوق خلال القرن الحادي والعشرين.

بالإضافة إلى هذه التحديات الإنمائية هناك مشكلة الفقر لاسيما في الأرياف. حيث مازال الفقراء في المناطق الريفية ولاسيما النساء يعانون من محدودية الخدمات الاجتماعية: كالرعاية الصحية، التعليم ... الخ. وعليه يركز البنك الدولي عمله في الفترة 2004-2006 على الاستجابة للتحديات الإنمائية التي تواجه البلاد من خلال ثلاثة جبهات :

1- وضع وتنفيذ استراتيجية لتحسين الخدمات لاسيما التزود بالمياه، الإسكان والتنمية البشرية.

2- إلغاء القيود على القطاع الخاص خاصة تلك القيود المؤثرة على بيئة الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع المالي.

3- إدارة عائدات الهيدروكربونات لتحقيق الاستدامة المالية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يركز البنك الدولي على المبادئ التالية :

*التزام الدولة بتنفيذ سلسلة الإصلاحات الضرورية.

*تبني برنامج يركز على نقل المعرفة، وبناء القدرات، تحسين فكرة السوق عن الجزائر، وقد تم اقتراح جملة من الأدوات التي تستهدف تقديم المعرفة تتمثل في :

- القيام بعملية التشخيص لتحديات التنمية الرئيسية التي تواجه البلاد بهدف تشجيع الإصلاحات.

- تقديم خدمات استشارية من قبل الإدارة المالية للبنك الدولي لمساعدة الحكومة الجزائرية على بناء قدرتها الخاصة كإدارة الأصول، إدارة الدين العام، التحكم في المخاطر.. إلخ.

- خلق منتجات جديدة للبنك: كالوساطة، ضمان المعاملات الطويلة الأجل المرتبطة بالمشتقات، الضمانات الجزئية للمخاطر.

وسيسعى البنك الدولي إلى تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومساعدة الحكومة الجزائرية على خلق شراكات ثنائية. بالإضافة إلى أن البنك الدولي قد منح الجزائر مبلغ 100 مليون دولار لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما ستعمل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بإكمال المساعدة التي يقدمها البنك للجزائر من خلال: تطوير القطاع المالي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، وأخيرا مساندة الحكومة الجزائرية في مجال الخصخصة.

فقد صرح المدير القطري المعني بالجزائر في البنك الدولي السيد Theodore Ahlers ": تركز استراتيجية المساعدة على تعميق شراكتنا مع الحكومة الجزائرية والمجتمع المدني من أجل خلق فرص العمل وتحسين مستويات معيشة الشعب الجزائري ". في هذا الإطار وافق البنك الدولي على منح قرض بمبلغ 95 مليون دولار لصالح الحكومة الجزائرية من أجل مكافحة الفقر في المناطق الريفية من خلال خلق فرص عمل.

والجدير بالذكر أن الحكومة الجزائرية قامت في عام 2000 بوضع خطة وطنية لتنمية الزراعية والمناطق الريفية بهدف تشجيع الأمن الغذائي، استغلال الأمثل لموارد التنمية، حماية البيئة، كما يعالج هذا المشروع مشكلة البطالة. [50] [www.worldBank.org/dz, 2003]

لم تستفد البلاد من برنامج الأطر الاستراتيجية للحد من الفقر CSLP باعتبارها غير مصنفة ضمن لائحة الدول الفقيرة، حيث طبقت علينا في عام 1994 البنود التقليدية لشروط إعادة الجدولة، لكن هناك احتمال كبير في المستقبل القريب أن تصنف الجزائر ضمن هذه الدول لاسيما إذ استمر ارتفاع معدلات البطالة والفقر خلال السنوات القادمة.

2-الشراكة الجزائرية الأوربية :

تعرف الشراكة بأنها :"عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي خدمي، تجاري، على أساس ملكية مشركة وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال، وإنها أيضا على المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام الاقتراحات والعلاقات التجارة والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في جميع مراحل الإنتاج والتسويق، وأخيرا سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تنتج عن هذا التعاون وفقا لمدى مساهمة كل منها المالية والفنية ".

كما يمكننا إعطاء تعريف أخر للشراكة: "هي إحدى الوسائل العملية لتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول، أو الأطراف المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة لدى هذه الأطراف، كما أنها إحدى السبل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي."

تكمن دوافع الشراكة من الجانب الأوروبي إلى: سعيه لتكوين تجمع دولي في مواجهة التجمعات الدولية الأخرى، لكي يضمن لنفسه دورا بارزا في الاقتصاد العالمي، رغبته في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأسواق، والاستفادة من العمالة الرخيصة، بالإضافة إلى العامل الأمني. أما من الجانب الجزائري، فتطمح إلى الاستفادة من برامج المساعدات التي يقدمها الاتحاد خاصة في مجال الدعم المالي، الفني و التدريب، حرصها على جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية، و حاجتها إلى شريك استراتيجي.

2-1 منافع الشراكة :

بدأت الجزائر في 4 مارس 1997 مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي التي انتهت بإبرام عقد الشراكة في أفريل 2002.

مما لا شك فيه أن أوربا قد حققت نتائج معتبرة من خلال تعاملها مع دول جنوب البحر المتوسط، فقد حققت فائضا تجاريا في عام 1998 مع هذه الدول بحوالي 19 مليار $، كذلك فإن الشراكة تخدم دول الاتحاد في مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية من أجل اكتساح أسواق الدول المتوسطة ذات الميزة الاستهلاكية العالية، وكذا توسيع السوق الأوربية لتسهيل تصريف الفائض من المنتجات الأوربية، وإن التخفيض الجمركي وإلغاء القيود المختلفة سوف تؤدي إلى زيادة الصادرات الأوربية.

أما بالنسبة للجزائر فإنها تطمح إلى تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافة [51] [كمال رزيق، 2002] وتطوير المبادلات.

كما استفادت الجزائر في إطار علاقات الشراكة الأورو المتوسطية مع الاتحاد الأوربي من دعم مالي قدره 106 مليون أورو للفترة 2005-2006 في إطار برنامج ميدا (2) وهو الأداة المالية في إطار علاقات الشراكة الأورو متوسطية لدعم الإصلاحات الهيكلية وعصرنة الإدارة، وإقامة منطقة التبادل الحر في آفاق عام 2010 [52] [مصطفى فتحي، 2004]. كما لا ننسى مساهمة الاتحاد الأوربي في تأهيل القطاع الجزائري، المتضرر من التحولات التي فرضتها الإصلاحات وتجديد آليات الإنتاج وفقا لاقتصاد جديد ألا وهو اقتصاد المعرفة. فالصناعة الجزائرية تستغل بأقل من 8% من قدرتها ولا تمثل سوى 10% من إجمالي الناتج المحلي.

2-2 تكاليف الشراكة :

انطلاقا من معطيات الاقتصاد الجزائري، تمكن إجمالي بعض التأثيرات المتوقعة لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي في :

- تعد الجزائر من البلدان التي تعاني تبعية غذائية معتبرة للخارج وفي ظل النظام التجاري العالمي الجديد، يتوقع أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية، مما قد يزيد من فاتورة الغذاء الجزائري، علما بأن 25% من إجمالي واردات الجزائر هي مواد غذائية بقيمة 2.3 مليار دولار [53] [سليمان ناصر، 2002]. بالإضافة إلى تراجع الصادرات الوطنية لاسيما أن المنتوج الجزائري غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية، نظرا للمنافسة الشرسة للمنتجات الأوربية والأمريكية وجنوب شرق آسيا ... إلخ هذه الأسباب تؤدي إلى تعميق العجز التجاري.

- إن إلغاء الرسوم الجمركية تؤدي إلى إلحاق خسائر بموارد ميزانية الدولة، كذا فإن إحدى بنود انضمام إلى منظمة العالمية للتجارة (OMC) تقضي إلغاء جميع الرسوم الجمركية والاكتفاء فقط بالضريبة الجمركية وتقليصها إلى أدنى حد ممكن، يعني التراجع الكبير لمداخيل الدولة الناجمة عن الجباية الجمركية.

- تراجع أداء الاقتصاد الجزائري نتيجة ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية أمام الجودة العالية للمنتجات الأوربية، فبعد تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة، وما نتج عنها من غلق المصانع وتسريح العمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشا، مع قطاع خاص حديث قليل الخبرة أو قديم وغير متطور، لاسيما بعد أن رفعت الدولة الحماية على مؤسسات القطاع العام. ومنه يتوقع في ظل المنافسة غير متكافئة إلحاق أضرار جسيمة بالعمال أكثر مما عرفته من خلال تطبيق الـ PAS [54] [هارون الطاهر، 2002]. وذلك بالرغم من الامتيازات التي تحصل عليها الجزائر نتيجة لهذه الشراكة.

وعلى العموم فلا تقتصر هذه النتائج المخيبة للآمال على الاقتصاد الجزائر فحسب، بل تتعداه إلى دول جنوب البحر المتوسط، فقد سجلت حصيلة المساعدات المالية خلال الفترة الممتدة 1995-2000 حوالي 4 مليار دولار فقط، أما خلال الفترة 2000-2005 فقد خصصت أوربا ما إجماله 5 مليار $. وهي مبالغ ضئيلة بالمقارنة مع الموارد الموجهة لدول شرق ووسط أوربا [55] [عز الدين بن تركي، 2001].

من الجانب الأوربي لم يشكل اتفاق الشراكة من أجل مساعدة الجزائر على الخروج من تخلفها، بقدر ما كان لأهداف توسعية والحد من التوسع الأمريكي. فهناك صراع بين الجانب الأوربي والجانب الأمريكي في استيلاء على أكبر قدر من الأسواق الخارجية وتسهيل الدخول إليها.

مما لا شك فيه أن التأثيرات السابقة شبيهة إلى حد ما بتأثيرات انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، والتي أصبح انضمام إليها ضرورة حتمية باعتبارها ستكمل الدور الإيديولوجي الذي تقوم به حاليا المؤسسات المالية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي، وتوجيه السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية بصورة تضمن عولمة المذهب الرأسمالي بموجهتها (صورتها) الليبرالية الجديدة، وهذا ما أكده المدير العام لصندوق الدولي السيد ميشال كمديسيس بقوله :" ينبغي للصندوق أن يواصل قيامه بدور نشط في دعم تحرير التجارة على نطاق واسع وذلك بتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ". [56] [صالح صالحي، 2001].

والجدير بالذكر أن الشراكة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD مازالت في بداياتها والجزائر تعمل جاهدة على إنجاح هذه المبادرة بكل المقاييس.

3- واقع الاستثمار وبرنامج الخصخصة في الجزائر :

فتحت الجزائر التي انتعشت أحوالها بعد تحسن الأوضاع الأمنية، وتحسن المؤشرات المالية أبوابها أمام المستثمرين الأجانب لإعادة بناء اقتصادها، مع وعود بإصلاح القطاعين المصرفي والصناعي، إلا أن الدبلوماسيين والمحليين في الغرب قالوا إن برنامج حكومة بن بيطور لم تتضمن التفاصيل وأن الجزائر بحاجة لأشهر لإعداد خطة محل ثقة.

وفوجئ الجزائريون بتصريحات " فرانسو ديفيد " رئيس أكبر شركة تأمين " كوفاس " على الصادرات الفرنسية، إذ حذر من الاستثمار في الجزائر حيث صرح بأن أسواقها لا تزال " صعبة وخطيرة " نتيجة للأوضاع الأمنية المقلقة، ليأتي بعد ذلك تصريح " جيلاردان " رئيس مجلس إدارة " كوفاس " في رده على تصريح " فرانسو ديفيد " : " بأن الوضع الأمني قد تحسن وبأن فرنسا عازمة على الحفاظ على مكانتها كأكبر شريك تجاري للجزائر، وأن الحلول الجزائرية تتمثل في الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الحكومات السابقة ". وجاء هذا التصريح لتهدئة الوضع بين الجزائر وفرنسا.

أما فيما يخص الخصخصة فإن الحكومة الجزائرية خلال الألفية الثالثة عازمة على تسريع وتيرتها، فقد أقر حميد تمار، وزير المشاركة وتنسيق الإصلاحات آنذاك بقوله :" باستثناء سوناطراك، شركة النفط لا يوجد أن هناك قطاعا استراتيجيا بشكل خاص في الجزائر ". وأضاف حازما: " لن نصلح الأوضاع سنكتفي بالبيع ... الدولة ليست مستعدة لإنفاق دينار واحد على المؤسسات العامة الخاضعة للقانون التجاري ".

3-1 نمو الاستثمارات الأجنبية :

لقد أصبح ينظر إلى الاستثمار الأجنبي بأنه الشكل التمويلي البديل للمديونية، وتعمل جميع الدول دون استثناء على ترقيته و تحفيزه وذلك بتهيئة المناخ الملائم له.

وبالنسبة للجزائر فقد ركزت جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وحظي قطاع المحروقات بالأولية مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية كقطاع الزراعة، الصناعة، الخدمات.

3-1-1 الاستثمار في قطاع المحروقات :

يكتسي قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري وتعتبر " سوناطراك " اسمها الكامل :" المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها"، إحدى أكبر شركات النفط في العالم وهي الشركة الوحيدة في الجزائر المسؤولية عن استغلال المصادر النفطية والغازية وكذلك بيعها.

وقد حققت سوناطراك في عام 1999 مبيعات بحوالي 14 مليار دولار، فيما بلغت قيمة صادراتها 12 مليار دولار، لذلك تحتل المرتبة الأولى بين الشركات الإفريقية دون منازع، والمرتبة الثانية عشرة بين الشركات النفطية العالمية، والرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، و الرتبة الثالثة بين الشركات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي، وتمثل مبيعاتها حوالي 95% من إجمالي الصادرات، كما تمثل نشاطاتها 25% إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي، و 60% من إيرادات الدولة وهي توظف أكثر من 48 ألف شخص في الشركة الأم وأكثر من 120 ألف شخص في المجموعة. [57][www.arabcomconsult.com/algeria, 2001]

والجدير بالذكر أن قانون المحروقات لسنة 1986 والمعدل بقانون 1991، قد أجاز لسوناطراك الدخول في مفاوضات مع الشركات الأجنبية وقد توصلت الشركة إلى إبرام 42 عقد شراكة مع مؤسسات بترولية عالمية وأهم هذه العقود تتمثل في:

1- عقد خدمة بين سوناطراك وBritish Bétroleun: وذلك في ديسمبر 1995 مدته30 سنة بتكلفة ثلاثة مليار دولار، تقدر مساهمة سوناطراك بنحو 1.015 مليار دولار، كما يدفع الشريك الأجنبي حق الدخول مبلغ 50 مليون دولار.

2- عقد شراكة بين Total الفرنسية وRepsol الإسبانية وذلك في سبتمبر 1996، يتعلق باستغلال وتقاسم الإنتاج، بهدف تطوير حقل غازي بتكلفة 663 مليون دولار.

3- عقد شراكة بين سوناطراك و شركة ARCO الأمريكية في 15 أفريل 1996 ويقدر استثمار التطوير و الاستغلال بين 910و 1040 مليون دولار، يدفعها الشريك الأجنبي كما يدفع 225 مليون دولار كحق دخول.

4- عقد شراكة بين سوناطراك وشركة Amoco الأمريكية في 29 جوان 1998 مدته 20 سنة، تقدر قيمة الاستثمار بنحو 790 مليون دولار، بالإضافة إلى دفع 30 مليون دولار كحق الدخول. [58] [محمد قويدري، 2003].

وحاليا تسعى البلاد إلى زيادة صادراتها من الغاز وذلك بواسطة عقد شراكة بين سوناطراك و " بي-بي- أموكو " في منطقة عين صالح، والذي يمثل أكبر استثمار أجنبي في الجزائر بتكلفة قدرها 2.5 مليار $، يهدف المشروع إلى رفع إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي إلى تسعة مليار مكعب في السنة، والبحث عن احتياطات غازية جديدة، تبلغ الحصة الاستثمارية لـ " بي-بي- أموكو " 65 % ولـ سوناطراك حصة 35%، و نتيجة لهذا المشروع المشترك تأسست في أوربا " شركة عين صالح لتسويق الغاز " وقد تمكنت الشركة من عقد صفقتها الأولى مع " اينيل " الشركة العملاقة للكهرباء بإيطاليا، والتي وافقت على شراء أربعة مليارات متر مكعب من الغاز سنويا وتعمل على الاتصال بمشترين محتملين في أوربا، تركيا، شمال إفريقيا.

كذلك وضعت سوناطراك برنامج طموحا بتكلفة 2.3 مليار دولار لتوسيع صناعاتها البتر وكيماوية، ومن المنتظر أن يجلب هذا البرنامج الكثير من الفرص للمستثمرين المحليين والأجانب. [59] [www.Mondeploar.com ,2001].

3-1-2 الاستثمار خارج قطاع المحروقات :

مازالت هذه الاستثمارات بعيدة عن المستويات المرجوة بالنظر إلى القدرات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، فالعقود الموقعة في عام 1998 خصت أساسا القطاع الصناعي، الذي برهن أنه أكثر القطاعات جاذبية للمستثمرين الأجانب بنسبة 99.5% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية، لاسيما قطاع الكيمياء والمواد الصيدلانية بنسبة 66% من القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية، حيث وصل عدد العقود المبرمة من قبل قطاع الصناعة في نهاية 1998 حوالي 56 عقدا لكن المؤسف أن يتحقق جزء ضئيل منها. ومن بين هذه الشراكات :

1- مؤسسة مشتركة بين شركة صيدال وPfizzer الأمريكية بقيمة 25 مليون دولار.

2- مشروع شراكة بين المجمع الإسباني Fertiberia وشركتي أسميدال وferphos بهدف إنشاء ثلاثة مصانع للأسمدة واستغلال المناجم.

3- شركة مختلطة بين صيدال وشركة Novo Nordisk الدنماركية بقيمة 30 مليون دولار.

بالإضافة إلى عقد شراكة مع القطاع الخاص منها : شركة مختلطة بين مستثمر وطني خاص ومخابر Synthélabo وشركة laphal الفرنسيتين [60] [محمد قويدري، 2003].

كما شرعت الحكومة الجزائرية في اتخاذ إجراءات جديدة تمهيدا لخصخصة قطاعي البنوك والتأمينات ومن الإجراءات التي تم الإعلان عنها مشروع توأمة ثلاثة بنوك عمومية جزائرية بثلاثة أوربية، وشركتين عموميتين للتأمين بمثيلتهما في أوربا.

على العموم أشار تقرير مناخ الاستثمارات في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات، أنه خلال عام 1998 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر نحو 1.43 مليار دولار استحوذ قطاع المحروقات لوحده على 1.18 مليار دولار، أما باقي القطاعات فاستفادت بـــ 243.9 مليون دولار فقط وزعت كالتالي :

* الصناعات الكيميائية 160.6 مليون دولار.
* الصناعات الغذائية والفلاحية 43 مليون دولار.
* الأشغال الكبرى 23 مليون دولار.

وقد أشار إحدى تقارير صندوق النقد الدولي أن هذه المشاريع لم تتجسد فعليا إلا بعد عام 1996 وهي السنة التي بدأت فيها عقود الشراكة لكبرى الشركات العالمية وذلك راجع إلى :

*تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة في مجال التحكم في التضخم والمديونية.

*تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطور التشريعات وتحسن مناخ الاستثمار واستقرار مؤسسات الدولة.

وبما أن نظام العلاقات الدولية يفرض تنوع المستثمرين الأجانب في البلد المضيف، لاسيما في إطار التنافسية الدولية، فمصادر هذه الاستثمارات الأجنبية كانت على النحو التالي :

* الاتحاد الأوربي 42% بقيمة 600 مليون دولار.
* الدول العربية 25.6% بقيمة 336 مليون دولار.
* بقية العالم 32.4% بقيمة 77 مليون دولار [61] [تشام فاروق، 2000].

حيث تسيطر كل من فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، على السوق الجزائرية بنسبة 39.04% من إجمالي المشاريع والمقدرة بـــ 155 مشروعا. وبالتالي فإن أول شريك استراتيجي أجنبي للجزائر هو الاتحاد الأوربي على رأسها فرنسا. بالإضافة إلى ما سبق هناك توجه جديد في إطار تحسن العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية، فقد أعلنت فرنسا على لسان وزارة الاقتصاد والمالية في 6/16 /2000 أن فرنسا ستحول 400 مليون فرنك (58مليون$) من الديون الخارجية إلى الاستثمارات بعد موافقة نادي باريس، في حين تبلغ ديون الجزائر المستحقة لفرنسا نحو 67.3 مليار دولار [الحدث، 2000] وكذا قررت مدريد أن تحول كذلك قسم من ديون الجزائر إلى استثمارات، فقد أعلن عن منح الجزائر اعتمادات بقيمة 500 مليون دولار.(62)

وبالرغم من جميع هذه الشراكات يبقى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضئيلا إذا ما قورن بالمؤهلات الاقتصادية الضخمة، فالجزائر مازالت عذراء خاصة في مجال السياحة، وتوفر فرص كبيرة للاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى إذا قورنت حصة البلاد ببقية الدول النامية، فحصة الجزائر تافهة لا تتعدى 0.04% من المجموع العالمي، و0.15 % بالنسبة لمجموع الدول النامية، بالإضافة إلى تركزها في قطاع واحد هو المحروقات، وتتصف بمحدوديتها في القطاعات غير النفطية ، فقد قدر إجمالي عقود الاستثمار التي تمت مع الشركات القابضة العمومية سنتي 1997-1998 لم تبلغ سوى مليار دولار، هذا على الرغم من التدابير الجبائية الواردة في قانون 22/93 المتعلق بترقية الاستثمار وبعده الأمر 01 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، من أجل ذلك تواصل الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبيه وذلك عبر تكييف القوانين و الزيارات إلى البلدان العربية والأجنبية، والتوقيع على مجموع من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي، خاصة في الدعوة الصريحة لرئيس الجمهورية للمستثمرين العرب للمجيء إلى الجزائر لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و التي تقدر استثماراتهم الخارجية ما بين 800-2400 مليون دولار، حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وكذا تشجيع المستثمرين الجزائريين على استثمار في وطنهم، وذلك على قدم المساواة مع الاستثمار الأجنبي وبنفس امتيازاته الخاصة، وحسب التقديرات العالمية تبلغ هذه الأموال ما بين 17-40 مليار دولار.

مما لاشك فيه أن الاستثمارات الأجنبية لديها العديد من المميزات كـــ : تطوير وسائل الإنتاج، نقل التكنولوجيا، المساهمة في رفع عجلة النمو، لكن لا يخفى على أحد من تأثيراتها السلبية.

قام شركاء سوناطراك بتحويل 370 مليون دولار في عام 1997 و 308 مليون دولار خلال 1998. بالإضافة إلى أن هذه الشركات كانت تهدف إلى تحقيق أعلى المبيعات وذلك للحصول على أكبر عائد ممكن، وهي لا تشغل نفسها بقضايا التنمية التي هي هاجس مختلف الحكومات، كما

أن هناك احتمال خطر خروجها من البلد في أية لحظة بسبب توقعات غير ملائمة أو لمجرد إشاعة في أسواق المال والمثال الآسيوي ليس بعيدا. وإن استطاعت دول اقتصادات المعجزة التي مستها الأزمة من الصمود باعتبارها اقتصادات متينة نسبيا، فإن الاقتصاد الجزائري ليس اقتصاد كوريا الجنوبية أو اقتصاد ماليزيا ... لذلك ينبغي الاستفادة من تجارب الآخرين.

2-3 الخصخصة : ركيزة النظرية النيوليبرالية :

يملك السيد حميد تمار قناعة راسخة بأن أصول الدولة التي لا تسير بطريقة صحيحة يجب التخلص منها، يقول : " لدينا قطاع عام ضخم لذلك وضعنا له إطارا قانونيا محددا، في الواقع لا تملك الدولة شركات القطاع العام بالمعنى التقليدي للكلمة، هذه الشركات من الناحية التقنية شركة مساهمة، ووظيفتي أن أدير مساهمة الدولة في هذه الشركات، لكن إدارة أسهم الدولة تعني لي محاولة التخلص من هذه الأسهم، إن استطعت بطريقة صحيحة ومنظمة ".ويضيف :" سنبني موقعا للوزارة على الإنترنت لنعرض فيه مميزات الشركات المخصصة للبيع ". يشكل القطاع الصناعي العام أكبر أصول الدولة القابلة للبيع وهو أكبر القطاعات الحكومية اكتظاظا باليد العاملة، لذلك يخشى من أن الخصخصة قد تؤدي إلى فقدان الكثير لوظائفهم، وبالتالي ترتفع نسبة البطالة بشكل خطير. لذلك لا تسعى الحكومة إلى الخصخصة بهدف جني بعض الإيرادات، وإنما ينظر إليها بأنها إحدى وسائل التوازن المالي، يقول تمار :" هدفنا إنقاذ شركاتنا، سواء بقيت عامة أو أصبحت خاصة، علينا أن نحافظ على قدرتنا الإنتاجية، ولهدفها فإن بعض المشاريع الكبرى لا يمكن أن تنطلق لوحدها، أو بمساعدة أحد المصارف فلا مشكلة أن تبقى عامة، لكن من الواضح أن 95% من الشركات العامة ليست من هذا الوارد، وبما أن الحكومة لا تريد صرف المزيد من المال على هذه الشركات، فمن الضروري فتح أسهم هذه الشركات أمام مصادر مالية ويعني ذلك خصخصة 100% من الأسهم أو قسما منها ". والشكل الموالي يوضح المشاريع المعروضة للخصخصة.

رسم بياني رقم(02):المشاريع المعروضة للخصخصة بحسب قطاعاتها:

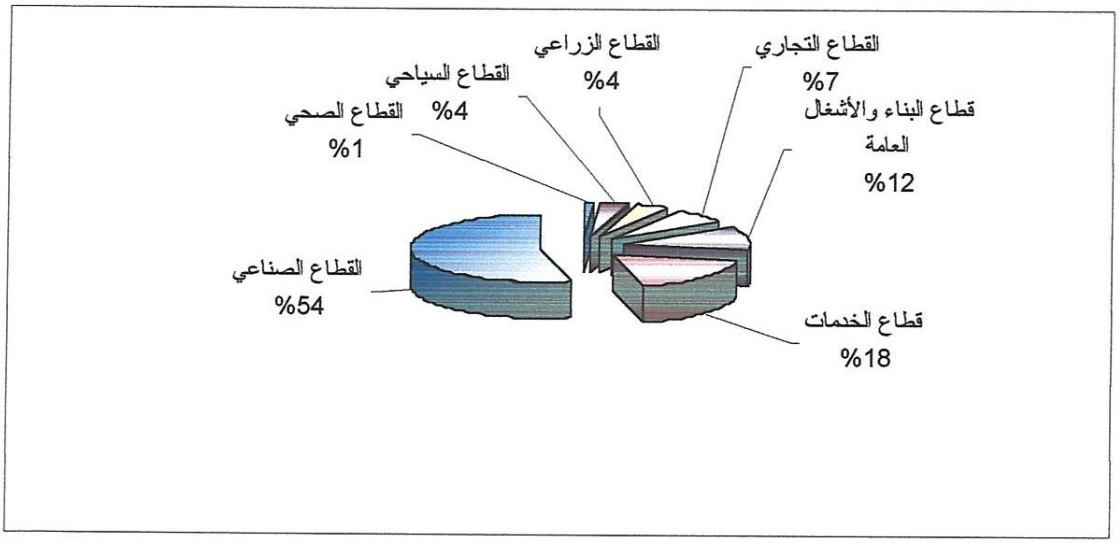

المصدر: عن موقع:2001 ,www.arabcomconsult/com/algeria

والجدير بالذكر أن أول قانون للخصخصة أقره البرلمان في 1995، وقد أجاز القانون الملكية الخاصة بنسبة 100% للشركة التابعة للدولة، لكن بسبب شروط الدفع الصارمة، لم يكن القانون جذابا لدى المستثمرين، ووفقا لتعديل الذي أحدث في عام 1997، أصبح القانون مشابها لقوانين الخصخصة المعمول بها في العالم.

وقد أصدرت الحكومة لائحة بموالي 88 شركة و 3500 شركة فرعية معروضة للبيع، كانت عرضت كل من رياض سطيف، فندق الأوراسي، شركة صيدال 20% من أسهمها في البورصة، بالإضافة إلى أن الشركة الألمانية المنتجة للسلع الاستهلاكية، فقد اشترت مرافق إنتاجية من " المجمع الصناعي للمنظفات ومواد الصيانة "، وفي مجال الصناعة وقعت " سافولا " المجموعة السعودية. السويسرية، اتفاقية بـــ 50 مليون دولار لشراء ثلاثة وحدات إنتاجية من المجمع الصناعي للمواد الدسمة.

وبهدف تشجيع المزيد من الاستثمارات تعكف الحكومة على إصلاح " وكالة ترقية ومتابعة ودعم الاستثمارات " والتي تأسست في عام 1993 لتوفير المساعدات والمعلومات للمستثمرين، وذلك من خلال تقسيم الوكالة إلى وكالتين منفصلين، الأولى تختص بالمستثمرين المحليين، أما الثانية تختص بالأجانب، يقول حميد تمار : " لدينا كل المرونة اللازمة للنقاش مع المستثمرين، فقانون الاستثمار لدينا جيد جدا وكثير التحرر وشديد الانفتاح بحسب المقاييس الدولية وللقانون جانب، أو أهمية خاصة، فهو سيستثني من بعض بنوده المستثمرين الذي يبرهنون، أن مشاريعهم ستجلب

إيجابيات للبلاد ". ولتشجيع القانون الخاص يوفر القانون لكل المشاريع التي تنشأ بموجبه إعفاءات ضريبية لمدة ثلاثة سنوات من ضريبة القيمة المضافة، والإعفاء من ضرائب الأملاك، والتخفيض من سنتي إلى 5 سنوات على ضرائب الدخل، وتخفيضات جمركية وتخفيضات على مساهمة الضمان الاجتماعي.

مما سبق نلاحظ أن الحكومة عازمة أن تسرع في عملية الخصخصة ابتداءا من عام 2001 التي من المتوقع أن تكون أكبر عملية بيع للأصول الحكومية على مستوى إفريقيا. وهناك قانونا خاصا بعملية خصخصة قطاع الكهرباء بالجزائر حيث يتوقع أن تصبح حصة القطاع الخاص من سوق الكهرباء بالجزائر 30% خلال عام 2003، لاسيما عبر بيع بعض أسهم الشركة في بورصة الجزائر أو في البورصات العالمية، وكذلك من المنتظر أن قطاع الكهرباء كله سيصبح ملكا للقطاع الخاص قبل عام 2010.

تملك سوناطراك مكانة كبيرة لدى الجزائريين وصلت إلى حد القداسة، فكلما طرحت الحكومة فكرة خوصصتها إلا جاءها رد فعل عنيف من المجتمع المدني، لكن وزير الطاقة شكيب خليل وهو موظف سابق في البنك الدولي، عازم على خصخصة سوناطراك جزئيا. ووفقا للوزير الذي أكد بأن حكومته ستتمكن من التخلص من كل الضمانات الحكومية لقروض سوناطراك. حيث أن الحكومة تصرف حاليا 40% من إيرادات الصادرات النفطية والغازية لتغطية خدمة الدين، لكن نعتقد أن هذه الحجج غير كافية لخصخصة هذا القطاع الاستراتيجي، فإذا كان القطاع يحقق إيرادات فما الداعي لخصخصته ! وبالتالي نعتقد أن الخصخصة ستؤدي إلى تصفية الشركات العامة أكثر من خصخصتها، فهذه الشركات غير مربحة ومتقادمة. وفي عصر العولمة، وتحرير السوق قد أكل الدهور وشرب على إدارة هذه الشركات وأساليب التسويق لديها. وبما أن النفط والغاز يشكلان98% من صادراتنا، ولم نبتكر مصدرا بديلا للثروة يمكن أن يستوعب مستوى البطالة حاليا أو يواجه فوائض اليد العاملة الناجمة عن الخصخصة والتصفية، لذلك وبهدف الحصول على اقتصاد سليم والحد من الفقر وتحقيق نمو ما بين 5و7%، لابد من بناء اقتصاد جديد يعتمد على مصدر جديد للثروة خارج المحروقات. لكن من الصعب تغيير الذهنيات بين ليلة وضحاها، فالدولة لمدة طويلة اعتمدت نظاما احتكاريا حيث كانت تشكل المساهم الوحيد، المنتج الوحيد، المستثمر الوحيد ومن المؤكد أن هذه الذهنيات سوف تتغير بفضل المستثمرين الأجانب.

[www.arabcomconsult/com/algéria, 2001] (63)

خلاصة الفصل :

يرجع الـ PAS إلى البناء الإيديولوجي القائم على عدة مبادئ وقيم أساسية كـ: قوانين السوق ،التحرير ... الخ التي هي جوهر الاقتصاد الليبرالي، فمعظم الدول النامية التي طبقت البرامج الليبرالية المعروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية، لم تتحسن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل تدهورت أكثر مثلما حدث للمكسيك، الأرجنتين بعد أن شلت اقتصادياتها إثر تعرضها للأزمة المالية، وفي الوقت الراهن يمكن اعتبار ما بعد التعديل خطوة جديدة في البحث في هذا العالم الجديد، سيكون الأمر إذن مشاركة جديدة في النقاش الدائم حول دمقرطة النظام العالمي، وكذا اتخاذ إجراءات لعلاج الرهانات التي تحرك النظام العالمي، مع إعادة النظر كليا في طرق الشراكة العالمية.

نؤمن بأن قضية التنمية هي من مسؤولية الدول النامية التي يجب عليها إعادة شرح بعض المفاهيم كـ:" الدولة "،" القطاع العام "،" الديمقراطية "، هذا من جهة ومن جهة ثانية لسنا ضد التوجه نحو العولمة والانفتاح على العالم وانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة " OMC " وتعزيز الشراكة العالمية، لكن نطمح إلى إعادة القراءة في شروط الاندماج في العالم الجديد لأنها مجحفة بالنسبة للدول النامية.

وفيما يخص الاقتصاد الجزائري، فإن الفجوات الكامنة في التنمية الاقتصادية تمثلت في الإفراط في اعتماد الدولة على المحروقات للحصول على العملة الصعبة وعدم مرونة القطاعات الإنتاجية التي لم تتمكن من الاستجابة سريعا للظروف الخارجية المتغيرة. فحين انهار سعر النفط في أواسط الثمانينات، لم تتمكن الدول من توفير نفس المستوى السابق من الدعم المالي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك قررت الحكومة التعويض عن النقص في الصادرات بأن حدت من الواردات والإفراط في الإقراض. وعانى الجزائريون نتيجة لذلك انهيارا كبيرا في مستوى المعيشة فيما وقعت المؤسسات المملوكة من الدولة – المحمية من المنافسة وغير الفعالة– فريسة لمضاعفات المديونية المتعاظمة.

تميزت الثمانينات والتسعينات بتراجع مستويات الحياة، وازدياد البطالة لتتجاوز اليوم 30%، وشيوع الفقر بفضل اتباع نصائح المؤسسات المالية الدولية، ويبقى على الجزائر التحدي لهذه الصعاب بالتوجه نحو اقتصاد جديد يعتمد على خلق الثروة خارج المحروقات.

هوامش الفصل الثالث :

(1): Nadia CHETTAB: le monde émergent: du PAS au post- ajustement ou les prémices de démocratisation du système international?, dans Journée d'étude mondialisation et stratégies développement ," le CAS de l'ALGERIE ", Université Badji morkhtar , Annaba – 2004 P 24-26.

(2) : عماري عمار: الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 2001/01، ص 95.

(3): Nadia CHETTAB: OPCIT. P 27-29.

(4) : مايكل هود: أثر الإصلاحات الاقتصادية على الجزائر، ترجمة حاج صحراوي مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف العدد 2002/01 ، ص 101.

(5): Nadia CHETTAB: OPCIT P 30-36.

(6): هورست كوهلر: شراكة عالمية في التنمية الاقتصادية الإفريقية"مواقف اقتصادية"،مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، سبتمبر، 2001 ، عن موقع :

www.usinfo.state.gov.

(7): سانجيف غوبتا وآخرون: التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2000 ،ص 21.

(8): أحمد هنى: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 22.

(9): أحمد هنى: المديونية ، سلسلة المعرفة الاقتصادية، 1992، ص 75-76

(10): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو المتوسطية، الدور الخامسة عشرة، ماي 2000 ،ص 39.

(11): أ.غ. فيرابوف: مداخيل النفط ودورها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، 2000 ،عن موقع :

http://haramaincenter.co.uk.

(12): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : مرجع سبق ذكره، ص 39.

(13): لخضر عزى : الجباية البترولية في الجزائر. 2004 عن موقع :

www.falasteen.com.

(14): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

(15): بن ناصر عيسى: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة ،العدد 07 ديسمبر 2002، ص 124.

(16): Hocine Benissad : la réforme économique en algerie, O.P.U. 1991, P 105.

(17): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44.

(18): جبار محفوظ: العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07 ديسمبر 2002، ص 190.

(19): Nadia CHETTAB: OPCIT, P 213.

(20): إسماعيل بوخارة، سمراء دومي: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 06/ 2002 ، ص 89.

(21): حوالف رحيمة: واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة : جامعة سعد دحلب البليدة، 2002 ،ص 6.

(22): الهادي خالدي: مرجع سبق ذكره، ص 193.

(23): صالح صالحي: مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.

(24): الهادي خالدي: مرجع سبق ذكره، ص ص 195-196.

(25): بن ناصر عيسى: مرجع سبق ذكره، ص 127.

(26): Extrait d'une interview accordée au quotidien le soir D'Algerie le 03/01/97.

(27): Nadia CHETTAB: OPCIT. P. 224.

(28): محمد راتول: العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، عن الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي سكيكدة، 2001، ص 334.

(29): الهادي خالدي: مرجع سبق ذكره، ص 216.

(30): صباح نعوش: مرجع سبق ذكره، عن موقع : www.Eljazeera.net

(31): شعوبي محمد فوزي: الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج والاستغلال للفترة الممتدة بين 1989-1999، عن الملتقى الوطني حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003.

(32): Nadia CHETTAB: OPCIT. P. 228.

(33): بن ناصر عيسى: مرجع سبق ذكره ، ص ص 128-129.

(34): الشريف بقة، محمد بوهزة: بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، حالة الجزائر، عن الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي سكيكدة، 2001، ص 352.

(35): دربال عبد القادر، زايدي بلقاسم:" تأثير الشراكة الأورو المتوسطية التسيير على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس،العدد 2002/01 ص ص 16-17.

(36): فتيحة بوروينة: الجزائر تحصلت على ربع قروض صندوق النقد العربي،جريدة الرياض، 2003 عن موقع :

www.alriyadh-np.com.

(37): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي والزراعي، دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية للجزائر. العدد 1999/01 ، ص ص 186-195.

(38): Abdel Madjid Djenane : Ajustement Structurel et Secteur Agricole, les Cahiers du Cread, 1999, P124.

(39): أحمد لعمى، عزاوي عمر: انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية ،عن ملتقى الوطني حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، ص 62.

(40): فتيحة أحمد: قطاع الطاقة في الجزائر، جريدة الرياض، 2003 عن موقع :

www.alriyadh-np.com.

(41):Mohamed Medjkoune : Ajustement Structurel Emploi et Chômage en Algérie, Les Cahiers du Cread, 1999, P155.

(42): بن ناصر عيسى: مرجع سبق ذكره،ص 134.

(43): عبد الكريم حمودي: الاقتصاد الجزائري -ثالوث الخطر على الأبواب- 2000 عن موقع:

www.semide.d2

(44): بن ناصر عيسى: مرجع سبق ذكره، ص 135.

(45): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سبق ذكره، ص 184.

(46): عماري عمار: مرجع سبق ذكره، ص 98.

(47): Extrait d'une interview accordée à l'hebdomadaire la nation 1996.

(48): فتيحة بوروينة: صندوق النقد الدولي، جريدة الرياض، 23 أكتوبر 2003 عن موقع :

www.alriyadh-np.com.

(49): فتيحة أحمد: صندوق النقد الدولي، يصف المؤشرات المالية للجزائر، 2003 عن موقع :

www.alriyadh-np.com.

(50) : للمزيد من المعلومات حول أنشطة البنك الدولي في الجزائر يرجى زيارة المواقع التالية :

* www.worldbank.org/d2

* www.worldbank.org/sdroieets/proiect.aSD? Did=PO 76784.

وللمزيد من المعلومات حول أنشطة البنك الدولي في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يرجى زيارة الموقع التالي :

* www.worldbank.org/mena

(51): كمال رزيق: الشراكة الجزائرية الأوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوربي، عن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، بجامعة سعد دحلب البليدة، يومي 21 و22 ماي 2002، ص 241.

(52): مصطفي فتحي: اللجنة الأوربية تمنح الجزائر 106 مليون أورو، 2004 عن موقع :

www.fananews.com.

(53): سليمان ناصر: التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 2002/01، ص 86.

(54): هارون الطاهر: عرض الشراكة الأورومغاربية، إمكانية وفرص الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، عن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البليدة، يومي 24 و22 ماي 2002 ،ص 149.

(55): عز الدين بن تركي والطاهر هارون: اتحاد المغرب العربي إشكالية الاندماج تحديات العولمة :" نظرة اقتصادية عن الملتقى الدولي العلمي حول العولمة وانعكاساتها على الدول النامية، المركز الجامعي سكيكدة، 2001، ص 252.

(56): صالح صالحي: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 01/ 2001 ،ص 50.

(57): www.arabcomconsult.com/algeria.2001

(58): محمد قويدري: أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي عن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003، ص 14.

(59):www.mondiploar.com.2001

(60): محمد قويدري: مرجع سبق ذكره، ص 15.

(61): تشام فاروق: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، عن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البليدة، يومي 21 و22 ماي 2002، ص 161.

(62) : الحدث: الجزائر وفرنسا تخفيض الديون وتسهيل الدخول، 2000 عن موقع :

www.islamonline.net

(63): www.arabcomconsult.com/algeria.2001

الخاتمة العامة:

لقد كثر الحديث وتسارع في الوقت الراهن عن ظاهرة "العولمة الليبرالية"، وتناولتها الأقلام بكل إسهاب وباختلاف اتجاهاتها، والتي أرست قواعدها النظرية النيوليبرالية.

مما لا شك فيه أن الدول النامية لا تعرف عن العولمة سوى ضغوط برنامج التعديل الهيكلي الـ PAS، أبرزها: ارتفاع نسبة البطالة، انخفاض مداخيل العمال، تدهور النظم الصحية والتعليمية، تفاقم التبعية الغذائية، تفشي الفقر، "العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء، تحيط بها بحار من الفقراء"، تدهور البيئة وتلوث المحيط، استمرار تفاقم عبء المديونية الخارجية، بالرغم من تطبيق الوصفة العلاجية المقترحة من قبل خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين!!.

وقد ثبت أن هذه البرامج تفتقد إلى الكفاءة النظرية و التطبيقية، فهي عاجزة عن التشخيص الدقيق للمشكلات المعقدة للدول النامية، أما التطبيق العملي لها فقد أدى إلى نتائج غير مشجعة، فلم تنجح أية دولة من الدول حتى الآن في تحقيق التنمية في ظل الباب المفتوح، وإطلاق العنان لقوى السوق والاعتماد على مبادرات القطاع الخاص والأجنبي.

مما سبق نستنتج أن هناك تناقض في روح اتفاقية "بروتن وودز"، التي قامت من أجل بناء الاقتصاد، و ثبات أسعار الصرف، لكنها ساهمت في زعزعة العملة الوطنية و تدمير اقتصاديات الدول النامية. وإن كانت مؤسسات بروتن وودز قد اعترفت بالأثر الاجتماعي للتعديل، فإن التحولات في اتجاه السياسة لا يبدو واضحا في الأفق .

لقد أضحى شعار:«لا توجد وجبة مجانية» يسيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية، فمن المتوقع أن شروط المديونية الخارجية للدول النامية ستتأثر مستقبلا بعاملين هما:

- المصالح الاقتصادية للقوى الفاعلة في المؤسسات المالية الدولية.
- التغير الذي سيطرأ مستقبلا على دور هذه المؤسسات، لاسيما في ظل إعادة النظر بشأن دور صندوق النقد والبنك الدوليين.

تغري العولمة الاقتصادية بنظام اقتصادي عالمي جديد، وفي سياق انهيار النمور الآسيوية، والاضطراب المالي العالمي لا سيما في السنوات الأخيرة. وصل المجتمع الدولي إلى قناعة وإجماع على ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي الحالي و النظام المالي بوجه خاص.

وقد أدى اختلاف المصالح إلى تشعب وجهات النظر، ليس فقط بين الدول النامية والمتقدمة بل حتى بين الدول المتقدمة، عن كيفية إصلاح النظام المالي العالمي، لا سيما التوجهات التي تحكم عملية إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وهل تتجه نحو المزيد من الضوابط والشروط على منح القروض، أم التحول نحو تسهيل هذه الشروط لتقليل الفقر وزيادة رفاهية الدول النامية وبالتالي

تجميل الوجه القبيح لمؤسسات بروتن وودز. فقد قيل الكثير عن تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد، لكن القليل الذي تم إنجازه، ولم يتحقق أي تقدم جوهري لأن الأمر مازال في مرحلة النقاش.

وعلى العموم فقد تمحورت حول: زيادة الشفافية، تحسين المحاسبية، تقليل الفساد في الدول التي تتلقى المساعدات، تحسين فعالية صندوق وتطوير برامج البنك الدولي. اقترحتها "اللجنة الاستشارية الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية" بـــ: رئاسة البروفيسور: آلان ميلتزز" Allan Meltzer"، إن جملة هذه المقترحات تدعو إلى تقليص دور المؤسسات، أكثر من إصلاحها. كما أوصت اللجنة بشطب«ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون»، والتي تلتزم بإستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لأن الدول الفقيرة تستخدم القروض الجديدة في تسديد ديوانها القديمة و ليس لتمويل برامج إعادة الهيكلة.

إن لجنة ميلتزز ليست الوحيدة التي انتقدت المؤسسات المالية الدولية، فهناك عدة منظمات غير حكومية على الصعيدين المحلي والعالمي تفضح تصرفات هذه المؤسسات أهمها مجموعة "أطاك" "ATTAC". و تركز اقتراحات هذه المنظمات على تصور بديل المؤسسات المالية الدولية توضع لخدمة تنمية حقيقية ولكسر دوامة الفقر واستئصاله من خلال:

- إرغام المؤسسات المالية الدولية على التكيف مع مقتضيات التنمية الشعبية.
- تطبيق نوع من الكينزية على الصعيد العالمي.

كما تم طرح إصلاحات تحض هذه المؤسسات كالتالي:

- تحويل صندوق النقد الدولي إلى بنك مركزي عالمي يعمل على إصدار السيولة الدولية.
- تحويل البنك الدولي إلى صندوق التنمية عبر جمع فوائض موازين المدفوعات وإقراضها للدول النامية.
- رفع الشأن السياسي للأمم المتحدة بغية تشجيع الديمقراطية.

تطمح هذه الاقتراحات إلى العودة إلى الاستقرار والرواج الاقتصادي على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد يقترح "صالح صالحي" الاعتماد على: "مبدأ المساواة النسبية التي تعكس عنصر السيادة، وفي نفس الوقت تأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي والحضاري للدول، فتصبح القوة التصويتية على الشكل التالي:

- 30% يشكل عنصر التماثل السيادة لجميع الدول.
- 20% ترتبط بحجم الدولة السكاني.
- 50% ترتبط بحصة الدولة ووزنها الاقتصادي ،المالي والتجاري".

بالإضافة إلى إعادة النظر في مهام الصندوق لتصفيتها من مظاهر التحيز الإيديولوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، لينحصر دوره في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة، بتحويلها إلى أداة رئيسية للاحتياطات الدولية بهدف التخفيف التدريجي لظاهرة الدولرة وانعكاساتها السلبية، وتطويرها لتصبح عملة دولية.

ويقترح كذلك انتقال الصندوق من مراقبة المصارف المركزية للاقتصاديات النامية إلى مراقبة الاحتكارات البنكية والتكتلات المالية الدولية، وصولا إلى منع خلق النقود الائتمانية بدون تغطية مناسبة، بالإضافة إلى انتقال دوره إلى التأكيد على التوازنات النقدية والمالية في الأسواق الدولية، وتطهيرها من سلوكيات المضاربين وخاصة في سوق العملات وذلك للحد من عدوى الأزمات المالية.

اختارت الجزائر إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي بوصاية هذه المؤسسات، تحت ضغط الظروف الداخلية و الخارجية الصعبة. ولمعالجة المديونية الخارجية يتعين على الجزائر الاعتماد على الجهود الذاتية عن طريق:

- تقليص الإنفاق العسكري باعتباره أحد أسباب تفاقم المديونية.
- دعم مركز ميزان المدفوعات والحد من الاقتراض، والعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتوفير المناخ المناسب لها.
- تنمية الموارد لخدمة الديون وتنفيذ الخطط الاقتصادية.

وفي ختام هذا البحث سوف نتطرق إلى الدروس المستفادة من مشروع مارشال لأخذ الدروس والعبر منه، فلماذا نجحت المعونة الأجنبية المتمثلة في مشروع مارشال في بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بينما أخفقت المحاولات الموجودة على الساحة الدولية في إنجاز مشاريع التنمية في الدول النامية بما فيها الجزائر وانتشالها من الفقر والمجاعة بنفس الأداة وهي المعونة الأجنبية.

ووفقا للكلمة الافتتاحية "لجورج مارشال" في هارفارد: «لكي ننجح في التغلب على الجوع، الفقر، اليأس، فإن مساعداتنا يجب أن لا تكون على أساس جزئي كلما دعت الأزمات المختلفة، بل يجب أن تقدم علاجا ناجعا وأن لا تكون مجرد مادة مسكنة».

من خلال هذه الكلمة نستخلص عدة دروس:

- إن طبيعة المعونة المقدمة للدول النامية تعمل كمسكن للمشكلة وليس هناك إستراتيجية أو رؤية واضحة للإصلاح.
- علاج مشاكل التنمية وتوزيع الثروات داخل الدول النامية، لابد أن تنبع من داخله ولا تملى عليه من الخارج على غرار مبادرة NEPAD.
- ضرورة وجود نظام للمراقبة والمتابعة يضمن الرقابة على القوة الممنوحة للسلطات.
- خلق حوار ثقافي بين الدول النامية والدول المانحة، لتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين.

خلاصة القول أن أمام الدول النامية عدة تحديات، فلتحقيق التنمية المنشودة فلن تكتفي هذه الدول بما تجوده عليها الدول الصناعية من صدقات، بل تتعداه إلى حتمية شطب ديونها الخارجية من جهة، و إعفائها من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع تعزيز دور الدولة لاسيما في الجانب الاجتماعي.

وفي ظل المستجدات الحديثة لا يمكننا أن نتجاهل العولمة ومقتضياتها، وفي نفس الوقت نرفض الالتحاق بقطارها المتسارع، والخيار العملي هو التعامل مع واقع العلاقات الاقتصادية الدولية الذي أفرزته العولمة، دون أن نضطر إلى الوقوع في شراكها، بالإضافة إلى المطالبة بإعادة قراءة للشروط المجحفة فيما يتعلق بالاندماج في الاقتصاد العالمي. وعلى العالم العربي مواكبة التطور و إلا ذهب تاريخه و حضاراته أدراج الرياح.

قاموس المصطلحات(glossaire):

* **إدارة الدين العام:** تتكون من الإعداد لدفع الفوائد المستحقة والإعداد لاستهلاك السندات، التي يحل موعد استهلاكها.

* **إعادة جدولة الدين الخارجي:** هي عملية يقصد بها إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة، أي تغيير تواريخ استحقاق الدين وتأجيل السداد، وبهذه الطريقة يمكن للدولة الدائنة أن تحصل على أموالها، وفي نفس الوقت تستفيد الدولة المدينة من فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية.

* **اقتصاد السوق:** هي السوق التي يكشف اقتصادها عن قيام المنافسة بين المنتجين وذلك بغية زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، وكسب الأسواق، بغية تحقيق أقصى الأرباح.

***اقتصاد المعرفة:** يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة و رأس المال البشري، في تطور الاقتصاد و تقدم المجتمع، حيث تشكل المعرفة جزءا أساسيا من ثروة المجتمع.

***الاستقرار المالي:** هو امتلاك رأس المال الكافي لامتصاص الخسائر العادية و غير العادية.

***الاقتصاد الكلي:** هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد، الذي يبحث في الظواهر الاقتصادية الكلية محاولا تفسيرها، و إيجاد العلاقات الارتباطية بينها.

***البنك الإسلامي للتنمية:** يمول مشروعات التنمية في البلدان الأعضاء، و الجمعيات الإسلامية عبر العالم.

***البنك الأوروبي للاستثمار:** يهتم بتمويل نفقات الاستثمار بهدف التكامل الأوروبي.

***البنك الأوروبي للتعمير والتنمية:** بدأ البنك نشاطه بصفة رسمية في أفريل عام 1991، لمساعدة البلدان الشيوعية سابقا على التحول نحو نظام اقتصاد السوق. والولايات المتحدة في المساهم الأكبر بحصة 10.4% من مجموع الحصص. يقوم البنك بتوفير التمويل لصالح نشاطات القطاع الخاص، مشاريع التعديل الهيكلي، الخصخصة، والتمويل مشاريع البنية التحتية التي تدعم هذه النشاطات.

***البنك الياباني للتعاون الدولي:** ارتفعت أنواع الدين الياباني حتى نهاية عام1999 إلى 122.5 مليار دولار أمريكي، جعلته في مستوى البنك العالمي.

***التدويل:** هو البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي المحلي و هو الدور الذي قادته الشركات المتعددة الجنسية.

***التمويل بالعجز:** زيادة متعمدة في الإنفاق على الإيراد. وهي تأخذ شكل إعداد موازنة بها عجز يمل بالاقتراض. وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني عن طريق ضخ قوة شرائية إضافية.

*التنمية: هي عملية تحرر إنساني يشمل تحريره من الفقر والجهل والقهر والاستغلال، كما يشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج، وتخليصه من كافة قيود التبعية، بما تحمله من استغلال، وتقييد للحرية والإدارة الوطنية ومن الهشاشة أمام الصدمات الخارجية.

*التنمية البشرية: هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم وبناء ثقتهم بأنفسهم، وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز و احترام الذات.

* التنمية المستدامة: هي التنمية التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، والسبيل إلى ذلك، إنما هو في الاستخدام الحكيم للموارد المالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب مع أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان بالعمل على تنمية الموارد المالية.

*الخصخصة: تعني نقل معظم ملكية المؤسسات التابعة للدولة للقطاع الخاص، و ذلك ببيعها أو بيع أصولها إثر تصفيتها.

*الدين: هو مبلغ من المال يكون شخص ما أو هيئة ما مدينة به لشخص آخر أو هيئة أخرى، وينشأ الدين عندما تمنح البنوك ائتمانا أو عندما تحصل هيئة ما على رأس المال بواسطة إصدار السندات.

*الدين الخارجي: هو دين على كيانات خاصة وعامة مقيمة في بلد ما لغير المقيمين.

*الدين العام والخاص: الدين الخارجي قد يكون مملوكا للقطاع العام فهو (دين عام)، او مملوكا للقطاع الخاص فهو(دين خاص). و الدين التابع للقطاع الخاص لكنه مضمون من قبل القطاع العام غالبا ما يدرج في الدين العام أو الدين المضمون.

*الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية: تختص بالتنمية الاقتصادية للنواحي الريفية الفقيرة، و في تحسين المنتجات الفلاحية.

*الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: يمول المشروعات بواسطة القروض المخصصة لبرامج تنمية البلدان العربية.

*العولمة: يمكن تمييز بين مدرستين فكريتين، الأولى تتناول الموضوع من منظور الاقتصاد والأعمال وتتحدى التكامل الدولي الواسع، فعلى سبيل المثال يرى Allan Rugman أن العولمة التي يعتبرها أسطورة هي:«أنشطة الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير شبكات الأعمال لتكوين قيمة عبر الحدود الوطنية». أما المدرسة الثانية ترى بأن

العولمة عملية معقدة لا تقتصر أثارها على عالم الاقتصاد والأعمال فقط، بل تتعداه إلى الدولة والسياسات و الحياة الاجتماعية و الثقافية، وترى العولمة بأنها عملية تكنولوجية.

* **العولمة المالية:** هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.

***المؤسسات المالية الدولية:** هي هيئات رسمية، ذات طابع عمومي، تهدف إلى التوفيق و الملائمة بين المبادلات المالية الدولية، أو المساعدة بالقروض.

***المضاربة:** هي عملية شراء أو بيع أوراق مالية بنية إعادة البيع أو إعادة الشراء في وقت لاحق عندما يكون الفارق في سعر أكثر تحفيزا، و تبنى سلوكات المضارب أساسا على التوقعات.

***المعلوماتية:** هي إنتاج لقيمة مضافة عن طريق حوسبة البيانات، فهي ذلك الإطار الذي يجعل تكنولوجيا المعلومات إحدى الدعائم الأساسية في مختلف مجالات العمل الإنساني، إذ تشكل منظومة متكاملة تحكمها ثلاثة أبعاد رئيسية هي: العتاد hard ware، البرمجيات Soft ware، الموارد المعرفية Know ledge ware، و يعتبر الإنسان مصدرها.

***برنامج التعديل الهيكلي:** عبارة عن إصلاحات اقتصادية تسمح بالانتقال من نظام اقتصاد المخطط إلى نظام اقتصادي ليبرالي .

***بنك أمريكا الشمالية للتنمية:** هو هيئة مالية دولية، تهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية.

***بنك التنمية الآسيوية:** تم إنشاءه عام 1966، مقره في مانيلا، و يشترك في ملكيته 59 بلدا، معظمهم من آسيا ومنطقة المحيط الهادي، تعد كل من اليابان وأمريكا من أكبر الدول المساهمة فيه بتوفير 16% من موارده. هدف البنك الاستراتيجي هو تقليص الفقر، وتناول أعماله في هذا المجال تعزيز النمو الاقتصادي، دعم تنمية الموارد البشرية تحسين أوضاع المرأة وحماية البيئة. بلغ حجم القروض التي قدمها هذا البنك خلال عام 1999 حوالي 5000 مليون$ أما الهبات التي كانت على شكل مساعدات فنية بلغت 173 مليون$. أما صندوق التنمية الآسيوية فهو يقدم القروض الميسرة لأفقر بلدان المنطقة.

***رسملة الدين:** تعني سداد الدين من خلال تحويله إلى رأس مال يوجه إلى الاستثمار المباشر في الدول النامية.

***سوق الأورو دولار:** ظهرت هذه السوق نتيجة لزيادة حجم التجارة الخارجية لأوروبا مع الولايات المتحدة، و مع اعتراف النظام النقدي الدولي بدور الدولار كعملة دولية، وقع العالم في "مصيدة تريفن" التي تفسر أنه من أجل تلبية الطلب المتزايد على السيولة المتمثلة في الدولار، يؤدي إلى

عجز مستمر في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة. نتيجة لذلك تراكمت الدولارات خارج الو.م.أ منذ الخمسينات في المصارف الأوروبية لا سيما في لندن. وفي عام 1957 بدأت البنوك بالتعامل بانتظام مع الودائع الدولارية، وأصبح هذا السوق يقوم بوظيفة إقراض الشركات الأمريكية داخل أوروبا. يتسم هذا السوق بالحرية التامة وعدم خضوعه لأية رقابة داخلية.

* **قرض رخيص:** وهو قرض لا تحسب عليه فوائد، أو تحسب بمعدل يقل عن التكلفة الحقيقية للمبلغ المقترض. وهذه سياسة البنك الدولي للإنشاء و التعمير في منح الدول النامية قروضا رخيصة لتمويل مشروعاتها.

***مجموعة البنك الإفريقي:** تتألف مجموعة البنك من ثلاثة مؤسسات هي: بنك التنمية الإفريقي، صندوق التنمية الإفريقي، صندوق الائتمان الخاص بنيجيريا:

- بنك التنمية الإفريقي: تأسس هذا البنك عام 1964، مقره في مدينة أبيد جان في ساحل العاج، يهدف البنك إلى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق القروض، المساهمة في المشاريع، وتقديم المساعدات الفنية. نفس الشيء، تعد الو.م.أ أكبر مساهم في البنك، وتبلغ حصتها 5.6% وقد بلغ رأس مال البنك المصرح به لعام 1997 بـــ: 23290 مليون$.
- صندوق التنمية الإفريقي: وهو تابع للبنك، بدأ عمله في عام 1974. يوفر موارد لتمويل مشاريع التنمية وذلك بشروط ميسرة لأفقر بلدان المنطقة.
- صندوق الائتمان الخاص بنيجيريا: أنشأته حكومة نيجيريا عام 1991، لمعاونة ومساعدة جهود التنمية في الدول الأشد فقرا.

* **مجموعة بنك التنمية للدول الأمريكية:** تتألف من: بنك التنمية للدول الأمريكية، هيئة الاستثمار للدول الأمريكية، أخيرا صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف.

- بنك التنمية للدول الأمريكية: تم إنشاءه في عام 1959، يبلغ عدد أعضاءه 46 عضو، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية المساهم الأكبر في البنك بنسبة 31%. وفي نهاية سنة 1998، كانت القوة التصويتية للبنك موزعة بهذا الشكل: بلدان أمريكا اللاتينية ومنظمة الكاريبي بـــ 50.913% من الأصوات، الولايات المتحدة 80.31%، كندا 4.088%، أعضاء من خارج المنطقة 13.852% من الأصوات. أما فيما يخص أعمال البنك الرئيسية تشمل: إقراض مشاريع استثمار القطاع العام والخاص، والمساعدة في تأمين الأموال لمشاريع اقتصادية واجتماعية ذات الأولوية، تشجيع ودعم استثمارات الخاصة، تقديم المساعدة الفنية كما يعمل بمثابة مركز الأبحاث الخاصة بقضايا التنمية الاقتصادية في بلدان نصف الكرة الغربي، فقد قدم منذ إنشاءه إلى غاية 1998 مبلغ 95000 مليون$ على شكل قروض ومساعدات في مجال التعاون الفني.

- هيئة الاستثمار للدول الأمريكية: هي هيئة مستقلة تابعة لبنك التنمية للدول الأمريكية، أنشئت في 1986 لتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة، بواسطة تمويل مشاريع خاصة صغيرة ومتوسطة. وفي عام 1998، قدمت الهيئة 192 مليون$ لتمويل 22 مشروعا في 12 دولة.
- صندوق التنمية المتعدد الأطراف: تم إنشاءه عام 1993، يهدف إلى تعزيز ودعم الإصلاح في مجال الاستثمار، وتشجيع تنمية القطاع الخاص في الأمريكيتين. يوفر الصندوق هبات في مجال المساعدة الفنية لدعم إصلاحات السوق، بناء القدرات، ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يعمل الصندوق أيضا كمحفز لاجتذاب الرأسمال إلى قطاعات الأعمال، ومؤسسات التمويل الصغيرة وذلك عن طريق الاستثمار في مجال تنمية المجتمع، والمشاركة في مشاريع الأعمال.

* **مشروع برادي:** يركز هذا المشروع على بعض المؤشرات لتخفيف من حدة الدين أهمها: إعادة شراء الديون وسندات الخزينة، مبادلة الديون بمساهمات رأسمالية.

***مشروع بيكر:** ينفي هذا المشروع ارتباط المديونية بالمشاكل الهيكلية الاقتصاديات المتخلفة، ويحصرها في زاوية السيولة النقدية. وهذا المشروع موجه بالتحديد لدول أمريكا اللاتينية.

***مشروع ميتران:** يقوم هذا المشروع على تخصيص نسبة 0.5% من الناتج الصناعي للدول الأكثر تقدما، ويوجه لصالح الدول الأكثر تخلفا ومديونية لتخفيف من حدة المديونية.

***نادي باريس:** هو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة، التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها.

***نادي لندن:** تجمعت البنوك الخاصة تحت اسم "نادي لندن"، و هو الإطار الثاني المؤدي لنفس الوظائف التي يمارسها نادي باريس، يعود تأسيسه إلى سنة 1976، يشترط النادي على الدول المدينة تسديد الفوائد المستحقة عليها قبل عقد اتفاق إعادة الجدولة.

قائمة المراجع:

I-المصادر و المراجع باللغة العربية:

1- الكتـــــب:

1. أحمـــد هني: المديونيـــة، سلسلة المعرفـــة الاقتصاديـــة، 1992.
2. أحمـــد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
3. الهادي خالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومه، 1996.
4. جان كلود برتيلمي: ديون العالم الثالث، ترجمة حسن حيدر، منشورات بيروت، 1996.
4. حسين عمر: المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، 1993.
5. حسين عمر: موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي،2001.
6. رمزي زكي: العولمة المالية، دار المستقبل العربي، 1999.
7. رمزي زكي: بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، 1985.
8. رمزي زكي: ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و آثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993.
9. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، دار النشـــر و الطباعة، 1998.
10. سميرة إبراهيم أيوب: الصندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
11. صفوت عبد السلام: مشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، دار النهضة العربية، 1993.
12. ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
13. ضياء مجيد الموسوي: العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
14. عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2002.
15. عادل أحمد حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، 2000.
16. عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي، الدار المصرية اللبنانية، 2003.
17. عبد الأمير السعد: مبادئ في الاقتصاد الدولي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 1999.
18. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: العولمة المالية و إمكانيات التحكم، دار الفكر الجامعي، 2003
19. عبد الرحمن يسري: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2001.

20. فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، 2001.
21. قادري عبد العزيز: دراسات في القانون الدولي، دار الهومه، 2002.
22. كامل بكري: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 2001.
23. مجدي محمود شهاب: الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، دار الجامعة الجديدة، 1998.
24. محسن أحمد الخضيري: مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، 2000.
25. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، 1999.
26. محمد دويدار، أسامة الفولي: مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، 2003.
27. محمد زكي الشافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، 1997.
28. محمد عبد الشفيع عيسى: المديونية العربية في إطار أزمة الديون في العالم الثالث، مركز زايد للتنسيق و المتابعة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2002.
29. ميشيل تشوسودوفيسكي: عولمة الفقر، ترجمة محمد مصطفى، مطابع انترناسيونال، 1999.
30. ميشيل لولار: صندوق النقد الدولي و عملياته، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للدراسات و الترجمة، 1995.
31. نبيل رَاغب: أقنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة و النشر، 2001.
32. نبيل مرزوق: الخصخصة، أفاقها و أبعادها، دار الفكر المعاصر، 1999.
33. هدسون ، هرندز: العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور، محمد علي، دار المريخ، 1987.
34. يحي اليحياوي: عولمة أية عولمة؟، إفريقيا الشرق، 1999.
35. يونس أحمد البطريق: السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، 2000.

2- المجلات و الدوريات:

1. إسماعيل بوخارة، سمراء دومي: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد06/2002.
2. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي و الزراعي، دراسات اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية الجزائر، العدد01/1999.

3. بدر صالح عبيدي محمد: النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد السابع عشر، 1999.
4. بن ناصر عيسى: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التكييف و التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد2002/07.
4. جبار محفوظ: العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد2002/07.
5. دربال عبد القادر، زايدي بلقاسم: تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد2002/01.
6. روبرت بتشتوتو، راشيل ونفيح: دورة جديدة لمشروعات البنك الدولي، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 1993.
7. سانجيف غوبتا و آخرون: التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر2000.
8. سحنون محمد: ظاهرة انتشار الفقر في البلدان النامية و سياسات الحد منها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد2003/20.
9. سليمان ناصر: التكتلات الاقتصادية الإقليمية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد2002/01.
10. صالح صالحي: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد2001/01.
11. صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، دراسات اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية، 1999.
12. عماري عمار: الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد2002/01.
13. مايكل هود: أثر الإصلاحات الاقتصادية على الجزائر، ترجمة حاج صحراوي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد2002/01.
14. هايز و هوانج: الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2002.

3-ملتقيات و محاضرات:

1. أحمد لعمي: انعكاسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة و أثره على السياسات الزراعية، عن الملتقى الوطني حول المؤسسة الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003.
2. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو المتوسطية، الدورة الخامسة عشرة، ماي 2000.
3. الشريف بقة، محمد بوهزة: بعض الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للعولمة، حالة الجزائر، عن الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي سكيكدة، 2001.
4. تشام فاروق: الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و أثارها على التنمية الاقتصادية، عن الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 21و22 ماي 2002.
5. سالمي جمال: إشكالية تراجع الفقر و الحرمان في الجزائر و الدول النامية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، عن الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد، جامعة باجي مختار عنابة، أفريل2002.
6. شعوبي محمد فوزي: الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج و الاستغلال للفترة الممتدة بين 1989-1999، عن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003.
7. عبد الأمير السعد: محاضرات في المالية الدولية، السنة أولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.
8. عز الدين بن تركي و الطاهر هارون: اتحاد المغرب العربي، إشكالية الاندماج و تحديات العولمة، عن الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي سكيكدة، 2001.
9. كمال رزيق: الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، عن الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 21و22 ماي 2002.
10. محمد راتول: العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري، عن الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي سكيكدة، 2001.

11. محمد قويدري: أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي، عن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 2003

12. هارون الطاهر: عرض الشراكة الاورومغاربية، إمكانية و فرص الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي، عن الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 21و22 ماي 2002.

4- مواقع الإنترنت بالغة العربية:

1. أ.غ.فيرابوف: مداخيل النفط و دورها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، 2001، عن موقع:

Http:// haramaincenter. Co. uk.

2. الأزمات الاقتصادية، 2001، عن موقع: www.al-waie.org

3. البلدان النامية و القرن الواحد و العشرين، 2003، عن موقع: www.ppes.info.

4. الحدث، الجزائر و فرنسا: تخفيض الديون و تسهيل الدخول، 2000، عن موقع:

www.islamonline.net.

5. الدول النامية في فخ الصندوق، 2002، عن موقع: www.ikhwanonline.net

6. الليبرالية الجديدة، 2001، عن موقع: www.fadaat.com.

7. الفقر، 2002، عن موقع: www.arab-apc.org

8. أنور هاقان: أزمة شرق أسيا، 2002، عن موقع: www.cipe-egypte.org

9. أوهام الليبرالية، 2000، عن موقع: www.khayam.com

10. تقرير التنمية البشرية، 2002، عن موقع: www.annabaa.org

11. تقرير صندوق النقد العربي، 2004، عن موقع: www.amf.org.ae

12. تيموتي عيثنر: صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، 2003، عن موقع: www.usinfo.state.gov

13. جوزيف عبد الله: عولمة ماذا، كيف، لمن، 2003، عن موقع: www.uquebec.ca.

14. جون سوليفان: العولمة في طور التكوين، 2001، عن موقع: www.cipe-egypte.org

15. خالد قدور: عولمة الاقتصاد، عولمة التهميش، 2003، عن موقع:

www.mafhoum.com

16. سربيان سيلفا: هل العولمة هي السبب في المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية ؟، 2001، عن موقع: www.cipe-egypte.org

17. صباح النعوش: الديون العربية هموم و قيود، إعادة جدولة الديون الخارجية، 2002، عن موقع: www.Eljazeera.net

18. عبد الرحيم سلمي: الليبرالية، نشأتها مجالاتها، 2003، عن موقع: www.Haramainj.net

19. عبد السلام أديب: فخ المؤسسات المالية الدولية، 2002، عن موقع: www.annahjaddimocrati.org

20. عبد السلام أديب: المديونية الخارجية و العولمة، 2002، عن موقع: www.annahjaddimocrati.org

21.عبد الكريم حمودي: الاقتصاد الجزائري، ثالوث الخطر على الأبواب، 2000، عن موقع: www.semide.dz

22. غازي الصوراني: الليبرالية المستبدة، تأليف رمزي زكي، 2003، عن موقع: www.Kefaya.com

23. فتيحة أحمد: قطاع الطاقة في الجزائر، جريدة الرياض، 2000، عن موقع: www.Alriyadh-np.com

24. فتيحة بوروينة: الجزائر تحصلت على ربع قروض صندوق النقد العربي، جريدة الرياض، 2003، عن موقع: www.Alriyadh-np.com

25. لخضر عزى: الجباية البترولية في الجزائر، 2004، عن موقع: www.falasteen.com

26. لورانس هوايت: الأسواق المالية العالمية و صندوق النقد الدولي، 1999، عن موقع: www.cipe-egypte.org

27. محمد عبد العاطي: الديون العربية هموم و قيود، الاستثمارات العربية في الخارج، 2002، عن موقع: www.Eljazeera.net

28. مريم زيدون: أسباب الفقر في العالم، 2003، عن موقع: www.Eljazeera.net

29. مصطفى فتحي: اللجنة الأوروبية تمنح 106 مليون أورو للجزائر، 2004، عن موقع: www.Fananews.com

30. مغاوري شلبي علي: الديون العربية هموم و قيود، شروط الديون الخارجية، 2002، عن موقع: www.Eljazeera.net

31. منير الحمش: الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، 2001، عن موقع:
www.mafhoum.com
32. منير الحمش: تصحيح مسار التنمية في عالم متغير، 2002، عن موقع:
www.Albaath.com
33. بن ناصر عبد الناصر: العلاقات التبادلية بين الإصلاحات الاقتصادية و السياسية في الوطن العربي، 2003، عن موقع: www.baath-party.org
34. نافد أبو حسنة: العولمة المتوحشة، 2003، عن موقع: www.qudsway
35. نهاد سرحان و آخرون: التجربة المكسيكية في مواجهة الأزمات المالية و مشاكل سعر الصرف، 2003، عن موقع: www.Sip.gof.org
36. هورست كوهلر: شراكة عالمية في التنمية الاقتصادية الإفريقية، مواقف اقتصادية، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، 2001، عن موقع: www.usinfo.state.org
37. وليام ماكجرن: الفشل و التقدم في شرق أسيا، 2003، عن موقع: www.cipe-egypte.org
38. www.arabcomconsult.com.
39. www.mondiploar.com.

II-المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب باللغة الأجنبية:

1. Hocine Benissad: la réforme économique en Algérie, OPU, 1991.
2. Michel lelart: le système monétaire international et la monnaie unique, cahiers d' Economie, centre universitaire de Luxembourg, 2001.

2- المجلات و الدوريات باللغة الأجنبية:

1. Abdel-madjid Djenane : Ajustement Structurel et secteur Agricole, les cahiers du CREAD, 1999.
2. Michel lelart : les aspects internationaux de la désintermédiation financière, 2001.
3. Mohamed Medjkoune : Ajustement Structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers du CREAD, 199

3- دراسات و ملتقيات باللغة الأجنبية:

1. Nadia Chettab : la mondialisation économique, le nouvel instrument de l'hégémonie Euro-americaine, LE CAS DE L'ALGERIE, thèse de doctorat d'état, 2002.

2. Nadia Chettab : le monde émergent : du PAS au post-ajustement ou les prémices de démocratisation du système international ? dans le journée d'étude mondialisation et stratégie développement- LE CAS de L'ALGERIE- université Badji mokhtar, Annaba, 2004.

4- مواقع الإنترنت باللغة الأجنبية:

1. Damien Millet : Annuler la dette pour libérer le développement, 2002, in site : www.insolens.org.

2. Damien Millet : Si annule la dette, tout redevient possible, 2001, in site : www.users.Skynet.be

3. L'origine de la dette du tiers monde, 2003, in site : www.France.attac.org.

4. Michel Husson : pour une refonte des IFI, 2002, in site : www.users.Skynet.be

5. Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie, Les activités du Fonds monétaire international et de la Banque mondial, 2000, in site : http://attac.org/Fra/gouv/do/France.

6. Régulation financière, 2002, in site : www.Senat.fr

5- مواقع المنظمات الدولية باللغة الأجنبية:

a. www.imf.org
b. www.worldbank.org
c. www.ifc.org

6- الجرائد باللغة الأجنبية:

1. Extrait d'une interview accordée au quotidien le soir D'Algérie le 30/01/97.
2. Extrait d'une interview accordée à l'hebdomadaire la nation 1996.

قائمة الجداول:

جدول رقم 1: مراجعة الحصص في الصندوق.

المصدر: عادل المهدي: النظام الاقتصادي العالمي، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 100

جدول رقم 2: مصادر(موارد) صندوق النقد الدولي.

Source : Nadia chettab, La mondialisation économique : le nouvel instrument de l'hégémonie euro-américaine, Le cas de l'Algérie, thèse de doctorat d'état, 2002, P329.

جدول رقم 3: حجم حصص الدول الأعضاء و مقدرتها التصويتية لـــ:1981/6/30.

المصدر: ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، ص 367.

جدول رقم 4: مساعدات المؤسسات المالية الدولية

Source :Ministère de l'économie des finances et de industrie : les activités du fonds monétaire international et la banque mondiale, 2000, in site : http://attac.org/fra/gouv/do/France.

جدول رقم 5: أهم مؤشرات الأغنى و الأفقر بين الدول في العالم 1997

المصدر : مصطفى عبد الله الكفري: العولمة، 2003، عن موقع: www.rezgar.com

جدول رقم 6: مقارنة بين الدول الأكثر ثراءا و الأكثر فقرا.

المصدر: مصطفى عبد الله الكفري: العولمة، 2003، عن موقع: www.rezgar.com

جدول رقم 7: تكوين الديون الخارجية 1984-1989.

المصدر: أحمد هني: المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، 1992، ص87.

جدول رقم 8: خدمة الديون الخارجية

Source :Hocine Benissad : La réforme économique en Algérie, O.P.U, 1991, P105.

جدول رقم 9: تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري.

المصدر:*تشام فاروق: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و أثارها على التنمية الاقتصادية، عن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد

دحلب، ماي 2002، ص262.

**بن ناصر عيسى: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التكييف و التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، 2002، ص 130.

جدول رقم10: تطور معدل نمو الإنتاج الصناعي.

المصدر:عماري عمار: الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على القطاع الصناعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص102.

جدول رقم 11: حصيلة حل المؤسسات حسب نشاط القطاعات و إطارها القانوني 1998.

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي و الزراعي، دراسات اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999، ص195.

جدول رقم12:حصيلة عمليات تخفيض عدد العمال حسب نشاط كل قطاع، خلال السداسي الأول 1998.

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

قائمة المخططات

مخطط رقم1: تطور الأحداث في ظل نظام بروتن وودز.
المصدر: هدسون و هرندز: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، 1987، ص ص788-789.

مخطط رقم 2: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.
Source : www.imf.org, 2004

مخطط رقم 3: حلقة مؤسسات العولمة و النيوليبرالية.
المصدر:صالح صالحي: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، دراسات اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية، 1999، ص119.

قائمة الرسوم البيانية:

رسم بياني رقم1: النشاط الاقتصادي الجزائري بحسب قطاعاته.

Source : www.arabcomconsult.com/algeria, 2002

رسم بياني رقم 2: المشاريع الاقتصادية المعروضة للخصخصة بحسب قطاعاته

Source : www.arabcomconsult.com/algeria, 2002

الفهرس

المقدمـــــــة.

الفصل الأول: مؤسسات بروتن وودز

I – من ميلاد نظام بروتن وودز إلى انهياره.....2

1– قاعدة الذهب الدولية.....2

2– نظام بروتن وودز.....7

3– تحليل أزمة نظام بروتن وودز.....13

II– صندوق النقد الدولي: كمؤسسة نقدية عالمية.....18

1–صندوق النقد الدولي.....18

2–الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.....22

3–موارد الصندوق و أساليب رقابته و أشكال مساعداته.....26

III– البنك الدولي: كمؤسسة مالية دولية.....37

1–البنك الدولي.....37

2–المؤسسات المكملة للبنك الدولي.....41

3–معايير تمويل المشروعات و الأدوار الرئيسية للبنك الدولي.....45

الفصل الثاني: مراحل تطور المؤسسات المالية الدولية و الإصلاحات التي شهدتها

I– مرحلة الاستقرار و التوسع الاقتصادي:1945–1970.....53

1–السمات الأساسية للنظام العالمي للفترة(1944–1970).....53

2–دور صندوق النقد الدولي للفترة(1944–1970).....55

3–دور البنك الدولي للفترة (1944–1970).....56

II– مرحلة انفجار الأزمة الهيكلية للنظام الاقتصادي: 1971–1998.....60

1-النيوليبرالية: القاعدة النظرية للمؤسسات المالية الدولية.....60
2-المديونيـــة: أساس قوة صندوق النقد و البنك الدوليين.....65
3-دور صندوق النقد و البنك الدوليين و التحديات التي واجهتهما.....80
III- عدوى الأزمات المالية و عولمة الفقر: من 1999 حتى الآن.....83
1- الأزمات المالية و دور المؤسسات المالية الدولية.....83
2- تقييم أداء المؤسسات المالية الدولية.....92
3- عولمة الفقر و إصلاح الاقتصاد الكلي.....97

الفصل الثالث: سبل اندماج الجزائر في المؤسسات المالية الدولية

I- الدول النامية: من تطبيق سياسات التعديل الهيكلي إلى ما بعد التعديل.....112
1- غموض مضمون سياسات المؤسسات المالية الدولية.....112
2- الدول النامية ما بعد التعديل.....115
II- تطبيق سياسات التعديل الهيكلي (PAS) في الجزائر.....118
1- تطور المديونية الخارجية.....118
2- إعادة الجدولة و إعادة الهيكلة في الجزائر: عولمة بدون تفاوض.....124
3- الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامجي التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي في الجزائر.....131
III- وضعية الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي.....137
1- الأسواق المالية مغلقة.....138
2- الشراكة الجزائرية الأوروبية.....141
3-واقع الإستثمار و برنامج الخصخصة في الجزائر.....144
الخاتمة العامة.....158
قاموس المصطلحات(glossaire).....162
قائمة المراجع.....167
قائمة الجداول.....175
قائمة المخططات.....177
قائمة الرسوم البيانية.....178

الملخص:

أنشئت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) بعد الحرب، و عرفت مراحل متناقضة و متباينة جدا من جهة حجم العمليات التي قامت بها، وكذلك من خلال طبيعة الإصلاحات، التي عدلت نشاطاتها شيئا فشيئا، وجعلتها تتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء ومع التحولات التي حصلت في الاقتصاد العالمي. فدور صندوق النقد الدولي مثلا أصبح لا يمت بصلة لذلك الذي أسند إليه في بروتن وودز سنة 1944، مع أن إطاراته لم تتغير إلا مرتين وبالتالي من الصعب شرح دور هذه المؤسسات المالية الدولية داخل بنية واسعة وشديدة التأثر.

ستحاول هذه الدراسة عرض وشرح نشاطاتها وأنواع عملياتها في الوقت الحالي، إذ سنحاول تحليل أهم القرارات بالأخص تلك التي تهم الدول الناشئة بصفة عامة، وبصفة خاصة تلك التي تهم الاقتصاد الجزائري.

Résumé:

Crée dans le contexte de l'après guerre, les institutions monétaire internationales (FMI et Banque mondiale) ont connu des périodes très contrastées à la fois par le volume des leurs opérations et par la nature des réformes par les quelles leurs activités se sont peu à peu adaptée au besoin des pays membres comme aux changements de l'économie mondiales. Le rôle du fonds monétaire international par exemple n'a plus rien de commun aujourd'hui avec celui qui lui a été attribué à Bretton Woods en 1944. Et cependant ses statuts n'ont été amandée que deux fois. C'est dire comme il peut-être difficile d'expliquer le rôle de ses institutions monétaire internationales dans une synthèse largement accessible. Notre étude tentera de retracer et d'expliquer leurs activités et les modalités de leurs opérations à l'heure actuelle, sans attacher une importance particulière au fait historique. Toutefois nous essayerons d'analyser les décisions essentielles notamment celles qui concernent les pays du monde émergent en général et plus particulièrement celles qui concerne l'économie algérienne.

Summary:

Create in the context of him after war, the international monetary institutions (FMI and World Bank) knew periods very contrasted at the same moment by the volume of their operations and by the nature of the reforms by which their activities adapted themselves bit by bit to the need of member countries as to the changes of the economy world. The role of the International Monetary Fund for example has nothing more common with the one today who was attributed to him to Bretton Woods in 1944. And however his statutes were amended only twice. It is to say as he maybe difficult to explain the role of his international economic institutions in a widely accessible synthesis. Our study will try to redraw and to explain their activities and the modalities of their operations at the moment, without attaching a particular importance for the historic fact. However we would try to analyze the essential decisions notably those who concern the countries of the emergent world generally and more particularly those who the Algerian economy concerns.